

بِحُوْجَتِهِ فِي مَسْتَحْكَمٍ
 مَنْ كَانَ يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ
 لِلشَّيْخِ الصَّدِيقِ

بِتَلَمَّهِ
 الشَّيْخُ عَادِلُ هَشَّاشُ

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه ج ٤

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه



الجزء الرابع

بِقَلْمِ
الشِّيْخ عَادِل هَاشِم

طَبْعَة مُحْكَمَة

سريشنه	هاشم، عادل، ١٩٨١ م.
عنوان قراردادي	من لا يحضره الفقيه .شرح
عنوان و نام پدیدآور	بحث في مشيخه من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق / بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر	تهران: موسسه الصادق للطباعة والنشر،
مشخصات ظاهري	ج: شابك
و ضعيت فهرست نویسی: فیبا	ج: ٩-٦٠-٨٠١٤-٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٤-٧ دورة ٤: ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٤-٧ ج. ٤.
یادداشت	یادداشت
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لا يحضره الفقيه» تالیف شیخ صدوق است.
یادداشت	ج. ٢ و ٣ و ٥ (چاپ اول: ١٤٤٣ ق. ٢٠٢٢ م. = ١٤٠٠ فیبا).
یادداشت	کتابنامه.
موضوع	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. -- دیدگاه درباره محدثان
موضوع	Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities
موضوع	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. من لا يحضره الفقيه -- نقد و تفسیر
موضوع	محدثان -- سرگذشتانه Hadith -- Authorities -- Biography
احادیث شیعه -- قرن ٤ق.	احادیث شیعه -- قرن ٤ق.
شناسه افروده	Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century
ردہ بنندی کنگره	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. من لا يحضره الفقيه. شرح
ردہ بنندی دیوبی	BP1٢٥: ٢٩٧/٢١٢
شماره کتابشناسی ملی	٨٧١٥٢٤٧

بِحُجُّ عُثُّ فِي مَشِيَّخَتِ فَنَّ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ

لِلشَّيْخِ الصَّدِّيقِ الْمُتَّخِذِ الْأَبْيَعِ

بِقَلْمَنِيِّ الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشَمِ

الطبعة: الثانية، ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م - ١٤٠٤ ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٨٧ صفحه

ردمک: ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٤-٧

ردمک الدورة: ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٠-٩

الناشر: موسسه الصادق للطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



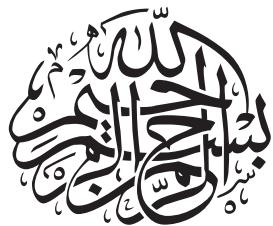
www.alsadegh.com

مراكز التوزيع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم ٤٠
موسسه الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)

ایران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی

موسسه الصادقة، ٠٢١-٣٣٩٣٤٦٤

مکتبۃ العالیۃ للطباعة والنشر



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام

على سيدنا محمد وآلـه الطـيـبـيـن الطـاهـرـيـن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا محمد وآلـه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (عليه السلام) في كتابه
(من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلاثة
من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب
حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من
 أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلا
تلبية رغبتهم لتعيم الفائدة، وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في
شأن علم الرجال؛ للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم
ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل، ويشينا عليه إنه
خير مثيب.

والحمد لله أولاًً وآخرأً

الطريق الثاني والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عامر بن نعيم القمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عامر بن نعيم القمي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمر، عن عامر بن نعيم القمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،
الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ
الكليني، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا
يرسل إلا عن ثقةٍ، تقدم.

الخامس: عامر بن نعيم القمي، بعد التتبع للرجل في كتب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

الترجم والرجال، لم نجد له ما يمكن أن يكون أو يعتبر ترجمة واضحة، فقد روی عنه ابن أبي عُمير في مشيخة من لا يحضره الفقيه كما تقدم، وهذا هو الوجه الأساسي للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، بعد البناء على تامة القول بأنّ ابن أبي عُمير لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عامر بن نعيم القمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عامر بن نعيم نفسه.

الطريق الثالث والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عائذ بن حبيب الأحسبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عائذ الأحسبي، فقد روته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن جميل، عن عائذ بن حبيب الأحسبي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
الثانية: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة،
فقيه، ثقة،
الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، ثقة،
الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجده،
تقديم.

الثانية: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة،
فقيه، ثقة،
الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، ثقة،
الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجده،
تقديم.

(١) المصدر السابق: ص ٣١

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة^١، جليل القدر، تقدم.

السادس: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة^٢، تقدم.

السابع: فضالة بن أئوب الأزدي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدم.

الثامن: جميل، والظاهر أنه جميل بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدم.

التاسع: عائذ بن حبيب الأحمسي، ذكر الشيخ الصدوق في رجاله عائذ الأحمسي في عِدَاد أصحاب الإمام علي السجاد (عليهما السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(١).

وقد ذكر النجاشي في ترجمته أحمد بن عائذ الأحمسي كونه بجلياً، وفي قبال ذلك عَد البرقي عائذ بن حبيب الأحمسي كوفياً، كان يبيع الهرمي، وفي قبال ذلك ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق (عليهما السلام)، عائذ بن حبيب، أبو أحمد العبسي الكوفي، وفي موضع آخر عائذ بن نباتة الأحمسي الكوفي، بِيَّاع الهرمي^(٢).

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٨ الرقم ١١٩٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٦٢ الرقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨.

ومن الواضح التهافت في الكلام.

وعلى كل حال، فالمهم الحديث عن توثيق الرجل، وبعد التتبع لحال الرجل لم نجد له توثيقاً صريحاً، ومع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقته بمعية رواية جميل عنه، كما في الكافي في باب النوادر في آخر كتاب الصلاة^(١)، ومالك بن عطية^(٢)، وابنه الثقة أحمد^(٣).

ولكن تقدم مفصلاً أن رواية الثقة عن الآخرين من لم تثبت وثاقته، لا تثبت لهم الوثاقة، إلا إذا كان هذا الثقة من ثبت له أنه لا يروي إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لأحمد بن محمد بن أبي نصر وابن أبي عمير وأضرابهما، ومن ذُكِرُوا في المقام ليسوا من هؤلاء.

نعم، ذكر البعض أن العامة وثقوه، ولكن راجعنا الأمر وتبعدنا حال الرجل، فلم نعثر على توثيق صريح لعائذ الأحسبي بنفسه، وإنما كان التوثيق لأناس آخرين يشتركون معه في جزء الاسم، وينختلفون عنه بالطبة.

وبالتالي، فلا اطمئنان بوثاقة عائذ بن حبيب الأحسبي الوارد في محل الكلام.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٤٨٧ ح .٣

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/٢٩٢ ح ٨٨١ .

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١/١٣٨ ح ٢، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/

وعليه، فطرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عائز بن حبيب الأحسبي معتبرٌ، ولكن نفس عائز الأحسبي لم يثبت له توثيق.

الطريق الرابع والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى العباس بن عامر القَصَبَانِي أو القَصَبَانِي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن عامر القَصَبَانِي، فقد روته عن أبي (عليه السلام)، عن علي بن الحسن بن علي الكوفي، عن أبيه، عن العباس بن عامر القَصَبَانِي.

ورويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، عن جده الحسن بن علي، عن العباس بن عامر القَصَبَانِي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢، تقدم.

الثاني: علي بن الحسن بن علي الكوفي، وهو والد جعفر وابن الحسن بن علي الكوفي، والحسن بن علي هذا هو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد الراوي الثقة الجليل عبد الله بن المغيرة، وخارج دائرة وقوعه في الطريق محل الكلام لم نجد ما يمكن أن يقال بكونه ترجمة للرجل، فضلاً عن إثبات وثاقته في الحديث من خلال

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١١-١١٢.

معطيات رجالية واضحة في المقام.

وعليه، فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق.

الثالث: والده الحسن بن علي الكوفي، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: العباس بن عامر القصيبي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((ال Abbas بن عامر بن رباح، أبو الفضل الثقفي القصيبي، الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد قال: حدثني أبي، عن سعد بن عبد الله، عن العباس بن عامر)).^(١)

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((ال Abbas بن عامر القصيبي، روى عنه أيوب بن نوح)).^(٢)

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفید (عليه السلام)، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن علي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨١ الرقم ٧٤٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٤ الرقم ٦٢٢٢.

الكوفي، وأيوب بن نوح عنه)).^(١)

وبعد التتبع لم نجد ما يخداش في وثاقة الرجل، وعليه فيكون توثيق النجاشي الصريح له ثابت.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق الأول في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى العباس بن عامر القصباني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن الحسن بن علي الكوفي، وإن كان القصباني نفسه ثقة، معتبر الحديث.

وأثما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
الأول: جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، وهو جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد الحسن بن علي، والحسن هذا حفيد عبد الله بن المغيرة الراوي الثقة الجليل، وجعفر هذا مهملاً، لم يثبت له توثيق كما تقدم.

الثاني: جدّه، الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل الورع، والحسن هذا ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: العباس بن عامر القصباني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٨.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العباس بن عامر القصبي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقةٍ لجعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، مع أنّ نفس العباس بن عامر ثقةٌ، معتبر الحديث.

الطريق الخامس والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى العباس بن معروف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن معروف، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف.

ورويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، جميعاً عن العباس بن معروف)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقديم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٢ - ١٢٣.

وعليه، فهذا الطريق الأول معتبر، مضافاً إلى وثاقة العباس بن معروف نفسه.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
قدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، قدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،
قدم.

الرابع: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، قدم.

الخامس: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، قدم.

وهذا الطريق بنفسه ينحل إلى أكثر من طريق فرعى في طبقة البرقي، وكلها معتبرة؛ لوثاقة جميع من وقع فيها، مضافاً إلى وثاقة العباس بن معروف نفسه.

الطريق السادس والستون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى العباس بن هلال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن هلال، فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم بن تاتانة (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس بن هلال)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، الرجل من مشايخ الصدوق الذين ذكرهم في جملة من طرقه إلى مصادره في كتاب من لا يحضره الفقيه، فقد وقع الرجل في الطريق إلى العباس بن هلال كما في محل الكلام، وكذلك في الطريق إلى المبارك العقرقوفي، وحيث أنّ الرجل من مشايخ الصدوق، فقد روى عنه في غير مورد من كتبه، وفي أكثر من كتاب من كتبه، كما في كتاب العيون^(٢) وغيره.

والملهم من جميع ذلك الحديث في وثاقته:

(١) المصدر السابق: ص ٥٣.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ١/ ١٣.

فبعد التتبع لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته إلا ترجي الصدوق عنه كما ورد في جملة موضع، وبالتالي فالرجل ثقة عند من يرى قافية الترجي بنفسه على الدلالة على الوثاقة في الحديث مطلقاً، ومن قال بذلك غير واحد.

ولكن تقدم منا الحديث مفصلاً في ألفاظ التوثيق، وقلنا:

إن الصحيح ما ذهبنا إليه من التفصيل في دلالة الترجي على الوثاقة في الحديث، ومنشأ التفصيل لدينا هو إضافتنا لعنصر آخر وركيزة أخرى، تدخل في الدلالة النهاية للترجي وهي عنصر المُترجِي نفسه، وبذلك انتهي إلى عدم ترجي مثل الشيخ الصدوق (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) بنفسه، وكذلك عدم ترجي مثل الشيخ المفید (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) بنفسه على الوثاقة في الحديث، في قبال دلالته إذا صدر من مثل الشيخ الطوسي (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) أو النجاشي (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) بنفسه، ومن أراد التفصيل فليراجع مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق^(١).

فالنتيجة: أن الحسين بن إبراهيم بن تاتانة لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير،شيخ الكليني، ثقة^٢، تقدم.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: العباس بن هلال، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضاِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، ولم يُرْجِمْ لَهُ بِشَيْءٍ سُوْى عَدَ الاسم العباس بن هلال الشامي^(١).

وَتَرَجمَ لَهُ النِّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ: ((عباس بن هلال الشامي، روى عن الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، أخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي صاحب الفلانس، قال: حدثنا محمد بن الوليد الخراز، قال: حدثنا عباس بن هلال الشامي عن الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ بِنَسْخَةٍ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ بِحَسْبِ الرِّوَاةِ))^(٢).

ولكن مع ذلك، فلا دليل على وثاقة الرجل وحسناته واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك قيل لإثبات وثاقته أو حسناته، وجوه منها:

الوجه الأول:

وقوع الرجل في أسناد ما يسمى بـ تفسير القمي، حيث روى عنه إبراهيم بن هاشم في سورة يوسف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٥٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنوفي الشيعة: ص ٢٨٢ الرقم ٧٤٩.

لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿١﴾.

والجواب عن هذا الوجه:

أنه قد تقدم سابقاً أن المختار وهو الصحيح عدم ثبوت نسبة ما بأيدينا من التفسير إلى علي بن إبراهيم القمي، مضافاً إلى عدم ثبوت التطابق بين ما بأيدينا من التفسير مع نسخة الأصل للقمي، بل الظاهر أنه أكثر من كتاب لأكثر من مؤلف، أضيفت إليه في أكثر من مقطع زماني كما تقدم، وبالتالي فلا وثوق بالكتاب، وعليه فهذا الوجه لا ينهض لإثبات المدعى.

الوجه الثاني:

رواية جمع عنه، منهم علي بن الحسن الميثمي^(٢)، ومحمد بن عيسى^(٣)، ويعقوب بن يزيد^(٤).

والجواب عن هذا الوجه واضح:

فإن دلالة أو أمارية روایة راوٍ على وثاقة من يروي عنه، إنما تتم إذا كان ذلك الرواية ثبت لها أنه لا يروي إلا عن ثقة، كما ثبت

(١) سورة يوسف: الآية ٩٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٢١١ ح ٢٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦/ ٤٥٣ ح ٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٨٩ ح ٣٧٧، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٤.

هذا المعنى لابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأمّا غيرهم وإن ثبت لهم كونهم ثقات في أنفسهم، ولكن لم يثبت لهم أنّهم لا يرون إلّا عن ثقة، بل كما يرون عن الثقة كذلك يرون عن غير الثقة.

فالنتيجة: أنّ العباس بن هلال الشامي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العباس بن هلال الشامي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة العباس بن هلال الشامي نفسه.

الطريق السابع والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الأعلى مولى آل سام

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الأعلى مولى آل سام، فقد رويته عنه محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن مَتِيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن خالد بن أبي إسماعيل، عن عبد الأعلى مولى آل سام))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثاني: الحسن بن مَتِيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقةٌ، تقدم.

الخامس: خالد بن أبي إسماعيل الكوفي، ترجم له النجاشي في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٩

((خالد بن أبي إسماعيل، كوفي، ثقةٌ، له كتاب، يرويه عدّة من أصحابنا، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن بطة، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن حاله بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له أصل، أخبرنا به بالإسناد الأولى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى به))^(٢).

وعليه، فوثاقة الرجل محرزة بمعية تصريح النجاشي، مضافاً إلى رواية صفوان بن يحيى عنه، وصفوان من ثبت كما هو الصحيح أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

السادس: عبد الأعلى مولى آل سام، ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) وقال فيه: ((عبد الأعلى مولى آل سام الكوفي))^(٣).

ولم نجد له ترجمة تذكر أخرى مما عدّا ما ورد في حقه في اختيار معرفة الرجال من الكشي، حيث قال في باب ما روي في عبد الأعلى مولى أولاد سام، ومنها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٥٠ الرقم ٣٩٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٢ الرقم ٢٦٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٢ الرقم ٣٣٢٦.

الوجه الأول:

استدل على وثاقته وحسن حاله، حيث قال: ((حمدويه، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يعيرون عليَّ بالكلام وأنا أكلم الناس، فقال: أمّا مثلك من يقع ثم يطير، فنعم، وأمّا من يقع ثم لا يطير، فلا))^(١).

بتقرير: أنَّ الإمام (عليه السلام) كان راضياً بمناظراته للآخرين، وكفى بهذا الرضا دليلاً على حسن حال الرجل، وعلى وثاقته في الحديث.

والسند وإن كان لا يوجد من يخداش فيه إلَّا عبد الأعلى نفسه؛ لأنَّه لم يثبت له توثيقاً لحد الآن، ولكن مع ذلك فحتى على تقدير تمامية السند فيرد عليها أنَّ الرواية وردت عن طريق عبد الأعلى نفسه، وقبول وثاقة شخص برواية ذلك الشخص نفسه بنفسه غير تام، ولا يمكن الحمل عليه، ولا المساعدة عليه ولا قبوله.

وأمّا ما أشكل به سيد مشايخنا المحقق الخوئي (فقيه) على الرواية، من أنَّه لا ملازمة بين أن يكون الرجل قوياً في الجدل والمناظرة، وأن يكون ثقة في أقواله، والمطلوب في الراوي هو الثاني دون الأول^(٢).

فهذا منه (فقيه) غير تام؛ وذلك لأنَّ الأقرب في تنصيب ورضا

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦١٠ رقم ٥٧٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٠/٢٧٩.

الأئمة (عليهم السلام) بمناظرات بعض الأصحاب للمخالفين - مضافاً إلى سعة علمهم وقوه حجتهم - هو صدق لسانيهم، بل صدق اللسان والحديث مستبطن في الرضا بهذه المناقشات والمناظرات، ولكن يبقى الأهم وهو روایة عبد الأعلى لهذه الروایة، المانع من قبول دلالتها على وثاقته في الحديث.

ويعدده عدم الوضوح لوثاقه الرجل، أنه لو كان الأمر كذلك وكان صاحب مناظرات، وفيها دلالة على الرضا مع مناقشة المخالفين، وكانت مناظراته مرضية من الإمام (عليه السلام)، لشاع هذا الأمر وانتشر، ولكن سبباً في ترجمته من قبل أهل الرجال والترجم والسير، ولكن لم نجد لترجمته عيناً ولا أثراً في كتبهم، مع احتوائهما على ترجمة للضعفاء والمهملين، ومثل هذا كافٍ للكشف عن عدم وجود مثل هذا الرضا والتنصيб لمناظرات والمناقشات.

الوجه الثاني:

قد ذكر أنّ الرجل متحدّم مع عبد الأعلى بن أعين العجلي، وهو ثقة بشهادة المفید وعلي بن إبراهيم.

وأمّا أمارة الاتحاد، فهي ما ورد في روایة محمد بن يعقوب (عليه السلام) والشيخ الطوسي (عليه السلام) من التصريّف بأنّ عبد الأعلى بن أعين، هو عبد الأعلى مولى آل سام.

ويمكن الجواب عنه بالقول:

إنّ غاية ما يثبت بذلك، أنّ عبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين، ولا يثبت بذلك الاتحاد؛ إذ من الممكن أن يكون عبد الأعلى العجلي غير عبد الأعلى مولى آل سام، ويكون والد كل منها مسمى بأعين، ويكشف عن ذلك عد الشیخ كلاً منها مستقلاً في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن الواضح أنّ هذا هو أمارة للتعدد.

الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدركه، من الاستدلال لوثاقته بما أخرجه ثقة الإسلام الكليني في الكافي، في باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام (عليه السلام)، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن قال: ((حدثنا حماد عن عبد الأعلى، قال: سألت أبي عبد الله (عليه السلام) عن قول العامة أنّ رسول الله (عليه السلام) قال: من مات وليس له إمام، مات ميتة جاهلية، فقال: الحق والله، قلت: فإنّ أمّا هلك، ورجل بخراسان لا يعلم من وصيّه لم بعد ذلك؟...))^(١)، وهو حديث طويل شريف، ينبع عن حسن فهمه، وصحة عقيدته، وعلو قدره عنده (عليه السلام)^(٢).

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٠٩ ح .٢

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٨١ .

والجواب عن ذلك واضح:

فغاية ما يثبت من هذه الرواية حسن عقيدة الرجل من جهة الإمامة، ولكن هذا الشيء، والوثاقة في الحديث شيء آخر، بما يفتقر إليه من مقدمات خاصة وشرط مخصوصة، وهذا أمر مختلف كما هو واضح.

وبالتالي، فلا ملازمة بين الأمرين بوجهه، وعليه فهذا الوجه غير

٤٣٠

الوجه الرابع:

ما ذكره المحدث النوري من رواية الأجلاء عنه، كيونس بن عبد الرحمن، وعبد الله بن بکير، وسيف بن عميرة، وإسحاق بن عمّار، وعلي بن الحسن بن رباط، ويحيى بن عمران الحلبي، وعلي بن رئاب، وخالد بن إسماعيل، وموسى بن الجبل، ودرست، ومزاحم بن حكيم، وثعلبة بن ميمون، وداود بن فرقد، وموسى بن بکر، وهارون بن حمزة، وعلي بن إسماعيل الميتمي، وبعد رواية هؤلاء وفيهم الثقات الأثبات وسادنة الرواية من لا يخفى على أهل الفن، لا يقى ريب في وثاقته^(١).

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٨٠

والجواب عن ذلك واضح:

فإنَّ جميع من ذُكرُوا في المقام لم يثبتُ أئمَّهم لا يرون إلَّا عن ثقة، بل الثابت لهم روایتهم عن الثقة وغير الثقة، وبالتالي فلا دلالة في روایتهم عن شخص على وثاقة ذلك الشخص كما هو ظاهر.

فالنتيجة: أنَّه لم يثبت لدينا توثيق لعبد الأعلى مولى آل سام.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الأعلى مولى آل سام معتبرٌ، ولكن نفس عبد الأعلى لم يثبت له توثيق.

الطريق الثامن والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الحميد الأزدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الحميد، فقد رويته عنه محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي القرشي، عن إسماعيل بن شار، عن أحمد بن حبيب، عن الحكم الخياط (الحنّاط)، عن عبد الحميد الأزدي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: عمّه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي القرشي، الظاهر أنه محمد بن علي الصيرفي، أبو سمية، وتقدم أنّ الرجل كذاب، غالٍ، لا يعتمد عليه.

الرابع: إسماعيل بن يشار أو إسماعيل بن بشار البصري، ذكره

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢١.

الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، ولكن ورد في بعض نسخ رجال الشيخ يسار بدل بشار^(١). وقد ورد في جملة من الروايات في الكافي وروضته، وكذلك في الطريق محل الكلام.

نعم، ذهب العلامة المجلسي (طَائِبُهُ) في مِرَأَةِ الْعُقُولِ إلى أَنَّهُ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَضْلِ الثَّقِيلِ^(٢)، ولكن من الواضح أَنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ جَدًّا، وَلَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ قَرِينَة.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَنْ وَثَاقَتِهِ، فَالْمُسْتَنْدُ لَهُ هُوَ رَوْاْيَةُ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْهُ فِي غَيْرِ مُوْرَدِ كَمَا لاحظْنَاهُ^(٣).

وَابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ مَنْ ثَبَّتَ لِدِينِهِ أَنَّهُ لَا يَرْوِي، بَلْ وَلَا يَرْسِلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، وَعَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَشَارٍ ثَقِيلٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

الخامس: أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ، بَعْدَ التَّتْبِعِ لِحَالِ الرَّجُلِ لَمْ نَظِفْرُ بِتَرْجِمَةٍ لَهُ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ، وَعَلَيْهِ فَالرَّجُلُ مَهْمَلٌ لَمْ يَرْدِ بِحَقِّهِ تَوْثِيقٌ

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٧ الرقّم ١٩٢٧.

(٢) ينظر: المجلسي، مِرَأَةُ الْعُقُولِ فِي شَرْحِ أَخْبَارِ آلِ الرَّسُولِ: ٢٦ / ١٦٣، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤ / ١٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ٤٠٢ ب: أَنَّ الْخَمْرَ رَأْسُ كُلِّ إِثْمٍ وَشَرْحُ ١ / ٩٩، كتاب الإيمان والكفر ب: أَخْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ لَبَعْضٍ ح ٥ / ٤٥١، ٢٨ ح ٦، بمنزلة الإماماء وليست من الأربع ح ٦.

وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

السادس: الحكم بن الحنّاط (الخّيّاط)، ورد في المصادر كلاً للفظين، وذهب إلى كُلّ لفظ جمع، فقد ذهب إلى لفظه بالحنّاط النجاشي^(١)، وكذلك في جامع الرواة^(٢)، وكذلك في العدّة للسيد الكاظمي^(٣)، وذهب إلى ضبطه بالخّيّاط الشّيخ الطوسي^(٤) في رجاله^(٥)، وكذلك البرقي^(٦).

نعم، يمكن ترجيح كونه الخّيّاط؛ بقرينة ما ورد في الكافي من قوله لأبي عبد الله^(عليه السلام): إِنِّي أَتَبْقِلُ الشَّوْبَ بِدِرْهَمٍ، وأَسْلِمُهُ بِأَقْلَ من ذلك^(٦)، ويعضُّد التعبير بالخّيّاط في نفس السند المقدم.

وعلى كُلّ حال، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشّيعة بالقول:

((حُكْمُ بْنُ أَمِينِ الْخَنَّاطِ، مُولَى قَرِيشٍ، أَبُو عَلَيٍّ، جَدُّ فَقَاعَةَ الْخَمْرِيِّ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنُ الْحُكْمِ، وَكَانَ أَبُو الْحَسْنِ عَلَيٍّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْخَمْرِيِّ مِنْ وَلَدِهِ (الْجَنَاحُ)، يُذَكَّرُ أَنَّهُ مِنْ وَلَدِ نَهْدَ بْنِ زَيْدٍ، رَوَى حُكْمُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) وَأَبِي الْحَسْنِ (عليه السلام)).

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشّيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٤.

(٢) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ٤٦٩ / ١.

(٣) ينظر: الكاظمي، عدة الرجال: ١٤٥ / ٢.

(٤) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧ الرقم ١٠٧.

(٥) ينظر: البرقي، الرجال: ص ٣٨.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٢٧٤ ح ٢.

له كتاب، يرويه ابن أبي عمير، أخبرني عدة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة الطبرى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بُطْةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّفَارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حُكْمٍ بِهِ) (١).

والرجل وإن لم يصرح النجاشي بوثاقته، ولكن يكفي في ثبوتها:

١ - روایة ابن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام.

٢ - روایة صفوان بن يحيى عنه، كما في الكافي في باب الرجل يتقبل بالعمل (٢)، وباب القوم يجتمعون على الصيد وهم محرومون (٣)، وفي التهذيب في باب الكفار عن خطأ المحرم (٤).

وابن أبي عمير وصفوان من ثبت أنه لا يررون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عبد الحميد الأزدي، المحتمل بدواً منه أكثر من راوٍ، لم يُعَيِّن الصدوق (طالبٌ) في الطريق من المقصود منهم، ويحتمل:

١ - عبد الحميد بن جابر الأزدي.

٢ - عبد الحميد بن مسلم الأزدي.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٤.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٢٧٤ ح ٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٩١ ح ٣.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٣٥٢ ح ١٢٢٥ وفيه حكم بن أعين والصحيف أيمن.

٣- عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الأزدي.

والظاهر هو الثالث؛ بقرينة كونه صاحب كتاب، وهو المشهور المعروف بين الرواة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الأزدي، ثقة، يقال له: السمين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمر عن عبد الحميد بكتابه)). (١).

وتصريح النجاشي بوثاقته، مضافاً إلى رواية ابن أبي عمر لكتابه، كافية للحكم بوثاقة الرجل واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الحميد الأزدي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم أحمد بن حبيب و محمد بن علي الصيرفي القرشي أبو سمية، مع أن عبد الحميد الوارد هو عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الثقة.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٦ الرقم ٦٤٧.

الطريق التاسع والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الحميد بن عوّاض الطائي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن عبد الحميد بن عوّاض الطائي، فقد رويته
 عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد
 بن عمران بن موسى، عن الحسن بن علي بن النعيمان، عن أبيه، عن
 عبد الحميد بن عوّاض الطائي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
 تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد، وهو محمد بن أحمد بن علي بن الصلت
 القمي، من مشايخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: عمران بن موسى، بدواً ذكر أنّ عمران بن موسى،
 يُحتمل فيه أكثر من احتمال:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٥ - ١٣٦.

الأول: كونه عمران بن موسى الخشّاب، وقد أشار إليه صاحب جامع الرواية في ترجمة عمران بن موسى، وذكر أنّ له ما يقرب من خمسين روایة.

ولكن الظاهر أنّ هذا الكلام مبني على الاشتباه والخلط؛ والوجه في ذلك أنّ هذه الروايات كلّها وردت بعنوان عمران بن موسى من دون تقييد بالخشّاب، إلّا في رواية واحدة ذكرها الشيخ الطوسي (طائفة) في كتابه **تهذيب الأحكام** وردت مقيدة بالخشّاب^(١).

فقد خيّل لصاحب جامع الرواية إلى كون الجميع مقيداً بالخشّاب، ومنشأ الواقع في هذا الوهم هو سقوط لفظ (عن) من نسخة تهذيب الأحكام، وبذلك يكون الصحيح عمران بن موسى عن الخشّاب.

والخشّاب هذا هو حسن بن موسى الخشّاب، الذي يروي عنه عمران بن موسى كثيراً، فيكون الخشّاب شخص آخر، لا أنّه لقب عمران بن موسى نفسه كما هو واضح.

ويؤيد ما تقدّم -بل يكشف عنه بوضوح- رواية الشيخ الطوسي (طائفة) لهذه الرواية عن ابن قولويه (طائفة) في كامل الزيارات بعين السند والمتن^(٢) بإضافة لفظ (عن) بين عمران بن موسى والخشّاب، فبذلك يكون السقط قد ورد في كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي.

(١) ينظر: الطوسي، **تهذيب الأحكام**: ٦ / ٣٧.

(٢) ينظر: ابن قولويه، **كامل الزيارات**: ص ٢٩ ح ١٠.

ولعل الاشتباه من نفس الشيخ الطوسي؛ من جهة ما قيل من خلو جميع نسخ تهذيب الأحكام عن لفظ (عن)، فإذا كان الأمر كذلك لم يثبت أنّ لدينا شخصاً اسمه عمران بن موسى الخشاب.

الثاني: عمران بن موسى الزيتوني، وهو المتعين في المقام، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عمران بن موسى الزيتوني، قميٌّ، ثقةٌ، له كتاب نوادر كبير، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أبي عنه بكتابه))^(١).

وبذلك يظهر عدم تمامية ما ذهب إليه البعض، من أنّ عمران بن موسى في هذا الطريق مشترك بين الثقة، وهو عمران بن موسى الزيتوني الذي قال عنه النجاشي قميٌّ ثقةٌ وغيره، وهو غيره^(٢)، وعدم تمامية لهذا القول صار واضحاً لا لبس فيه.

الخامس: الحسن بن علي بن النعيم، وهو الحسن بن علي بن النعيم الأعلم، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: والده علي بن النعيم الأعلم النخعي، ثقة، وجهه، صحيح الحديث، ثبتُ، معتمدُ، تقدم.

السابع: عبد الحميد بن عواض الطائي، ترجم الشيخ الطوسي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩١ الرقم ٧٨٤.

(٢) عباس الحاجياني، نخبة المقال في تمييز الأسانيد والرجال: ص ٤٣٦.

للرجل في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَّاضِ الطَّائِي، كُوفَيٌّ))^(١).

الثاني: حِينَ عَدَّهُ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَّاضِ الطَّائِي الْكَسَائِي الْكُوفِيٌّ))^(٢).

الثالث: حِينَما عَدَّهُ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَّاضِ الطَّائِي، ثَقَةٌ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي جَعْفَرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)))^(٣).

نعم، بعد التتبع لحال الرجل في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، لم نجد له ترجمة مستقلة تذكر، ولكن ذكره في ترجمة مرازم بن حكيم الأزدي المدائني، حيث قال:

((وَهُوَ أَيُّ مَرَازِمُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَزْدِيِّ الْمَدَائِنِيِّ - أَحَدُ مَنْ بُلِيَ باسْتِدِعَاءِ الرَّشِيدِ لَهُ وَأَخْوَهُ، أَحْضَرَهُمَا الرَّشِيدُ مَعَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَوَّاضِ فَقْتَلَهُ، وَسَلَّمَ))^(٤).

وهذا يوضح سبب مقتله (عليه السلام) على يد الرشيد.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٠ الرقم ٣٢٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤٥.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٤ الرقم ١١٣٨.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الحميد بن عوّاض الطائي معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد الحميد واعتبار مروياته.

الطريق السبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري

ذكر الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وكلّما كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري، فقد روّيَتْه عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمّير وغيره، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، شيخ الكليني، تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقةٌ، عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمّير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢.

الخامس: عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري، لم يذكر الرجل في تراجم الرجال كثيراً، ولكن مع ذلك ما ينفعنا في المقام إنما هو الحديث عن وثاقته واعتبار مروياته، ويمكن استكشاف ذلك من خلال أمور:

الأمر الأول:

تصريح النجاشي في كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة حفيده إسماعيل بن همام بن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ميمون البصري، مولى كندة، حيث قال:

(إسماعيل يُكَنِّي أبا همام، روى إسماعيل عن الرضا (عليه السلام)، ثقة هو وأبوه وجده).^(١)

الأمر الثاني:

رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام.

الأمر الثالث:

رواية صفوان بن يحيى عنه، كما في تهذيب الأحكام^(٢).

وابن أبي عمير وصفوان من ثبت أئمّهم لا يروون، بل لا يرسلون إلا عن ثقة، فالرجل ثقة لذلك.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠ الرقم ٦٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/٤٢٧ ح ٤٢٧.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله ميمون البصري في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثيقة نفس عبد الرحمن، واعتبار مروياته.

الطريق الحادي والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي نجران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران))^(١).

((وكذلك رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران))^(٢).

يقع الكلام في الطريق الأول، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٤.

تقدّم .

الرابع: عبد الرحمن بن أبي نجران، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن أبي نجران معتبر، مع وثاقة عبد الرحمن نفسه.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: عبد الرحمن بن أبي نجران، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن أبي نجران معتبر، مضافاً إلى وثاقة ابن أبي نجران نفسه.

الطريق الثاني والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن الحجاج

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمر، والحسن بن محبوب، جميعاً عن عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي، وهو مولى ولقى الصادق (عليه السلام) وموسى بن جعفر (عليهما السلام) وروى عنهما، وكان موسى (عليه السلام) إذا ذكر عنده قال: إنه لثقيل في الفواد)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، والرجل معتبر الحديث، ودوره شرفي، وبالتالي فلا يُضُر عدم ثبوط وثاقته، ولكنه ثابت أنه معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: والده محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عينٌ، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ٤٣.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

الخامس: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

السادس: عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن الحجاج البجلي، مولاهم، كوفي، بياع السّابري، سكن بغداد ورمي بالكيسانية، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وبقي بعد أبي الحسن (عليه السلام) ورجع إلى الحق، ولقي الرضا (عليه السلام)، وكان ثقة، ثقة، ثبتاً، وجهأً، وكان بنت ابنته مختلطة مع عجائزنا، تذكر عن سلفها ما كان عليه من العبادة.

له كتب، يرويها عنه جماعات من أصحابنا، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عنه بكتابه)).^(١).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٧ - ٢٣٨ الرقم ٦٣٠.

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في موضعين:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْبَجْلِيِّ، مَوْلَاهُمْ، كُوفِيُّ، بَيْاعُ السَّابِرِيُّ، أَسْتَاذُ صَفْوَانَ))^(١).

الثاني: حينما عَدَهُ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الْكَاظِمِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)، مَوْلَى، كُوفِيُّ، لَهُ كِتَابٌ))^(٢).

وَتَرَجمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ كِتَابِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلِهِمْ بِالْقَوْلِ:

((لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْحَسِينُ بْنُ عَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ بَابُوِيْهِ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ يَعْقُوبِ بْنِ يَزِيدِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ عَنْهِ))^(٣).

وَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ:

أَنَّ الرَّجُلَ ثَقَةٌ ثَقَةٌ، وَجْهٌ، ثَبْتٌ، بِمَعِيَةِ تَصْرِيْحِ النَّجَاشِيِّ وَرَوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْهُ، وَهُمَا لَا يَرْوِيَانِ وَلَا يَرْسَلَانِ إِلَّا

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٦ الرقم ٣٢١٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤١.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٧ الرقم ٤٧٣.

عن ثقٰةٍ.

فالنتيجة: أنَّ كلا الطريقيين اللذين ذكرهما الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن الحجاج معتبران، مضافاً إلى وثيقة نفس عبد الرحمن بن الحجاج، بل جلالة قدره وعِظَم منزلته.

الطريق الثالث والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن حسان الواسطي، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي))^(١).

قبل الدخول في الحديث عن رجال الطريق، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة وهي:

أنّه قد ورد في نهاية الطريق الإشارة إلى أنّ عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عم علي بن حسان الواسطي، ولكن الظاهر أنّه من سهو القلم وليس ب صحيح، وال صحيح أنّ عمّه علي بن حسان الهاشمي. يُضاف إلى ذلك، أنّ النسخ من مشيخة من لا يحضره الفقيه مختلفة في هذا الموضع، فقد ورد على أنحاء منها:

الأول: علي بن حسان عن عمّه عبد الرحمن إلى آخره ...

الثاني: علي عن عبد الرحمن إلى آخره ... دون الإشارة إلى كونه

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٥.

عمّه.

ثمّ أَنَّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ،
تقدّم.

الثالث: علي بن حسان الواسطي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله
في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ)، ولم يُرْجِمْ لَهْ بِشَيْءٍ، وقَالَ
عَنْهُ: ((علي بن حسان الواسطي))^(١).

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقَالَ عَنْهُ:
((لَهْ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ عِدَّةٌ مِّنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي الْمُفْضَلِ، عَنْ
ابْنِ بُطْرَةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ))^(٢).

وَرَجَمْ لَهُ النِّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مُصْنِفِي الشِّيَعَةِ بِالْقَوْلِ:
((علي بن حسان الواسطي، أبو الحسين القصير، المعروف
بِالْمُنْمَسِ، عَمَّرَ أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ سَنَةٍ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ، رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ)، رَوَى عَنْهُ حَدِيثَهُ فِي سَعْدَانَ بْنَ مُسْلِمَ، لَهُ كِتَابٌ، يَرْوِيهِ عِدَّةٌ

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٧ الرقّم ٥٥٨٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٨ الرقّم ٢٩٣.

من أصحابنا، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسَانٍ)).^(١)

وترجم له العالمة الحلي (طاب الله ثراه) ترجمةً مهمةً في خلاصة الأقوال، حيث قال عنه:

((علي بن حسان الواسطي، أبو الحسن القصير، المعروف بالمنمس بالنون والسين المهملة، عمر أكثر من مائة سنة، وكان لا بأس به، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)).

قال الكشي: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن علي بن حسان، قال: عن أئمّها سألت؟ أئمّا الواسطي فهو ثقةٌ، وأئمّا الذي عندنا - يشير إلى علي بن حسان الهاشمي - يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير فهو كذاب، وهو واقفي أيضاً، لم يدرك أبا الحسن (عليه السلام).

قال ابن الغضائري بعد التضييف: علي بن حسان بن كثير، ومن أصحابنا علي بن حسان الواسطي، ثقةٌ، ثقةٌ.

وذكر ابن بابويه (رحمه الله) في أسناده إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، روایته عن محمد بن الحسن عن علي بن حسان الواسطي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٦.

عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، وهو يعطي أن الواسطي هو ابن أخي عبد الرحمن، وأظنه من سهو قلم الشيخ ابن بابويه القمي، أو الناسخ^(١).

والتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة علي بن حسان الواسطي واعتبار مروياته.

الرابع: عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، كان ضعيفاً، غمز عليه أصحابنا، وقالوا: كان يضع الحديث.

له كتاب فضل سورة إنا أنزلناه، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن حبشي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن لاحق، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن كثير به، وله كتاب صلح الحسن (إلينه)، أخبرنا محمد بن جعفر الأديب في آخرين، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري، عن علي بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن كثير بكتاب الصلح، وله كتاب

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٢ الرقم ٥٤١.

فدلّك، وكتاب الأصلة كتاب فاسد مختلط^(١)).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولى عن الصفار عن علي بن حسان عنه، ورواه أيضاً أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، وسعد بن عبد الله جميعاً، عن الحسن بن علي الكوفي، عن علي بن حسان، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير)^(٢).

وعلى كلّ حال، فقد ترجم له العلامة الحلي (طليلاً) في خلاصة الأقوال، وأعاد سرد تضعيفه من قبل النجاشي^(٣).

وبالتالي، فالخدش في الرجل واضح لا لبس فيه.

ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل، وقربه بالقول: ((ويروي عنه الحسن بن محبوب في الكافي في باب العرش والكرسي^(٤)، وعلي بن الحسن في التهذيب في باب فضل زيارة أبي عبد الله الحسين بن علي (طليلاً)^(٥)، وهو من معاشر أمروا (طليلاً) بالأخذ بما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٤ - ٢٣٥ الرقم ٦٢١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٧ الرقم ٤٧٤.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٤ الرقم ١٤٩٠.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٠٣ ح ٧.

(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٤٢ ح ٨٧.

رووا، وعلي بن الحكم^(١)، وعلي بن حسان الواسطي^(٢))^(٣).

واسترسل (عليه السلام) في سرد كلّ من روى عن الرجل.

ولكن للمناقشة فيه مجال؛ فإنّ شيئاً من ذكره (عليه السلام) لا ينفع لإثبات وثاقة الرجل؛ وذلك لأنّه لم يثبت لأحد من هؤلاء عدم روایته إلّا عن الثقات، بل الثابت روایتهم عن الثقات وغيرهم، وبالتالي فلا يمكن الاستناد إلى روایتهم لقول بكونها أمارة على وثاقة عبد الرحمن بن كثير الهاشمي.

فالنتيجة: أنّه لم يثبت للرجل توثيق، بل ولا اعتبار لروایاته، بل الرجل مخدوش مطعون فيه.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي معتبر، وعبد الرحمن نفسه ضعيف، لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١/١٧٥ ح ٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/٥٣ ح ١٥٢.

(٣) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤٠٠.

الطريق الرابع والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى عبد الرحمن القصیر الأَسْدِي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحيم القصیر، فقد رویته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، عن جده الحسن بن علي، عن العباس بن عامر القصیبی، عن عبد الرحيم القصیر الأَسْدِي وقيل له الأَسْدِي لأنّه مولى بنی أَسْدٍ)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، مهمُّلٌ، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: جدّه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، وهو حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الورع، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: العباس بن عامر القصیبی، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عبد الرحيم القصیر الأَسْدِي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موردين:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٢.

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الرَّحِيمِ الْقَصِيرِ^(١))).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ رُوحِ الْقَصِيرِ الْأَسْدِيِّ، كَوْفِيٌّ، رَوَى عَنْهُمَا (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَبَقِيَ بَعْدَ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ))^(٢)).

وبعد التتبع لحال الرجل لم نظفر بما يمكن أن يكون مستندًا لوثاقة الرجل عدًا أمررين:

الأمر الأول:

ما ذكره المحدث النوري من رواية جمع عنه، كعبد الله بن مسakan في الكافي في باب ما يعاين المؤمن والكافر، وباب مانص الله ورسوله على الأئمة (صلوات الله عليهم)، وفي كتاب الروضة، وحمّاد بن عثمان في باب آخر من أن الإيمان يُشرك الإسلام، وباب النهي عن الصفة في كتاب التوحيد، وصفوان عن منصور عنه في باب أن الأئمة (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ) هم الهداء، ومن الثقات إسحاق بن عمار، والعباس بن عامر، وسعدان بن مسلم، ومحمد بن يحيى الحثعمي، ومحمد بن الفضيل، وعمر بن أبان الكلبي، وزياد بن القندي، وهذه ثلات أمارات على

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٣٧ الرقم ٣٢٤١.

وثاقته^(١).

ولكن تقدّم مفصلاً أنَّ هذا الكلام غير صحيح؛ فإنَّ من ذُكروا في مقام الرواية عن عبد الرحيم لم يثبت لهم أئمَّهم لا يررون إلَّا عن ثقةٍ كابن أبي عمِير وصفوان والبزنطي، بل الثابت روایتهم عن الثقة وغير الثقة؛ فلذلك لا تثبت روایتهم عن شخص وثاقة ذلك الشخص بمعنى أن روایتهم عن شخص لا تكون -بنفسها- بمثابة الأمانة على الوثاقة في الحديث كما هو واضح.

الأمر الثاني:

رواية ابن أبي عمِير عنَّه فيما يُسمى بتفسير القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿نَّ وَالْقَلْمَ﴾^(٢).

والجواب عن ذلك:

أنَّه لم يثبت لدينا ما يُسمى بتفسير القمي الموجود بآيدينا، ولا مطابقته مع نسخة الأصل لعلي بن إبراهيم القمي؛ فلذلك لا يمكن الاعتماد على ورود الرواية لابن أبي عمِير عنَّه، ولا القول بمقتضى تلك الرواية من وثاقة عبد الرحيم.

فالنتيجة: أنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٠١ / ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٢) سورة القلم: الآية ١.

عبد الرحمن القَصِير الأَسْدِي غَيْر مُعْتَبِر؛ لِعَدَم ثَبُوت وَثَاقَة جَعْفَر بْن عَلَيْ بْن الْحَسْن بْن عَلَيْ بْن عَبْد اللَّه بْن الْمُغَيْرَة، مُضَافاً إِلَى نَفْس عَبْد الرَّحِيم القَصِير الأَسْدِي لَم يُبَيِّنْ لَه تَوْثِيق.

الطريق الخامس والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الصمد بن بشير الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الصمد بن بشير، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبد الصمد بن بشير الكوفي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الصمد بن بشير الكوفي، ذكره الشيخ الطوسي (قطب)^(٢) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ)، ولم يُرْجِمْ لَهْ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٦.

بشيء^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عبد الصمد بن بشير، له كتاب، رواه عبيس بن هشام، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن ابن نهيك عنه))^(٢).

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الصمد بن بشير العرامي العبداني، مولاهم، كوفي، ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم عبيس بن هشام الناشري).

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه، وأخبرنا أحمد بن محمد الجراح، قال: حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه))^(٣).

وقد ذكره الكشي في رجاله في محمد بن أبي زينب حمدويه، قال: ((حدثنا يعقوب، عن ابن أبي عمر، عن عبد الصمد بن بشير، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤١ الرقم ٣٣١٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٤ الرقم ٥٥١.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٨ - ٢٤٩ الرقم ٦٤٥.

مصادف قال لما أتى القوم الذين أتوا بالكوفة (١)).

والمحصل من جميع ما تقدم:

وثاقة الرجل بمعية تصريح النجاشي من جهة، ورواية ابن أبي عمير عنه من جهة أخرى، وإن كانت إحدى الجهات فقط -بنفسها- كافية لإثبات وثاقته كما هو المختار.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الصمد بن بشير العرامي معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد الصمد بن بشير واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٥٨٧ - ٥٨٨.

الطريق السادس والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنه: ((وما كان فيه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوك (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني وكان مرضياً.

ورويته عن علي بن أحمد بن موسى (رضي الله عنه)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن سهل بن زياد الأدمي، عن عبد العظيم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوك، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعدآبادي، شيخ الكليني، معتبر للرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٨.

الرابع: عبد العظيم بن عبد الله الحسني، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، أبو القاسم، له كتاب خطب أمير المؤمنين (عليهم السلام)، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: حَدَّثَنَا جعفر بن محمد أبو القاسم، قال: حَدَّثَنَا علي بن الحسين السعد آبادي، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْعَظِيمِ وَرَدُّ الرِّيْ هَارِبًا مِنَ السُّلْطَانِ، وَسَكَنَ سَرَّاً فِي دَارِ رَجُلٍ مِنَ الشِّعْيَةِ عَلَى سِكَّةِ الْمَوَالِيِّ، وَكَانَ بَعِيدًا فِي ذَلِكَ السَّرِّ، وَيَصُومُ نَهَارَهُ وَيَقُومُ لَيْلَهُ، وَكَانَ يَخْرُجُ مُسْتَرًا فِي زُورٍ إِلَى الْقَبْرِ الْمُقَابِلِ لِقَبْرِهِ وَبَيْنَهُمَا الطَّرِيقُ، وَيَقُولُ: هُوَ قَبْرُ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (عليهم السلام)، فَلَمْ يَزِلْ يَأْوِي إِلَى ذَلِكَ السَّرِّ، فَوَقَعَ خَبْرُهُ إِلَى الْوَاحِدِ بَعْدِ الْوَاحِدِ مِنْ شِعْيَةِ آلِ مُحَمَّدٍ (عليهم السلام) حَتَّى عُرِفَ أَكْثَرُهُمْ، فَرَأَى رَجُلًا مِنَ الشِّعْيَةِ فِي الْمَنَامِ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ وَلَدِي يَحْمِلُ مِنْ سِكَّةِ الْمَوَالِيِّ، وَيُدْفَنُ عَنْدَ شَجَرَةِ التَّفَاحِ فِي بَاغِ عَبْدِ الْجَبَارِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ، وَأَشَارَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ لِيُشْتَرِي الشَّجَرَةَ وَمَكَانَهَا مِنْ صَحَابَهَا.

فَقَالَ لَهُ: لَأْ يَشْتَرِي شَجَرَةً وَمَكَانَهَا؟ فَأَخْبَرَهُ بِالرَّؤْيَا، فَذَكَرَ صَاحِبَ الشَّجَرَةِ أَنَّهُ كَانَ رَأِيًّا مِثْلَ هَذِهِ الرَّؤْيَا، وَأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ

موضع الشجرة مع جميع الباغ وقفًا على الشرييف، والشيعة يدفنون فيه، فمرض عبد العظيم ومات (عليهما السلام)، فلما جُرِد لِيُغَسَّل وُجُودِه في جيده رقعة فيها ذكر نسبه، فإذا فيها: أبو القاسم، عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام).

أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة بن علي، قال: حدثنا علي بن الفضل، قال: حدثنا عبد الله بن موسى الروباني أبو تراب، قال: حدثنا عبد العظيم بن عبد الله بجميع روياته)).^(١).

ثم أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ذكره في رجاله في موضعين:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلَى الْهَادِيِّ (عليه السلام)، وَتَرَضَّى عَلَيْهِ وَقَالَ: ((عَبْدُ الْعَظِيمِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ (رضي الله عنه))).^(٢)

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام) وَتَرَضَّى عَلَيْهِ كَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: ((عَبْدُ الْعَظِيمِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ (رضي الله عنه))).^(٣)

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٧ - ٢٤٨ الرقم ٦٥٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٧ الرقم ٥٧٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٧٥.

((عبد العظيم بن عبد الله العلوى الحسنى، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر بن بُطْة، عن أَمْهَدْ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيِّ عَنْهُ، وَمَاتَ عَبْدُ الْعَظِيمِ بِالرِّيْبَةِ، وَقَبْرُهُ هُنَاكَ))^(١).

وترجم له العلامة الحلى (طليط)^(٢) في خلاصة الأقوال:

((عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (طليط)، أبو القاسم، له كتاب خطب أمير المؤمنين (طليط)، كان عابداً، ورعاً، له حكاية تدل على حسن حاله، ذكرناها في كتابنا الكبير، قال محمد بن بابويه: إنه كان مريضاً))^(٢).

والتحصل من جميع ما تقدم وغيره: جلالة قدر الرجل، وورعه، وإيمانه، المستكشف من كلمات الصدوق (طليط) بحقه من كونه مريضاً، مضافاً إلى ترثي الشيخ الطوسي (طليط) كما تقدم عليه، وذكرنا أن المختار دلالة ترثي مثل الشيخ الطوسي بنفسه على وثاقة المترثى عليه.

ويعضد جلالته جملة من الأمور، منها:

الأمر الأول:

وروده في أسناد ما يُسمى بـ تفسير القمي، حيث روى عن عمر

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٨.

(٢) العلامة الحلى، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٢ الرقم ٧٥٥.

بن رشيد، وروى عنه عبيد الله بن موسى في سورة الجاثية، في تفسير قوله تعالى: ﴿فُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾^(١)، وقد أشرنا إلى ذلك في مباحثنا الرجالية بحلقتها الأولى فراجع^(٢).

الأمر الثاني:

ورود جملة من الروايات التي تعضد وثاقته، منها:

ما رواه المحدث النوري في خاتمة مستدركه، من أنه روى أبو تراب الروياني، قال: سمعت أبا حماد الرازبي، يقول: دخلت على علي بن محمد (عليه السلام) بسرّ من رأى، فسألته في أشياء من الحلال والحرام فأجابني فيها، فلما ودعته، قال لي: يا أبا حماد، إذا أشكل عليك شيء من أمر دينك بناحيتك فسل عنـه عبد العظيم بن عبد الله الحسني، واقرأه عنـي السلام^(٣).

وبغض النظر عن الخدش في سند الرواية بالإرسال، إلا أنها نافعة في التأكيد والتعضيد وغيرها من الروايات التي تتجه بهذا الاتجاه.

فالتحصل: أن عبد العظيم بن عبد الله الحسني ثقة، معتبر الحديث، ورغم تقييـ.

(١) سورة الجاثية: الآية: ١٤.

(٢) ينظر: عاد الهاشـ، المباحث الرجالـة: ١ / ٢٧٥، القميـ، تفسـير القميـ: ٢٩٤ / ٢.

(٣) ينظر: النوريـ، خاتمة مستدرـك الوسائلـ: ٤ / ٤٠٦.

فالنتيجة: أنَّ الطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد العظيم الحسني معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد العظيم الحسني نفسه.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
 الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، شيخ الصدوق، مهملاً، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وهو محمد بن جعفر الأُسدي كما تقدم^(١)، والرجل شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: سهل بن زياد الأدمي: وهو أيضاً من الشخصيات الجدلية الذين وردت بحقّهم كلمات من التضييف والتوثيق، وحيث أنّنا بحمد الله أفردنا مثل هذه الشخصيات الجدلية مباحث خاصة بها، وقد منَّ الله تعالى علينا بإتمامها وإلقائها على الأخوة الطلبة وطبعها ونشرها، فنُحيِّل الأمر في سهل بن زياد إلى تلك الأبحاث^(٢).

ولكن مع ذلك حيث أنَّه لا بدَّ من أن يكون لنا مختار في المقام، فعليه سوف نشير إلى مختارنا في الرجل، إضافة إلى الإشارة ولو بصورة مُبسطة إلى أهم الكلمات بحقّه.

(١) ينظر ما تقدم في طريق الصدوق إلى إسماعيل بن الفضل.

(٢) ينظر: عاد الهاشمي، سهل بن زياد بحث رجالي.

والمحترف في سهل بن زياد الأدمي عدم وثاقته؛ وذلك لصريح كلام الأعلام في تضييفه والخدش فيه، منها:

١- ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بحّقه، من أنه كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري^(١).

٢- ما ذكره ابن الغضائري في رجاله، من أنه كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والدين، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل^(٢).

٣- ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من أنه ضعيف^(٣)، وكذلك في الاستبصار من أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمة^(٤).

وتفصيل الكلام نحيل القارئ الكريم إلى محله في كتابنا سهل بن زياد بحث رجالي.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٨٥.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٧، العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٧، القهباي، مجمع الرجال: ٣/١٧٩.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣/٢٦١.

الرابع: عبد العظيم الحسني، ثقة^٩، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد العظيم الحسني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة سهل بن زياد، مع أن نفس عبد العظيم الحسني ثقة، معتبر الحديث.

الطريق السابع والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الكري姆 بن عتبة الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو الحشمي، عن ليث المradi، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقةٌ، جليلٌ، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٧.

يروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: عبد الكريم بن عمر الخثعمي، ثقة، معتبر الحديث،
تقدّم.

السادس: ليث المرادي، وهو ليث بن البخاري المرادي، وكذلك
يقال له: أبو بصير، وهو أحد خمسة يُطلق عليهم هذه الكنية، وهم:

١ - يحيى بن أبي القاسم.

٢ - ليث بن البخاري.

٣ - عبد الله بن محمد الأُسدي.

٤ - يوسف بن الحارث.

٥ - حمّاد بن عبد الله بن أُسید الْهَرَوِي.

نعم، إذا أطلقت الكنية مقيدةً أمكن تعيين المحمول عليه، وأمّا
إذا بقيت مطلقة، فالظاهر أئمّها تنصرف إلى يحيى بن أبي القاسم منهم.

ولكن محل الكلام إنّما هو ليث بن البخاري المرادي:

وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة
بالقول:

((ليث بن البخاري المرادي، أبو محمد، وقيل: أبو بصير
الأصفر، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه

جماعة، منهم أبو جميلة المفضل بن صالح، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي القزويني، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَاتِمَ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسِينِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبْنُ فَضَالٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةِ عَنْهُ بَهٌ^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في غير مورد، منها:
الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((لَيْثُ بْنُ الْبُخْرَى الْمَرَادِيُّ، يُكَنِّى أَبَا بَصِيرٍ، كَوْفِيٌّ))^(٢).

الثاني: حِينَما عَدَّ في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: لَيْثُ بْنُ الْبُخْرَى الْمَرَادِيُّ، أَبُو يَحْيَى، يُكَنِّى أَبَا بَصِيرٍ، أُسَيْنِدَ عَنْهُ^(٣).

الثالث: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((لَيْثُ الْمَرَادِيُّ، يُكَنِّى أَبَا بَصِيرٍ))^(٤).

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((لَيْثُ الْمَرَادِيُّ، يُكَنِّى أَبَا بَصِيرٍ، رَوَى عَنِ الصَّادِقِ (عليه السلام) وَالْكَاظِمِ (عليه السلام)، وَلَهُ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢١ الرقم ٨٧٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٤ الرقم ١٥٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٧٥ الرقم ٣٩٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٩.

كتاب))^(١).

ولم يُتعرَّض فيه لحد الآن إلى وثاقته في الحديث واعتبار مروياته، والجهة الأساسية التي أشارت إلى حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث هو الكشي، حيث أورد جملة من الروايات بذلك الخصوص حينما أفرد في رجاله باب بعنوان (في أبي بصير ليث بن الْبُخْتَرِي المرادي).

وقد أورد تحت هذا العنوان أربع عشرة رواية، ولكن حيث أنَّ أباً بصير مشترك مع أكثر من واحد كما تقدم، فالروايات التي تخص ليث بن الْبُخْتَرِي المرادي محل الكلام إنَّما هي سبعة فقط، وهي:

١ - الأربع الأولى.

٢ - العاشرة، بقرينة ذكره صريحاً فيها.

٣ - الحادية عشرة، بقرينة كون الراوي فيها هو الحسين بن المختار، الذي هو بروايته يُعتبر سبب من أسباب تمييز المرادي عن غيره من يشترك معه في عنوان أبي بصير.

٤ - الثالثة عشرة، من جهة كونها بنفسها مضمون الرواية العاشرة.

ثم إنَّه يقع الكلام في تفصيل هذه الروايات، ودلالتها وسندتها:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٥ الرقم ٥٨٥.

أما الرواية الأولى:

((حدّثني حَمْدُوِيَّهُ بْنُ نُصَيْرَ، قَالَ: حَدّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلَ بْنِ دَرَّاجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقُولُ: بَشَّرَ الْمُخْبِتَيْنَ بِالْجَنَّةِ: بُرِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الْعَجْلَى، وَأَبْوَ بَصِيرَ لِيَثَ بْنَ الْبُخْتَرِيِّ الْمَرَادِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَ، وَزَرَارَةَ، أَرْبَعَةَ نَجِيَّبَاءَ أَمْنَاءَ اللَّهِ عَلَى حَلَالِهِ وَحِرَامِهِ، لَوْلَا هُؤُلَاءِ لَانْقَطَعَتْ آثَارُ النَّبُوَّةِ وَانْدَرَسَتْ))^(١).

أما من ناحية السند فـ حَمْدُوِيَّهُ بْنُ نُصَيْرَ وَثَقَهُ الشِّيخُ الطَّوْسِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ يَزِيدَ وَثَقَهُ الشِّيخُ الطَّوْسِيُّ وَالنَّجَاشِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ أَوْثَقَ النَّاسَ فِي الْحَدِيثِ، وَجَمِيلُ بْنُ دَرَّاجٍ وَثَقَهُ النَّجَاشِيُّ وَالشِّيخُ الطَّوْسِيُّ، فَلَا كَلَامٌ فِي الرَّوَايَةِ مِنْ نَاحِيَةِ السَّنْدِ.

وكذلك الحال من ناحية الدلالة، فإنَّها تضع الرجل في مرتبة محمد بن مسلم وزراراة، ومكانة هؤلاء وجلالتهم قدرهم معلومة معروفة مشهورة.

الرواية الثانية:

قال الكشي: ((حدّثني محمد بن قولويه قال: حدّثني سعد بن عبد الله القمي، عن محمد بن عبد الله المسمعي، عن علي بن أسباط، عن محمد بن سنان، عن داود بن سرحان قال:

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٣٩٨ / ١

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إني لأحدّث الرجل بالحديث، وأنهاء عن الجدال والمراء في دين الله، وأنهاء عن القياس، فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير تأويله، إني أمرت قوماً أن يتكلموا، ونبهيت قوماً، وكلّ تأول لنفسه؛ ي يريد المعصية لله ولرسوله، فلو سمعوا وأطاعوا لأودعتكم ما أودع أبي أصحابه، إن أصحاب أبي كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً، أعني زراة و محمد بن مسلم، ومنهم ليث المرادي ويريد العجلي، وهؤلاء القومون بالقسط، وهؤلاء: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(١).

والرواية وإن كانت واضحة الدلالة، ولكنّها مخدوشة سندًا من جهة ضعف محمد بن سنان كما هو الصحيح وعدم ثبوت وثاقة له ولمحمد بن عبد الله، ولكنّها تصلح أن تكون مؤيدًا للرواية الأولى.

الرواية الثالثة:

روى ابن أبي عفور، قال: ((خرجت إلى السّواد أطلب دراهم لِنَحْجَ، ونحن جماعة وفينا أبو بصير المرادي، قال: قلت له: يا أبي بصير، اتقِ الله وحج بمالك، فإنّك ذو مال كثير، فقال: أسكّت، فلو أنّ الدنيا وقعت لصاحبك لاشتمل عليها بكسائه))^(٢).

(١) سورة الواقعة: الآيات ١٠ - ١١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٣٩٩ / ١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٩٧ - ٣٩٨ / ١.

وابن أبي يعفور من ثبت وثاقته من النجاشي، وعلى كل حال فالرواية لا تدل على الخدش في أبي بصير من ناحية الوثاقة في الحديث بوجهه.

الرواية الرابعة:

حدّثني حمدویه قال: ((حدّثني محمد بن عیسیٰ بن عبید، عن یونس بن عبد الرحمن، عن أبي الحسن المکفوف، عن رجل، عن ابن بکیر، قال: لقيت أبا بصیر المرادي، قلت: أین ترید؟ قال: أرید مولاک، قلت: أنا أتبعك، فمضی معي فدخلنا عليه، وأحدّ النظر إليه، وقال: هکذا تدخلوا بیوت الأنبياء وأنت جنب؟ قال: أعوذ بالله من غضب الله وغضبك، فقال: استغفر الله ولا أعود، روی ذلك أبو عبد الله البرقی عن بکیر)).^(١)

والرواية مخدوشة سندًا؛ لروایتها في جهة منها (عن رجل)، ثمّ أئّنه على تقدیر تماميتها سندًا، فدلالتها على عدم وثاقة الرجل في الحديث غير تامة؛ وذلك لأنّ غایة ما تدل عليه هي شذٌ ارتکابه لشيء غير مقبول ومذموم، وهذا شيء والخدش في الحديث شيء آخر، ليس منه ما ورد في الروایة.

الرواية الخامسة:

علي بن محمد قال: ((حدّثني محمد بن أحمد بن الوليد، عن حماد بن عثمان قال: خرجت أنا وابن أبي يعفور وآخر إلى الحيرة إلى بعض الموضع، فتذكّرنا الدنيا، فقال أبو بصير المرادي: أما أَنْ صاحبكم لو ظفر بها لاستأثر بها، قال: فأخفى، فجاء كلب يريد أن يشغر عليه، فذهبت لأطرده، فقال لي ابن أبي يعفور: دعه، قال: فجاء حتى شغر في أذنه)).^(١)

وي يمكن الخدش في الرواية من جهة علي بن محمد القمي، فإنّ محمد بن أحمد بن الوليد ثقة، وكذلك حماد بن عثمان، هذا من ناحية السند.

وأمّا من ناحية الدلالة، فلا ربط لدلالتها على عدم الوثاقة في الحديث بوجهه، فإنّ غاية ما تدل عليه الإشارة إلى حب الدنيا من قبله، وهذا شيء لا يسلم منه إلّا القليل جداً، مضافاً إلى عدم ربطه بالوثاقة في الحديث، كما هو واضح.

الرواية السادسة:

حمدويه وإبراهيم قالا: ((حدّثنا العبيدي، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، قال: كنت أقرأ امرأة كنت

أعلمها القرآن، قال: فمازحتها بشيء، قال: فقدمت على أبي جعفر (عليه السلام)، قال: فقال لي: يا أبا بصير، أي شيء قلت للمرأة؟ قال: قلت بيدي هكذا، وغطى وجهه، قال: فقال لي: لا تعودن إلها^(١).

والسند وإن كان بدواً تاماً، إلا أنه من الواضح عدم دلالتها على شيء مرتبط بالوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، بل كانت تشير إلى تصرف غير مقبول من المؤمن، خصوصاً من يرتبط بأهل البيت (عليهم السلام)، ونبه الإمام (عليه السلام) إليه، ولا علاقة للأمر بالوثاقة في الحديث.

الرواية السابعة:

محمد بن مسعود قال: ((حدّثني جبريل بن أحمد، قال: حدّثني محمد بن عيسى عن حمّاد النابي، قال: جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله (عليه السلام) ليطلب الأذن، فلم يُؤذن له، فقال: لو كان معنا طبق لأذن، قال: فجاء كلب فشغر في وجه أبي بصير، قال: أَفَمَا هذَا؟ قال جليسه: هذا كلب شغر في وجهك^(٢))).

ويمكن الخدش في الرواية من ناحية السند من جهة جبريل بن أحمد، مضافاً إلى أنه لا دلالة فيها على عدم الوثاقة في الحديث بوجهه، فالموقف بأجمعه موقف أخلاقي، لا يرتبط بالوثاقة في الحديث أو اعتبار

(١) المصدر السابق: ٤٠٤ / ١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٠٧ / ١.

الموريات، لا من قريب ولا من بعيد.

وذكر العالمة الحلى (عليه السلام) في خلاصة الأقوال في ترجمته أنه: ((ليث بن البختري، بالباء المنقوطة وتحتها نقطة المفتوحة والخاء المعجمة الساكنة والباء المنقطة فوقها نقطتين مفتوحة والراء المكسورة، المرادي أبو بصير، ويُكَنَّى أبو محمد، روى الكشي، عن حمدوه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، قال: سمعت أبو عبد الله (عليه السلام) يقول: بشر المختفين بالجنة: بُريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزراة بن أعين، أربعة نجاء أمناء الله على حلاله وحرامه، ولو لا هؤلاء لانقطعت آثار النبوة واندرست.

وقال الكشي: إنّ أبو بصير الأستدي أحد من اجتمعت العصابة على تصديقه، والإقرار له بالفقه، وقال بعضهم في موضع أبي بصير الأستدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث المرادي، وروى أحاديث في مدحه وجرحه، ذكرناها في كتابنا الكبير وأجبنا عنها.

وقال ابن الغضائري: ليث بن البختري المادي، أبو بصير، يُكَنَّى أبو محمد، كان أبو عبد الله (عليه السلام) يتضجر به ويتبرم، وأصحابه مختلفون في شأنه، قال: وعندني أنّ الطعن إنما وقع على دينه لا على حديثه، وهو عندي ثقة، والذى اعتمد عليه قبول روایته، وأنّه من أصحابنا الإمامية

لل الحديث الصحيح الذي ذكرناه أولاً، وقول ابن العسافيري أنَّ الطعن في دينه لا يوجب الطعن في حديثه^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدَّم: أنَّ ليث بن الْبُخْتَرِيَّ الْمَرَادِيَّ أبا بصير ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عبد الكَرِيمُ بْنُ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيُّ، ذكره الشَّيخُ الطَّوْسِيُّ في رجاله في موردين:

الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عُتْبَةَ الْقَرْشِيِّ الْلَّهَبِيِّ))^(٢).

الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيِّ، ثَقَةٌ، رُوِيَّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)))^(٣).

فالنتيجة: أنَّ الرَّجُلَ ثَقَةٌ، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الكَرِيمِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيِّ معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الكَرِيمِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيِّ نفسه.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٣٥ الرقم ٧٩٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٩ الرقم ٣٢٦٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٢٩ الرقم ٥٥٢.

الطريق الثامن والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الكرييم بن عمرو

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الكرييم بن عمرو، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصیر البزنطي، عن عبد الكرييم بن عمرو الحشمي ولقبه كرام)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٩.

تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السادس: عبد الكريـم بن عمـرو الخـثـعـمـيـ، ثـقـةـ، مـعـتـبـرـ الـحـدـيـثـ، تقدّم.

فالـتـيـجـةـ: أـنـ طـرـقـ الصـلـدـوقـ فـيـ كـتـابـ مـنـ لـاـ يـحـضـرـهـ الفـقـيـهـ إـلـىـ عـبـدـ الـكـرـيـمـ بـنـ عـمـرـوـ الـخـثـعـمـيـ مـعـتـبـرـةـ، مـضـافـاـ إـلـىـ وـثـاقـةـ عـبـدـ الـكـرـيـمـ الـخـثـعـمـيـ نـفـسـهـ وـاعـتـبـارـ مـرـوـيـاتـهـ.

الطريق التاسع والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن أبي يعفور

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن أبي يعفور، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حاد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمي، معتبر الحديث، ودوره شرفي، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك باعتبار مروياته.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقةٍ، تقدّم.

السادس: حماد بن عثمان، سواءً أكان ابن عمرو بن خالد الفزارى أو النابي أو ذا النابي، فالجميـع ثقـاتٌ.

السابع: عبد الله بن أبي يعفور، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير موردـ، منها:

الأول: في عـداد أـصحاب الإمام الصـادق (عـلـيـهـ الـلـهـ الـكـرـامـ)، وـقالـ عـنـهـ: ((عبدـ اللهـ بنـ أبيـ يـعـفورـ العـبـدـيـ، مـولـاهـمـ، كـوـفـيـ، وـاسـمـ أـبـيـ يـعـفورـ وـاقـدـ، أـوـ قـدـانـ))^(١).

الثانـيـ: كذلكـ فيـ عـدادـ أـصحابـ الإمامـ الصـادـقـ (عـلـيـهـ الـلـهـ الـكـرـامـ)، وـقالـ عـنـهـ: ((عبدـ اللهـ بنـ أبيـ يـعـفورـ، كـوـفـيـ، مـولـىـ عـبـدـ الـقـيـسـ))^(٢).

وترجمـ لهـ النـجـاشـيـ فـيـ فـهـرـسـتـ أـسـمـاءـ مـصـنـفـيـ الشـيـعـةـ بـالـقـوـلـ: ((عبدـ اللهـ بنـ أبيـ يـعـفورـ العـبـدـيـ، وـاسـمـ أـبـيـ يـعـفورـ وـاقـدـ، وـقـيـلـ: وـقـدـانـ، يـكـنـىـ أـبـاـ مـحـمـدـ، ثـقـةـ ثـقـةـ، جـلـيلـ فـيـ أـصـحـابـنـاـ، كـرـيمـ عـلـىـ أـبـيـ عـبـدـ اللهـ (عـلـيـهـ الـلـهـ الـكـرـامـ) وـمـاتـ فـيـ أـيـامـهـ، وـكـانـ قـارـئـاـ يـقـرـأـ فـيـ مـسـجـدـ الـكـوـفـةـ، لـهـ كـتـابـ يـرـوـيـهـ عـنـهـ عـدـةـ مـنـ أـصـحـابـنـاـ، مـنـهـمـ ثـابـتـ بـنـ شـرـيـحـ، أـخـبـرـنـاـ أـحـمـدـ بـنـ

(١) الطوسيـ، الرـجـالـ: صـ ٢٣٠ـ الرـقـمـ ٣١٠٦ـ.

(٢) المـصـدـرـ نـفـسـهـ: صـ ٢٦٤ـ الرـقـمـ ٣٧٧٦ـ.

محمد الجندي، قال: حدثنا أبو علي بن همام، قال: أحمد بن محمد بن رباح، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن سماعة، قال: حدثنا صالح بن خالد وعيسى بن هشام عن ثابت بن شرير عنده به)).^(١).

وذكره الكشي في رجاله في جملة روایات، منها:

الرواية الأولى:

((محمد بن مسعود قال: حدثني علي بن الحسن أن ابن أبي يعفور ثقة، مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام) سنة الطاعون)).^(٢).

وسند الرواية تام؛ من جهة وثاقة محمد بن مسعود العياشي وعلي بن الحسن بن فضال، ودلالتها صريحة في وثاقة ابن أبي يعفور.

الرواية الثانية:

((حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، قال: حدثنا أبو محمد الفضل بن شاذان، عن ابن أبي يعفور، عن عدة من أصحابنا، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) يقول: ما وجدت أحداً يقبل وصيتي ويطيع أمري إلا عبد الله بن أبي يعفور)).^(٣).

والرواية وإن كانت مخدوشة سندًا، إلا أنها تصلح للتأييد وتعضيد

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٣ الرقم ٥٥٦.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٥١٥ رقم ٤٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٥١٤ رقم ٤٥٢.

ما تقدم.

الرواية الثالثة:

((حدّثني حَمْدُوِيَّهُ بْنُ النُّصَيْرِ، قَالَ: حَدّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسَعُودَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النُّصَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْجَنَاحِ، عَنْ عَدَةٍ مِّنْ أَصْحَابِنَا، وَقَالَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنِي بِهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ، أَنَّ أَبِي يَعْفُورَ وَمَعْلَى بْنَ خُنَيْسَ كَانَا بِالنَّيلِ ^(١) عَلَى عَهْدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَاتَّخَلَفَا فِي ذِبَاحِ الْيَهُودِ، فَأَكَلَ الْمُعْلَى وَلَمْ يَأْكُلْ أَبِي يَعْفُورَ، فَلَمَّا صَارَا إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أَخْبَرَهُ فَرَضَيَ بِفَعْلِ أَبِي يَعْفُورَ، وَخَطَّ أَكْلَهُ فِي أَكْلِهِ ^(٢)).)

والسند لا يوجد من يخداش فيهم، والدلالة واضحة على سعة علم واطلاع ابن أبي يعفور في الفقه، وهذا متمم ويعضد ما تقدم.

الرواية الرابعة:

((حدّثني عليّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى الْهَمَدَانِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ مَرْوُكِ بْنِ الْعَبْدِيِّ،

(١) قال في القاموس: ((والنَّيلُ، بالكسر: نَهْرُ مِصْرَ، وَهُوَ الْكُوفَةُ، وَأُخْرَى بِيَزْدُ، وَدِيَنَ بَغْدَادَ وَوَاسِطَ)).

ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط: ٤ / ٦٢.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٥١٨، الرقم ٤٦٠.

عمن رواه، عن زيد الشحام، قال: قال لي أبو عبد الله (عَلَيْهِ الْكَرَمُوسُ): ما وجدت أحداً أخذ بقولي، وأطاع أمري، وهذا حذو أصحاب آبائي، غير رجلين (رحمهم الله): عبد الله بن أبي يعفور وحران بن أعين، أما أنهم مؤمنان، خالصان من شيعتنا، أسماؤهم عندنا في كتاب أصحاب اليمين الذين أعطى الله محمدًا^(١).

مضافاً إلى أن جملة من الروايات - وإن كانت البعض منها ضعيفة سندًا ولكنها مع ذلك - تدل على وثاقة الرجل وطاعته للأئمة (عَلَيْهِمُ الْكَرَمُوسُ). فالنتيجة: أن وثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن أبي يعفور معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن أبي يعفور نفسه واعتبار مروياته.

الطريق المئة وثمانون

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن بکير

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن بکير، فقد رویته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن بکير)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٥.

الخامس: عبد الله بن بکیر، وهو عبد الله بن بکیر بن أعين بن سُنْسُن الشیباني، ترجم له الشیخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد الله بن بکیر بن أعين الشیباني)).^(١).

بينما ترجم له في فهرست كتب الشیعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن بکیر، فطحي المذهب إلّا أَنَّه ثقة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولى عن ابن بُطْة، عن أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى، عن الْحَسَنِ بْنِ عَلَى بْنِ فَضَالِّ عَنْهُ)).^(٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشیعة بالقول: ((عبد الله بن بکیر بن أعين بن سُنْسُن، أبو علي الشیباني، مولاهم، روی عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وإخوته عبد الحمید والجهم وعمرو وعبد الأعلى، روی عبد الحمید عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ووْلُدُه عبد الحمید محمد والحسين وعلي رووا الحديث، له كتاب كثير الرواية، أخبرنا أَحْمَدَ بْنَ الْوَاحِدَ، عن عَلَى بْنِ حَبْشَيِّ، عن مُحَمَّدَ، عن أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عن عبد الله بن جبلة، عن عبد الله بن بکیر به)).^(٣).

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٠ الرقم ٣١١٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشیعة وأصولهم: ص ١٧٣ الرقم ٤٦٣.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشیعة: ص ٢٢٢ الرقم ٥٨١.

وترجم له العلامة الحلي (طليط) في خلاصة الأقوال:

((عبد الله بن بکیر، قال الطوسي (رض): إِنَّهُ فاطحِي المذهب إِلَّا أَنَّهُ ثقةٌ، وقال الكشي: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بکیر وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، وذكر جماعة منهم عمار السباطي وعلي بن أسباط وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، وقال في موضع آخر: إِنَّ عبدَ اللهَ بنَ بَكِيرَ مِنْ اجْتَمَعَتْ عَصَابَةُ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصْحُحُ عَنْهُ، وَأَقْرَرُوا لَهُمْ بِالْفَقْهِ، فَأَنَا اعْتَمِدُ رِوَايَتَهُ وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ فَاسِدًا))^(١).

ثمّ أَنَّ الكشي أورد في رجاله جملة من الروايات الحاكية عن عبد الله بن بکیر بن أعين وحاله، منها:

الرواية الأولى:

((قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بکیر وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بکیر، وابن فضال يعني الحسن بن علي، وعمار السباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وقد عدّه من أجلة العلماء))^(٢).

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٥ الرقم ٦٠٩.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٣٥ الرقم ٦٣٩.

والرواية معتبرة سندًا كما هو واضح.

الرواية الثانية:

وهي من الروايات المهمة؛ من جهة أنه قد ورد فيها النص على ما يسمون بأصحاب الإجماع، حيث قال الكشي:

((تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام): أجمعوا العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عدناهم وسميناهم ستة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسakan، وعبد الله بن بُكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه - يعني ثعلبة بن ميمون - أنّ أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام))).^(١)

ثمّ أنه لا بأس بذكر بعض ما يوضح مكانة عبد الله بن بکير بعد ثبوت وثاقته واعتبار مروياته، بل وجلالة قدره مما تقدم، ومنها: الأولى: وقوعه في ضمن من ادعى الشيخ الطوسي في العدة من أن الطائفة عملت برواياتهم^(٢).

(١) المصدر السابق: ٢/٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

(٢) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/٣٨٠.

الثاني: أشار المفید (تلميذ) في الرسالة العددية إلى بآوصاف عالیة^(١).

الثالث: رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن عبد الله بن بکير، مثل أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي^(٢)، وصفوان بن حیی^(٣). فالنتیجة: أن عبد الله بن بکير ثقة، جلیل القدر، من أصحاب الإجماع، معتبر الروایة.

وعليه، فطريق الشیخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن بکير معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن بکير واعتبار مروياته.

(١) ينظر: المفید، الرسالة العددية: ص ١٤.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤ / ٢٠٨ ح ٧٧٥.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذیب الأحكام: ٢ / ٣٠٨ ح ١٢٩٩.

الطريق الحادي والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جبلة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جَبَلَةَ، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن و محمد بن موسى المتوكِل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن عبد الله بن جَبَلَةَ))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق الثلاثة، وهم:
 الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكِل، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الخامس: محمد بن عبد الجبار، ويُسمى كذلك محمد بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٠.

الصهبان القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الله بن جبلة، وهو عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبي جر الكناني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

فالنتيجة: أن طرق الصدوق إلى عبد الله بن جبلة في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن جبلة نفسه.

الطريق الثاني والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جعفر الحميري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جعفر الحميري، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن و محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٢٧.

وعليه، فطريق أو طرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري معتبرة كلّها، مضافاً إلى وثيقة نفس عبد الله بن جعفر الحميري واعتبار مروياته.

الطريق الثالث والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جندي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جندي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن جندي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جندي، وهو عبد الله بن جندي البجلي، ذكره الشيخ الطوسي (طوسی) في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عاصد) وقال عنه: ((عبد

(١) المصدر السابق: ص ٥٦

الله بن جنديب البجلي، عربي، وكان أعمور^(١)).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ) وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ اللهِ بْنِ جَنْدِبٍ الْبَجْلِيِّ، عَرَبِيٍّ، كَوْفِيٍّ، ثَقَةٌ))^(٢).

الثالث: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ) وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ اللهِ بْنِ جَنْدِبٍ الْبَجْلِيِّ، كَوْفِيٍّ، ثَقَةٌ))^(٣).

ثُمَّ أَنَّ الْكَشِيَّ أَفْرَدَ بَاباً خَاصاً لِعَبْدِ اللهِ بْنِ جَنْدِبٍ، وَأَوْرَدَ فِيهِ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ:

الرواية الأولى:

((حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ قَوْلَوِيَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ جَنْدِبٍ لِأَبِي الْحَسْنِ (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ): أَلْسَتْ عَنِي رَاضِيًّا؟ قَالَ: إِنَّمَا وَاللهُ وَرَسُولُ اللهِ وَاللهُ عَنْكَ رَاضٍ، قَالَ: وَنَظَرَ أَبُو الْحَسْنِ (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ) يَوْمًا إِلَيْهِ وَهُوَ مُوْلٍ، فَقَالَ: هَذَا يُقَاسٌ^(٤)))^(٥).

والرواية من ناحية السند لا خدش فيها إلّا من جهة عن بعض أصحابنا، وأمّا دلالة فهي تعضد وثاقة الرجل في الحديث، وتُضيّف

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٢ الرقم ٣١٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣١٦.

(٤) معنى هذا يُقَاسُ: أي يُقَاسُ بغيره.

(٥) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤٣٦/٢ الرقم ١٠٩٦.

له صفات أخرى، كرضا الله تعالى ورسوله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) والأئمة (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) عنه، وهذه مرتبة مهمة وعالية تضاف إلى ما ثبت له من وثاقة في الحديث بكلمات الشيخ الطوسي (فَيَقُولُ).

الرواية الثانية:

((محمد بن سعد بن مزيد أبو الحسن و محمد بن أحمد بن حمّاد المروزي، قال: روى أبي (الْجَنْحَنَةُ) عن يونس بن عبد الرحمن، قال: رأيت عبد الله بن جندي وقد أفضى من عرفة، وكان عبد الله أحد المتهجدين، قال يونس: فقلت له: قد رأى الله اجتهادك منذ اليوم، فقال لي عبد الله: والله الذي لا إله إلا هو، لقد وقفت موقفي هذا وأفضت، ما سمعني الله دعوة لنفسي بحرف واحد؛ لأنني سمعت أبا الحسن (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يقول: الداعي لأخيه المؤمن بظهور الغيب ينادي من أعنان السماء لك بكل واحدة مائة ألف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدرى أجاب إليها أم لا؟)).^(١)

والسند لا خدش فيه إلا لعله من جهة محمد بن سعد بن مزيد، وقد أشار الشيخ الطوسي (فَيَقُولُ) إلى حسنها، فكذلك تعصى وثاقة الرجل وحسن حاله وتقواه وورعه.

(١) المصدر السابق: ٢/٨٥٢ الرقم ١٠٩٧.

الرواية الثالثة:

((حدّثني حمدویه بن نصیر، قال: حدّثني یعقوب بن یزید، عن الحسن بن علی بن یقطین و كان سیء الرأی في یونس (عليه السلام)، قال: قيل لأبی الحسن (عليه السلام) وأنا أسمع: إنَّ یونس مولى آل یقطین یزعم أنَّ مولاکم والمتمسک بطاعتهم عبد الله بن جندب یعبد الله علی سبعين حرفاً، ويقول: إنَّه شاكٌ، قال: فسمعته يقول: هو والله أولى أن یعبد الله علی حرف، ماله ولعبد الله بن جندب؟ إنَّ عبد الله بن جندب لمن المُخبتين)).^(١).

ورجال السنن لا خدش فيهم، ودلالتها واضحة علی عِظم منزلة الرجل، معضودة بما تقدم من كلمات أعلام الرجال والروايات.

فالنتيجة: أنَّ عبد الله بن جندب ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن جندب معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن جندب نفسه واعتبار مروياته.

(١) المصدر السابق: الرقم ١٠٩٨.

الطريق الرابع والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن الحكم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن الحكم، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد الأدمي، عن الحريري واسمها سفيان بن أبي عمران الأرمني، عن عبد الله بن الحكم.

ورويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني، عن عبد الله بن الحكم)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس، وهو الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروایات أبيه، وعليه فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك باعتبار مروياته.

الثاني: والده، أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣١.

القدر، تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى، وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب كتاب نوادر الحكمة، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: سهل بن زياد الأدمي، لم يثبت له توثيق، بل ضعفه الأعلام، وبالتالي فهو غير معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: سفيان الحريري أو الجريري، وهو سفيان بن إبراهيم بن مرتد، كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله^(١)، أو مزيد كما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة^(٢)، الأزدي، الجريري أو الحريري.

وعلى كلّ حال، فقد ذكره الشيخ الطوسي في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((سفيان بن إبراهيم بن مرشد أو مرشد الأزدي الجريري، مولى، كوفي))^(٣).

ولم يُشر إلى حاله لا سلباً ولا إيجاباً من ناحية الوثاقة في الحديث، وفي مقابل ذلك ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، ولكن ليس تحت عنوان مستقل، وإنما في ضمن ترجمة عبد المؤمن بن القاسم من جهة روايته لكتاب عبد المؤمن هذا، وقال عنه: ((له - أي

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٣٢.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٣٢.

عبد المؤمن - كتاب، يرويه جماعة، منهم سفيان بن إبراهيم بن مَرْثَد الحارثي^(١)).

وخارج دائرة هذه الإشارات لم نجد وجهاً مقبولاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، وعليه فالرجل مهملاً، لا اعتبار لمروياته.

السادس: أبو عِمْرَانَ الْأَرْمَنِيُّ، وهو موسى بن رَنْجَوِيَّهُ الْأَرْمَنِيُّ،
ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((موسى بن رنجويه، أبو عِمْرَانَ الْأَرْمَنِيُّ، ضعيف، له كتاب،
أكثره عن عبد الله بن الحكم، أخبرنا عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا
أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عمران بن موسى
عن محمد بن حسان عن موسى بن رنجويه^(٢))).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((موسى بن
رنجويه، أبو عِمْرَانَ الْأَرْمَنِيُّ، ضعيف، له كتاب)^(٣).

بينما ذكره الشيخ الطوسي (طوسی) في رجاله في موردين:
الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((موسى

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٨.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩١ الرقم ١٢٦.

بن رنجويه^(١)) ولم يزد على ذلك بشيء.

الثاني: في عِدَادٍ مِنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئمَّةِ (عليهم السلام)، وقال عنه: (موسى بن رنجويه الأرمني، يُكَنِّي أبا عمران، روى عن عبد الله بن الحكم، وروى أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَانِ عَنْ أَبِيهِ عَمْرَانَ) (٢).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى هذا التهافت في كلامات الشيخ الطوسي (عليه السلام)، فكيف يعتبره تارةً في عِدَادٍ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عليه السلام)، ثمّ يعتبره في عِدَادٍ مِنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئمَّةِ (عليهم السلام)؟!

ويمكن توجيه ذلك بما أشرنا إليه غير مرّة من أنّ ما وصلنا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي لم يكن بصيغته النهائية، وإنّما كان مسودة أساسية تحتاج إلى النظر فيها والتدقّيق مرات أخرى، وهذا لم يحصل، ولعله لانشغال الشيخ الطوسي (عليه السلام) عنها بالأهتمام منه، أو غيرها من الأسباب.

وعلى كلّ حال، فلم نجد ما يعارض هذا التضييف لابن رنجويه.

فالمحصل مما تقدم: ضعف الرجل في الرواية، وعدم اعتبار

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٦ الرقم ٥٤٣٤.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٧.

مروياته.

السابع: عبد الله بن الحكم، ويحتمل في هذا العنوان رجلان:

الأول: عبد الله بن الحكم الأرمني، الذي ترجم له النجاشي في

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن الحكم الأرمني، ضعيف، روى عن أبي عبد الله

(عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن،

عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن

رنجويه الأرمني عنه بكتابه)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

بالقول: ((عبد الله بن الحكم، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن

ابن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن حميد بن حسان، عن أبي عمران

موسى بن رنجويه الأرمني عنه)).^(٢)

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن الحكم

الأرمني، ضعيف، مرتفع القول، يقال: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام))).^(٣)

وقال عنه العلامة الحلى (طليط) في خلاصة الأقوال: ((ضعيف،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٥ الرقم ٥٩١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٧ الرقم ٤٣٧.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٦ الرقم ٨٤.

مرتفع القول، يقال أَنَّه روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ).^(١)

نعم، ذكر المحدث النوري أَنَّه روى عنه ابن أبي عُمير، كما في تهذيب الأحكام في باب البينات^(٢)، وكذلك في الاستبصار في باب ما تجوز شهادة النساء به^(٣) وهي أمارة الوثاقة، ولا يعارضها ما في النجاشي الظاهر كونه بالغلو كما يظهر من الخلاصة^(٤).

ولكن يرد عليه:

أولاًً: أَنَّ الوارد في كلا الموردين من تهذيب الأحكام والاستبصار ابن أبي عمران، ولم يُثْرَ على ما يؤيد قول المحدث النوري (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) ولو بالإشارة إلى النسخ الأخرى.

نعم، أشار الأردبيلي (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) في جامع الرواية^(٥) رواية محمد بن حسان عن ابن أبي عمران عنه في نسخة، وفي أخرى عن ابن أبي عُمير عنه، ولكنه استظهر خطأ النسختين، مستصوحاً كونه أبا عمران بقرينة رواية محمد بن حسان عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني.

ثانياً: أَنَّ ثبوت الغلو بحق الراوي يمنع عن الأخذ بمروياته،

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٣ الرقم ١٤٨٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٦٧ ح ٧١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٢٧ ح ٨٦.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٩١.

(٥) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواية: ١ / ٤٨٢.

وبالتالي فهو خدش واضح فيه كما تقدم.

فالنتيجة: ثبوت الخدش في الرجل، وعدم معارضته بتوثيق من جهة رواية ابن أبي عمير عنه الذي لا يروي إلاّ عن ثقة كما هو المختار.

وعليه، فعبد الله بن الحكم الأرمي ضعيف، غير معترض الرواية.

الثاني: عبد الله بن الحكم بن عتبة، وهو أيضاً من ورد ذكره في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك في كتاب كمال الدين في طريق الصدوق في باب الوصية من لَدُنْ آدَمَ كَمَا قَالَهُ^(١).

ولم نجد ما يدل على وثاقة الرجل كذلك، فهو مهمّل، لا توثيق له، ويجتمل أن المقصود بعبد الله بن الحكم هو الأرمي؛ لأنّه هو صاحب الكتاب، والذي يروي عنه موسى بن رنجويه في كتابه، وفي طريق من لا يحضره الفقيه.

والمهم أنّ عبد الله بن الحكم الذي للصدوق له طريق في مشيخة لا يحضره الفقيه مهمّل، لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن الحكم غير معترض؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من وقع في الطريق، منهم: سهل بن زياد الأدمي وسفيان الحريري وأبو

(١) ينظر: النهاري، مستدركات علم رجال الحديث: ٤ / ٥، الرقم ٨٢٣٧.

عمران الأرمني، مضافاً إلى ضعف عبد الله بن الحكم نفسه، وعدم اعتبار مروياته.

وأمام الكلام في رجال الطريق الثاني، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن إدريس، وهو أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن حسان، وهو محمد بن حسان الرazi، أبو عبد الله الزينبي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن حسان الرazi، أبو عبد الله الزينبي، يُعرف ويُنكر، بين وبين، يروي عن الضعفاء كثيراً، له كتب، منها: كتاب العقاب، كتاب الشواب، كتاب ثواب إنا أنزلناه، كتاب ثواب الأعمال، كتاب الشيخ والشيخة، كتاب ثواب القرآن، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي ومحمد بن إدريس عن محمد

بن حسان بكتبه^(١)).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((محمد بن حسان الرازي، أبو جعفر، ضعيف^(٢))).

وكلمات الأعلام واضحة في الخدش بالرجل وحاله.
ومع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقته متمسكاً بوجوهه،

منها:

الوجه الأول:

رواية الأجلاء عنه، مثل أحمد بن إدريس، والحسن بن علي بن النعيم، وأبي علي الأشعري، وسعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن علي بن محبوب، والحسن بن مَتِيل، ومحمد بن عبد الجبار، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومحمد بن أبي عبد الله جعفر الأسودي، ومحمد بن أحمد بن يحيى^(٣).

والجواب عن ذلك واضح:

وقد تقدم مراراً، وهو: أن هؤلاء وإن ثبتت الوثاقة لهم بأنفسهم، ولكن لم يثبت أنهم لا يرون إلا عن ثقة حتى يمكن القول بوثاقة كل

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٥ الرقم ١٣٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤١٨ / ٤.

من يررون عنه، وتكون روایتهم عنہ أمارۃ علی الوثاقة، ونمهم محمد بن حسان.

ثم أَنَّه إذا التزمنا بهذا المنهج - وهو أَنَّ كُلَّ من روى عنہ ثقة فهو ثقة - لم نجد راوياً ضعيفاً بالمرة، ولما احتجنا إلى علم الرجال أَصْلَاهُ، فإنَّه لا نعدم أن ننشر على روایة ثقة عن كُلَّ راوٍ كما هو واضح، والأمر ليس كذلك؛ لأنَّه لا بدَّ من أن نفهم أَنَّ علم الرجال إِنَّما وُجِدَ كضابط وآلية علمية لتنقية الحديث الشريف من كذب الكاذبين ووضع الوضاعين والمجهولين وأصحاب الأغراض الخبيثة، وهو آلية علمية مبتكرة من قبل العقلية الإسلامية، دعت الحاجة إلى اختراعها وابتکارها.

ومثل هذه المنهج والنظريات الضعيفة جداً كمنهج المحدث النوري وأمثاله تهدد علم الرجال من أصله، وبالتالي تمنعه من تأدية غرضه المنشود، والذي شُيّد من أجله، وهو تمييز الرواية الثقات المعتمدين عن غيرهم، مما يجنبنا جملة كبيرة من الروايات الغربية والمنكرة وال موضوعة وغير المقبولة والمنحرفة في بعض الأحيان، والتي استطعنا دفعها عن الشريعة الإسلامية الغراء بالاستعانة بعلم الرجال والمنهج العلمية الرصينة فيه.

وعليه، فلا بدَّ من دفع مثل هذه النظريات الضعيفة عن ساحة العمل، وإحالتها إلى تاريخ علم الرجال، دون إدخالها في مباحثه العلمية المعتمدة في عملية صناعة علم الرجال.

الوجه الثاني:

ما ذهب إليه جمّع منهم المحدث النوري (النوري)، وهو آنّه لم يُستثنَ من نوادر الحكمة^(١).

والجواب عن ذلك:

آنّه قد تقدّم أنّ الصحيح وإن كان آن الاستثناء من نوادر الحكمة يدلّ على الضعف، ولكن عدم الاستثناء لا يدلّ على الوثاقة، وقد فصلنا الحديث في ذلك في مختاراتنا الرجالية في باب التوثيقات العامة فراجع^(٢).

الوجه الثالث:

ما ذهب إليه جمّع منهم المحدث النوري، من آن الرجل اعتمد عليه في طريقه إلى عبد الله بن الحكم وإلى محمد بن مسلم وإلى علي بن غراب، وكل ذلك يُشير إلى وثاقته كما صرّح في التعليقة^(٣).

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة: ص ٤٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٢٩٠، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤١٨.

والجواب عن ذلك:

أنّ حال هذا الوجه ليس بأحسن من حال الوجه الأول، فمسألة اعتقاد الشيخ الصدوق عليه في طرقه إلى جمع من ذُكروا، فمن قال بأنّ الصدوق لا يعتمد في طرقه إلّا على الثقة معتمد الحديث؟!

وعليه، فهذا الكلام باطل من الأساس، ولا وجه للتمسك به، بل الصحيح أنّ ورود الراوي في طرق الصدوق وغيره كان حالة طبيعية تقتضيها مناهج وطرق وكتابة الحديث ورواياته، ولا علاقة للأمر بوثاقة الرواية لا من قريب ولا من بعيد من الأساس.

بل طريقة المقدمين في تحمل الرواية وكتابة المجاميع الروائية استلزمت وجود الطرق والأسانيد والمشيخة ونحو ذلك، وقد وقع فيها هؤلاء الرواية، وهذا لا علاقة له بوثاقة في الحديث، بل الوثاقة في الحديث إنّما يمكن استكشافها من كتب الرجال والترجم والسيرة والالفهارس المخصصة لهؤلاء الرواية، حيث يُهتم بها في تبيان حال الراوي من ناحية الوثاقة والضعف والجرح والتعديل، مضافاً إلى إيرادها للقرائن والشواهد والمؤيدات الدالة على حسن الحال أو ضعفه.

وبالتالي، فالوثاقة والضعف تطلب من تلك الكتب التي تُعني بها، لا من مشيخة الصدوق أو مشيخة أخرى، ولا من الطرق والأسانيد بنفسها، وإنّما تبقى الطرق والأسانيد هيئه من خلاها ورددنا ووصلتنا

أساء الرواة.

وعليه، فمحمد بن حسان الرازى لم يثبت له توثيق.

الخامس: أبو عمران الأرمني، مولى بن رنجويه، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الله بن الحكم، لم يثبت له توثيق، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني إلى عبد الله بن الحكم في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من وقع فيه، منهم: محمد بن حسان الرازى وموسى بن رنجويه أبو عمران الأرمني، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة عبد الله بن الحكم نفسه.

الطريق الخامس والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن حمّاد الأنصاري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٧.

السادس: عبد الله بن حماد الأنصاري، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن حماد))^(١)، ولم يترجم له بشيء.

الثاني: حينما عَدَه في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن حماد الأنصاري، له كتاب))^(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن حماد، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطْة، عن أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ))^(٣).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن حماد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا، له كتابان، أحدهما أصغر من الآخر، أخبرنا بهما علي بن شبل بن أسد عن ظفر ابن حمدون عن الأحمر عنه))^(٤).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن حماد،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٦٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٠ الرقم ٤٤٦.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٨ الرقم ٥٦٨.

أبو محمد الأنصاري، نزل قم، لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)،
وحيث أنه يُعرف تارةً وينكر أخرى، ويُخرج شاهداً^(١).

وترجم له العلامة الحلي (طائب) بترجمة لم تخرج عما تقدم من
الكلام^(٢).

والرجل من رجال أسناد كامل الزيارات، حيث روى عنه عبد
الرحمن بن الأشعث في زيارة الأنبياء للحسين بن علي (عليهم السلام)، الباب
الثامن والثلاثون، الحديث الثالث.

ثم أنه يقع الكلام في أمور:

الأمر الأول:

أن حاصل حال الرجل هو اعتبار مروياته؛ وذلك لأنّ الظاهر
من كلمات النجاشي كونه من شيوخ أصحابنا، ومن أصحاب
الدرجات العالية، ولا ينافي ما ذكره ابن الغضائري، ويعضد اعتبار
مروياته وقوعه في أسناد كامل الزيارات.

الأمر الثاني:

ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ - ٧٩ الرقم ٩٢.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠١ - ٢٠٠ الرقم ٢٦٥.

من روایة أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ (المتوفى ما بعد سنة ٢٧٠ للهجرة) عنه كتابه، فهذا يستلزم كون عبد الله بن حماد من المعمّرين، وهذا لم يثبت.

ويضاف إلى ذلك، ذكر ابن الغضائري له في عِدَادٍ من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، ولعله إشارة إلى طبقته، وكونه ما بعد عصر الرواية المباشرة عن الأئمة (عليهم السلام)، أو لم يكن روى عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) مباشرة، وعلى كُل حال فلا بدّ من الإشارة إلى هذه المسألة.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن حماد الأنصاري ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن حماد الأنصاري غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مع أنّ عبد الله بن حماد الأنصاري معتبر الحديث.

الطريق السادس والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سليمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان عن عبد الله بن سليمان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن حبيبي، ومحمد بن أبي عمير، جميعاً عن عبد الله بن سليمان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه^٢،
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه^٣،
تقدّم.

الثالث: يعقوب بن يزيد، وهو يعقوب بن يزيد بن حماد
الأنصاري السلمي، ثقة، صدوق^٤، تقدّم.

الرابع: صفوان بن حبيبي السابري، ثقة، عالي المنزلة، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٣.

يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة.

الخامس: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة.

السادس: عبد الله بن سليمان، وعبد الله بن سليمان مشترك بين أكثر من واحد منهم:

١ - عبد الله بن سليمان الصيرفي.

٢ - عبد الله بن سليمان النخعي الكوفي.

٣ - عبد الله بن سليمان العامري المсли.

وبادئ ذي بدء لا بدّ من حسم وفض الاشتراك المتولد من هذا الاشتراك، خصوصاً بعد عدم تقييد عبد الله بن سليمان الوارد في طريق الصدوق بقييد يمكن الاستفادة منه لحل الاشتراك.

ولكن مع ذلك، فقد ذهب جمع إلى كونه الأول، بينما ذهب جمع آخر إلى كونه الثاني، وذهب جمع ثالث إلى كونه الثالث.

أمّا الثالث، فإنه يُحمل عليه عبد الله بن سليمان إذا ورد مقيداً بالعامري، أو المсли، أو فيما إذا روى عنه ربيع بن محمد.

وأمّا الأول، فيُحمل عليه في حال الإطلاق وعدم التقييد؛ والوجه في ذلك أنّ عبد الله بن سليمان الصيرفي هو الذي له أصل وكتاب، دون غيره من المسمّين بهذا الاسم، مضافاً إلى أنّه هو المعروف والمشهور

من بين المحتملين. وعليه، فعبد الله بن سليمان الوارد في طريق مشيخة الصدوق هو عبد الله بن سليمان الصيرفي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، يقع الكلام في حال الرجل، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن سليمان الصيرفي، مولى، كوفي، روى عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، له أصل، رواه أخبارنا أحمد بن عبدون، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا إبراهيم بن سليمان الخراز، قال: حدثنا جعفر بن علي كان ينزل درب أسامة، قال: حدثنا عبد الله بن سليمان بكتابه))^(١).

ثم أَنَّه يمكن القول بوثاقة الرجل، بمعية رواية صفوان بن يحيى بيع السابري ومحمد بن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام، وكلاهما لا يروي ولا يرسل إِلَّا عن ثقة كَمَا هو الصحيح.

وعليه، فعبد الله بن سليمان الصيرفي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أَنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن سليمان الصيرفي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله نفسه واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٥ - ٢٢٦ الرقم ٥٩٢.

الطريق السابع والثمانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سنان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن سنان، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، وهو الذي ذُكر عن الصادق (عليه السلام) فقال: أما آنه يزيد على السن خيراً)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: أيوب بن نوح، وهو أيوب بن نوح بن دراج، ثقةٌ، عظيم المنزلة، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٩ - ٢٠.

يرسل إلٰا عن ثقةٍ.

الخامس: عبد الله بن سنان، لا بدّ من الإشارة بدواً إلى أنّ عبد الله بن سنان يطلق ويحتمل منه إرادة أحد ثلاثة:

الأول: عبد الله بن سنان بن طريف، خازن المنصور والمادي والمهدي والرشيد صاحب الكتب، أدرك الإمام الباقر (عليه السلام) والإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام).

الثاني: عبد الله بن سنان الواسطي، الذي ذكره البرقي في طبقاته، والظاهر عدم وجود روایة له في الكتب الأربع.

الثالث: عبد الله بن سنان، الذي هو من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الجواد (عليه السلام)، وكذلك الظاهر عدم وجود روایة له في الكتب الأربع.

ثمّ أنّ المعنى بمحل الكلام بطريق الصدوق في المشيخة إنّما هو الأول وهو عبد الله بن سنان بن طريف، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن سنان بن طريف، مولىبني هاشم، يقال: مولى بن أبي طالب، ويقال: مولىبني العباس، كان خازناً للمنصور والمادي والمادي والرشيد، كوفي، ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقيل: روى عن أبي الحسن موسى

(عليه السلام)، وليس ثبت.

له كتاب الصلاة الذي يعرف بعمل يوم وليلة، وكتاب الصلاة الكبير، وكتاب في سائر الأبواب من الحلال والحرام، روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمته في الطائفه وثقته وجلالته، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْهُ^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن سنان، ثقة، له كتاب، رواه جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير عنه، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أبي محمد الحسن بن حمزه العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطة، عن أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الهمданى عنه، وله كتاب يوم وليلة، أخبرنا به جماعة عن التلوكى، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله العلوي، عن الحسن بن الحسين الكوفي، عن عبد الله بن سنان))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٣٣ - ١٦٦ - ١٦٥ الرقم ٤٣٣.

وذكره كذلك في رجاله في موردين:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ اللهِ بْنُ سَنَانَ، مَوْلَى قَرِيشٍ، وَكَانَ عَلَى الْجَيْشِ مِنْ جَهَةِ الْمُنْصُورِ وَالْمَهْدِيِّ بَعْدَهُ))^(١).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَبْدُ اللهِ بْنُ سَنَانَ، لَهُ كِتَابٌ، رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)))^(٢).

والمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل، بل جلالة قدره واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنَّ طرِيقَ الصَّدُوقِ في كِتَابِهِ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ سَنَانَ مُعْتَدِرٌ، مُضَافًاً إِلَى وثاقةِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَنَانَ نَفْسِهِ واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٥٣.

الطريق الثامن والثمانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن فضالة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن عبد الله بن فضالة، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن بندار بن حداد، عن عبد الله بن فضالة)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن سنان، غير معتبر الحديث، بل ضعيف^٢، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٢.

السادس: بندار بن حماد، في الحقيقة لا توجد معطيات واضحة وكثيرة عن هذه الشخصية، فإنّه وإن وقع في طريق الصدوق إلى عبد الله بن فضالة كما في محل الكلام، وكذلك في طرق الصدوق في كتاب الخصال وكتاب الأمالي وغيرها عن علي بن سعيد، عنه، عن عبد الله بن فضالة، عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) في باب أحكام الأولاد وكتاب الصلاة^(١).

ولكن مع ذلك، لم ترد لنا ترجمة للرجل يمكن معرفة حاله من ناحية الوثاقة والضعف.

وعليه، فالرجل مهملاً لم يرد بحّقه توثيق ولا تضييف، وبالتالي فلا اعتبار لروياته.

السابع: عبد الله بن فضالة، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد معلومات كثيرة عنه، فقد ورد في مشيخة الفقه، وكذلك روى عنه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه رواية عن أبي عبد الله (عليه السلام) في باب الحد الذي يؤخذ به الصبيان^(٢).

ولا يوجد ما يدل على وثاقته في الحديث إلّا ما ذكره البهبهاني

(١) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ٤٧٥، من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٥٤، الحر العاملي، وسائل الشيعة (آل البيت): ٢١/٤٧٤، ٣٠/٦٩ وغيرها.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/٢٨١ ح ٨٦٣.

(الجنة) من أَنَّه حَسَنَه خَالِه (الله) مِنْ جَهَةِ أَنَّ لِلصَّدُوقِ إِلَيْهِ طَرِيقًا^(١).

ولكن تقدم نقد هذا الكلام موسعاً وقلنا:

إِنَّه لَا دَلَالَةٌ وَلَا رَبْطٌ لِوُجُودِ طَرِيقٍ إِلَى شَخْصٍ فِي مَشِيقَةِ الْفَقِيهِ أَوْ غَيْرِهَا وَوِثَاقَةٌ أَوْ حَسَنَ ذَلِكَ الشَّخْصُ، فَإِنَّ مَسَأَلَةَ وَجُودِ الْطَّرِيقِ هِيَ مَسَأَلَةٌ اسْتَلْزَمَتْهَا مَنَاهِجُ الرِّجَالِ وَطَرِيقَتُهُمْ فِي ذِكْرِ الْطَّرِيقِ وَالْمَشِيقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهِيَ حَاجَةٌ تَنْظِيمِيَّةٌ عَلْمِيَّةٌ وَلَا عَلَاقَةٌ لَهَا بِتَقْيِيمِ الرِّوَاةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْوِثَاقَةِ وَالْأَعْصَفُ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ.

وَعَلَيْهِ، فَعَبْدُ اللهِ بْنُ فُضَالَةَ مَهْمَلٌ، لَمْ يُثْبِتْ لَهُ تَوْثِيقًا، وَبِالْتَّالِي فَهُوَ غَيْرُ مُعْتَدِرِ الْحَدِيثِ.

فَالْأَنْتِيجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ فُضَالَةَ غَيْرُ مُعْتَدِرٍ؛ لِضَعْفِ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانِ، وَعَدَمِ ثَبَوتِ وَثَاقَةِ بَنْدَارِ بْنِ حَمَادٍ، مُضَافًا إِلَى أَنَّ نَفْسَ عَبْدِ اللهِ بْنِ فُضَالَةَ مَهْمَلٌ، لَمْ يُثْبِتْ لَهُ تَوْثِيقًا.

(١) ينظر: البهبهاني، تعليقه على منهج المقال: ص ٢٢٨.

الطريق التاسع والثانون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن القاسم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن القاسم، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن عبد الله بن أحمد^(١) محمد بن خوشنام الأصفهاني، عن عبد الله بن القاسم))^(٢).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس، وهو الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتبه وروایات أبيه، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لم يضر ذلك في اعتبار مروياته، تقدم.

(١) هناك ملاحظة مهمة وهي أنه ورد كونها «بن» في مشيخة الفقيه وروضة المتدين، ولكن ذُكرت في بعض المواقع أنها «عن» وليس «بن»، وعليه فإذا كانت «بن» كان الرواية عبد الله بن محمد بن خوشنام الأصفهاني، وإذا كانت «عن» صار لدينا راوياً فلاحظ.

(٢) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٠.

الثانى: والده **أحمد بن إدريس الأشعري القمي**، ثقةٌ، جليلٌ،
تقدم.

الثالث: **محمد بن أحمد بن يحيى**، وهو **محمد بن أحمد بن يحيى**
بن عمران الأشعري القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقةٌ، جليل القدر،
معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: **أبو عبد الله الرازى**، هو عبد الله الجامورانى الرازى، وهو
ذلك **محمد بن أبي عبد الله الجامورانى**، وهو **محمد بن أحمد الجامورانى**،
ترجم له النجاشى في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((أبو
عبد الله الجامورانى بن بُطة، عن البرقى، عن عبد الله، عن أبي عبد الله
الجامورانى بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في بابه في رجاله في باب من لم يرو عن واحد
من الأئمة (عليهم السلام) مرتين، قال في المرة الأولى: ((أبو عبد الله الجامورانى
الرازى))^(٢)، وقال في المرة الثانية: ((أبو عبد الله الجامورانى))^(٣).

وهو تكرار واضح لاتحاد الرجلين، ويمكن توجيه التكرار بما
ذكرناه من أنّ الظاهر كون ما وصلنا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي
لم يزل بصورة المسودة، ولم يتم النسخة النهائية منه.

(١) النجاشى، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٥٦ الرقم ١٢٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٥١ الرقم ٦٤١٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٥٢ الرقم ٦٤٢٦.

ثم أَنَّه يُخَدِّشُ فِي الرَّجُلِ مِنْ بَابِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْ كِتَابِ نَوَادِرِ
الْحِكْمَةِ، كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ النَّجَاشِيُّ فِي تَرْجِمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ
عُمَرِ الْأَشْعَرِيِّ الْقَمِّيِّ صَاحِبِ كِتَابِ نَوَادِرِ الْحِكْمَةِ^(١).

وذكرنا أن الصحيح دلالة الاستثناء من نوادر الحكمة على ضعف المستثنى، ما عدا من استثنيناهم كما فصلناه في مختاراتنا الرجالية كما تقدم فراجع^(٢).

ثمَّ أَنَّ الشِّيخَ الطُّوسِيَّ (قطنْجَيْ) كَذَلِكَ ترجمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ كِتَابِ الشِّيَعَةِ وَأَصْوَلُهُمْ بِالْقَوْلِ: ((أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَامِوْرَانِيُّ، لَهُ كِتَابٌ، رَوَيْنَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ))^(٣).

ثمَّ أَنَّ العَلَمَةَ الْحَلَّيِّ (ظَاهِرٌ) تَرَجَّمَ لَهُ فِي خَلَاصَةِ الْأَقْوَالِ وَصَرَحَ بِكَوْنَهُ ضَعِيفًا^(٤).

والظاهر أنه من جهة استثنائه من كتابه نوادر الحكمة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فلم نجد ما يدعم وثاقته سوى وقوع الرجل

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، وثاقة من روی عنہ صاحب نوادر الحکمة: ص ٦٤ وما بعدها.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٧ الرقم ٨٥٠.

(٤) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٢٤ الرقم ١٧٣٠.

في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن الحسين بن سيف بن عميرة، وروى عنه سعد بن عبد الله في فضل الصلاة في مسجد الكوفة^(١).

ولكن تقدم مفصلاً آنه لا يمكن أن يدل الواقع في أسناد كامل الزيارات بنفسه على الوثاقة في الحديث، واعتباره أمارة على الوثاقة، سواء أكان في دائرة المشايخ المباشرين لابن قولويه (عائلاً) والذين تعدادهم (٣٢) راوياً، أو في دائرة الأوسع من المشايخ المباشرين وتعديادهم (٣٨٨) راوياً.

وعليه، فلا ينفع في المقام الواقع في أسناد كامل الزيارات للقول بوثاقة الرجل.

ويضاف إلى ذلك، آنه حتى على تقدير إفادته للوثوق بوثاقة الرجل، فمع ذلك فهو معارض بالتضعيف الناشئ من الاستثناء من رجال نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي.

فالنتيجة: آنه لا اطمئنان بوثاقة الرجل ولا اعتبار لمروياته، بل هو ضعيف.

الخامس: عبد الله بن أحمد، والظاهر آنه عبيد الله بن أحمد بن

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٦ ب: فضل الصلاة في مسجد الكوفة: ح ١٢.

نهايك، وقد تقدم أنّه ثقة، معتبر الحديث.

هذا بناءً على أنّ الوارد في المشيخة (عن)، كما ذهب إليه المحدث النوري، ولكن الظاهر أمهما (بن)، فيكون هناك راوٍ واحد وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن خوشنام الأصبهاني، والرجل مهمّل، لم ترد له ترجمة في كتب الرجال.

السادس: عبد الله بن القاسم، وهو مشترك بين اثنين:

الأول: عبد الله بن القاسم الحارثي، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن القاسم الحضرمي، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن القاسم غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الله بن أحمد بن محمد بن خوشنام الأصبهاني، مضافاً إلى تردد عبد الله بن القاسم بين الحارثي والحضرمي، وكلاهما ضعيف، غير معتبر الحديث.

الطريق التسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن لطيف التَّفْلِيسِي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن عبد الله بن لطيف التَّفْلِيسِي، فقد روته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن لطيف التَّفْلِيسِي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:
 الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، شيخ الصدوق، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

الخامس: عبد الله بن لطيف التَّفْلِيسِي، بعد التَّبَعَ لِمَنْ نَجَدَ لِلرَّجُلِ
تَرْجِمَةً يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ رَوَى عَنْهُ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا
يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ^(١).

وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَيْمَانَ فِي كِتَابِ الْكَافِي لِلْكَلِينِي^(٢)،
مُضَافًاً إِلَى وَرَوْدَهُ فِي مَشِيقَةِ الصَّدُوقِ، وَطَرِيقِ الصَّدُوقِ إِلَيْهِ هُوَ مَحْلُ
الْكَلَامِ.

وَأَمّا الْحَدِيثُ عَنْ وَثَاقَةِ الرَّجُلِ، فَيُمْكَنُ إِثْبَاتُهَا مِنْ خَلَالِ رَوْايةِ
ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْهُ كَمَا فِي الطَّرِيقِ مَحْلِ الْكَلَامِ، وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ كَمَا تَقْدِمُ
لَا يَرَوِي وَلَا يَرْسُلُ إلّا عَنْ ثَقَةٍ كَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ وَالصَّحِيحُ.

وَعَلَيْهِ، فَعَبْدُ اللهِ بْنِ لَطِيفِ التَّفْلِيسِيِّ ثَقَةٌ، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

فَالْتَّتِيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهِ إِلَى عَبْدِ
اللهِ بْنِ لَطِيفِ التَّفْلِيسِيِّ غَيْرُ مُعْتَبِرٍ؛ لِعدَمِ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ شِيْخِهِ جَعْفَرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْرُورٍ، وَإِنْ كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنِ لَطِيفٍ نَفْسَهُ ثَقَةً، مُعْتَبِرُ الْحَدِيثِ.

(١) يَنْظُرُ: الصَّدُوقُ، مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ: ٢/ ١٧٥.

(٢) يَنْظُرُ: الْكَلِينِيُّ، الْكَافِيُّ: ٤/ ١٧٠ كِتَابُ الصِّيَامِ بِالنَّوَادِرِ ٣.

الطريق الحادي والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي وكليب

الأستدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي وكليب الأستدي، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي وكليب الأستدي)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٥.

الرابع: عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعي، بصرى، ضعيفٌ، غالٍ، ليس بشيءٍ، روى عن مسمع كردين وغيره، له كتاب المزار، سمعت من رأه، فقال لي: هو تخليط، وله كتاب الناسخ والمنسوخ، أخبرنا غير واحد عن أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عنه)).^(١).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول:

((عبد الله بن عبد الرحمن المسمعي، أبو محمد، ضعيف، مرتفع القول، له كتاب في الزيارات، ما يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذابة البصرة)).^(٢).

فالتحصل من جميع ما تقدم: ضعف الرجل، وعدم اعتبار مروياته.

الخامس: عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي، يُعدُّ الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وكذا من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وروى الكشي في رجاله عدة روايات عن أبي بكر الحضرمي تحت عنوان

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٦ - ٧٧ الرقم ٨٧.

مستقل منها:

الرواية الأولى:

((حدّثني علي بن محمد بن قُتيبة القتبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثني أبي عن محمد بن جمهور، عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي، وكان علقة أكبر من أبي، فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكان بلغهما آنَّه قال: ليس الإمام منا من أرخى عليه ستره، إنما الإمام من شهر سيفه، فقال له أبو بكر وكان أجرأهما: يا أبا الحسين، أخبرني عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أكان إماماً وهو مَرْخِيٌّ عليه ستره؟ أو لم يكن إماماً حتى خرج وشهر سيفه؟ قال و كان زيد تبصر الكلام، قال: فسكت فلم يحبه، فرد عليه الكلام ثلاث مرات كل ذلك لا يحبه بشيء.

فقال له أبو بكر: إن كان علي بن أبي طالب إماماً فقد يجوز أن يكون بعده إمام مَرْخِيٌّ عليه ستره، وإن كان علي (عليه السلام) لم يكن إماماً وهو مَرْخِيٌّ عليه ستره، فأنت ما جاء بك هاهنا؟ قال: فطلب إلى علقة أن يكف عنه فكف)).^(١)

والرواية مخدوشة سندًا؛ لوجود غير واحد من رواثتها إِمَّا مهملاً، أو لم يثبت له توثيق، فالرواية ساقطة سندًا.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٧١٤ الرقم ٧٨٨.

تبنيه: علقة هو أخو أبي بكر الحضرمي، واسمه علقة بن محمد الحضرمي.

الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود، قال: كتب إلى شاذان أبو عبد الله، يذكر عن الفضل عن أبيه مثله سواء))^(١)، ولكن جهالة بعض من وقع في السند يمنع من الاعتماد عليه.

الرواية الثالثة:

((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، قال: حدّثني الوشاء عمّن يشق به - يعني أمّه - عن حاله، قال: يقال له عمر بن إلياس، قال: دخلت أنا وأبي إلياس بن عمرو على أبي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه، قال: يا عمرو، ليست هذه بساعة الكذب، أشهد على جعفر بن محمد إني سمعته يقول: لا تمس النار من يموت وهو يقول بهذا الأمر))^(٢)، وجهالة أمّه مضافاً إلى عمرو بن إلياس تمنع من الاستناد إلى الرواية.

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧١٦ الرقم ٧٨٨.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٧٨٩.

الرواية الرابعة:

((أبو جعفر محمد بن علي بن القاسم بن أبي حمزة القمي، قال: حدّثني محمد بن الحسن الصفار المعروف بِمُمُولَه، قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خالد، قال: حدّثني الحسن بن بنت إلیاس، قال: حدّثني خالي عمرو بن إلیاس، قال: دخلت على أبي بكر الخضرمي وهو يجود بنفسه، فقال لي: أشهد على جعفر بن محمد أَنَّه قال: لا يدخل النار منكم أحد)).^(١)

ومع ذلك فالسند مخدوش بأوله، وبالتالي فلا يمكن الاعتداد عليه.

ثم أَنَّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طَبِّلُهُ)، حيث روى عنه سيف بن عميرة في ثواب زيارة رسول الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ).^(٢) مضافاً إلى وقوعه في أسناد ما يُسمى بتفسير القمي في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى: ((وَمَا عَلِمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِ)).^(٣)

والتحصل من جميع ما تقدم: أَنَّ الروايات تدل على حسن حال الرجل وإيمانه، ولكن الخدش في أسانيدها يمنع عن التمسك بها، وأمّا

(١) المصدر السابق: الرقم ٧٩٠.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٣ ب: ثواب زيارة رسول الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ح ٥.

(٣) ينظر: عاد الهاشم، المباحث الرجالية: ١ / ٢٨٧ - ٤٩١ الرقم.

بالنسبة للوقوع في أسناد كامل الزيارات، فقلنا بأّنه لا يكفي بنفسه أن يكون أماراة على الوثاقة، فلا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي وحسن حاله وصدور مروياته.

وأمّا بالنسبة لما يسمّى بتفسير القمي، فقد ذكرنا في محله - كما تقدم مفصلاً - أّنه لم يثبت لدينا أّنّ ما بأيدينا من التفسير هو مطابق للأصل من تفسير القمي، بل فيه زيادات وإضافات بالمقدار الذي يخرجه عن مسمى كونه هو تفسير القمي، مضافاً إلى عدم الاطمئنان بنسبة ما بأيدينا إلى علي بن إبراهيم القمي.

وبالتالي، فلا أهمية كبيرة للوقوع في أسناد هذا التفسير من جهة القول بوثاقة واعتبار الوقوع بنفسه أماراة على الوثاقة إلّا بمقدار قليل جداً.

نعم، إنّ أهم الوجوه للقول بوثاقة الحضرمي، هي:

أولاً: رواية ابن أبي عمير عنه، كما ورد في الوسائل^(١)، وابن أبي عمير من ثبت لدينا أّنه لا يروي، بل ولا يُرسّل إلّا عن ثقّة.

ثانياً: رواية صفوان بن يحيى، بيع السابري عنه، كما في الوسائل^(٢).

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٥٤٤ ح ٢، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٩٤.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٧ / ١٧ من أبواب حد القذف، غلام

والمتحصل: أنّ أبي بكر الحضرمي ثقةٌ، معتبر الحديث.

السادس: كُلِيبُ الأَسْدِيُّ، وهو كُلِيبُ بْنُ معاوِيَةَ الأَسْدِيِّ، وكذاك كُلِيبُ بْنُ معاوِيَةَ الصَّيْدَاوِيِّ، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((كُلِيبُ بْنُ معاوِيَةَ بْنِ جَبَلَةَ الصَّيْدَاوِيِّ الأَسْدِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو الْحَسِينِ، رُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَابْنِهِ مُحَمَّدَ بْنَ كُلِيبٍ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، لَهُ كِتَابٌ، رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِّنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ دَاؤِدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ ثَابِتَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ خَازَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ كُلِيبٍ بِكِتَابِهِ)).^(١).

وَتَرَجَّمَ لَهُ الشَّيْخُ الطَّوْسِيُّ فِي فَهْرَسِ الشِّعْعَةِ وَأَصْوَلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((كُلِيبُ بْنُ معاوِيَةَ الأَسْدِيِّ، وَيُعْرَفُ بِالصَّيْدَاوِيِّ، لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ ابْنُ أَبِي جَيْدٍ، عَنْ ابْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الصَّفَارِ، عَنِ عَلَيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ صَفْوَانَ عَنْهُ، وَأَخْبَرَنَا الْمَفِيدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ ابْنِ بَابُوِيَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

رَضَا عَرْفَانِيَّانَ، مَشَايخُ الثَّقَاتِ: ص ٢٣٧، الصَّدُوقُ، مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ: ٤ / ٣٥ ح ٦.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٨ الرقم ٨٧١.

الحميري، وسعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن صفوان عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطْة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عُمَير (عنه) ^(١).

وتعرّض لذكره في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وذكره مرتين، الأولى: بعنوان كُلَيْبَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الْأَسْدِيِّ ^(٢)، والثانية: بعنوان كُلَيْبَ بْنَ مَعَاوِيَةَ الصِّيدَوِيِّ ^(٣).

والظاهر أَنَّهَا رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ حِيثُ أَنَّ كِتَابَ الرِّجَالِ لِلشِّيْخِ الطُّوسِيِّ كَانَ بِصِيغَةِ الْمُسْوَدَةِ كَمَا وَصَلَ إِلَيْنَا، وَكَانَ يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاجِعَةٍ نَهَائِيَّةٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَتَوَاجِدَ فِيهِ مَثْلُ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ وَالْأَغْلَاطِ، وَعَدْمِ التَّرْتِيبِ وَالسَّهُوِّ.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((كُلَيْبَ بْنَ مَعَاوِيَةَ بْنَ جَبَلَةَ، أَبُو مُحَمَّدَ الصِّيدَوِيِّ، عَرَبِيٌّ، كَوْفِيٌّ)) ^(٤).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٣ الرقم ٥٨٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٤ الرقم ١٥٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٤٠ الرقم ١٥٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٧٤ الرقم ٣٩٦٣.

الثالث: في باب من لم يرِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((كُلِيبُ بْنُ معاوِيَةَ الْأَسْدِيُّ، رُوِيَ عَنْهُ صَفْوَانٌ))^(١).

ومن الواضح أنَّ الرجل روى عن الأئمة (عليهم السلام)، ولكن يمكن توجيه ذكره في باب من لم يرِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، بكون كتاب الرجال للشيخ الطوسي وصل إلينا بهيئة المسودة غير النهائية، ولم يكن قد راجعه الشيخ الطوسي مراجعة أخيرة لتنقيته وتنقيحه من مثل هذه الأخطاء والأغلاط والتكرارات الواضحة.

فوثاقة الرجل صارت واضحة؛ من جهة رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه كما تقدم، وهمَا لا يرويان بل ولا يرسلان إلا عن ثقة، كما هو المختار والصحيح.

ثمَّ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُدْعِمَ الْقَوْلُ بِوَثَاقَتِهِ بِجَمِيلَةِ أَمْوَارِهِ:

الأمر الأول:

وروده في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (رحمه الله)، حيث روى كليب عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه جعفر بن بشير في بكاء النساء والأرض على قتل الحسين (عليه السلام)^(٢).

(١) المصدر السابق: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٤٩.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٨٣ ح ١٢.

الأمر الثاني:

ورود جملة من الروايات تدعم هذه الوثاقة، كما ورد في الكشي علي بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن حسين بن المختار، عن أبيأسامة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ عندنا رجلاً يُسمّى كُلبياً، لا يجيء عنكم شيء إلاّ قال: أنا أسلم، فسمّيَناه كُلبياً بتسليمِه به، قال: فترحم عليه أبو عبد الله، وقال: أتدرُونَ مَا التسليم؟ فسكتنا، فقال: هو والله الإِخْبَات قولَه عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَى رَبِّهِم﴾^(١).

ورواه محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحام قال: قلت له: إلى آخر الحديث بأدنى اختلاف^(٢).

فالنتيجة: أنّ كليب بن معاوية الصيداوي الأُسدي ثقة، معتبر الحديث. وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أبي بكر الحضرمي وكليب الأُسدي غير معتبر؛ لضعف عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وإن كان نفس أبي بكر الحضرمي وكليب بن معاوية الأُسدي الصيداوي من الثقات.

(١) سورة هود: الآية ٢٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١/٩٥ ب: التسليم وفضل المسلمين ح ٢، الحوئي، معجم رجال الحديث: ١٥/١٢٣، وغيرها من الروايات.

الطريق الثاني والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن محمد الجعفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن محمد الجعفي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبد الله بن محمد الجعفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن محمد الجعفي، ذكره الشيخ الطوسي في
رجاله في غير مورد:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٦.

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَلَمْ يُتَرَجَّمْ لَهُ
بِشَيْءٍ^(١).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَلَمْ يُتَرَجَّمْ لَهُ
بِشَيْءٍ^(٢).

ثُمَّ أَنَّ النِّجَاشِيَّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّيَعَةِ تَعْرَضُ لِذَكْرِهِ
وَضَعْفُهُ صَرِيْحًا، حِيثُ قَالَ فِي تَرْجِمَةِ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ: ((وَهَذَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ يُقَالُ لَهُ: الْجَعْفِيُّ، ضَعِيفٌ))^(٣).
وَتَبَعَهُ فِي التَّضْعِيفِ الْعَالَمَةُ الْحَلَّيُّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ) فِي خَلَاصَةِ الْأَقْوَالِ^(٤).

وَمَعَ ذَلِكَ ذَهَبَ الْمَحْدُّثُ النُّورِيُّ إِلَى وَثَاقَتِهِ مِنْ خَلَالِ:
أَوْلًاً: دَفْعَهُ لِلتَّضْعِيفِ مِنْ جَهَةِ كُونِهِ لِلْغُلُوِّ؛ بِقَرِينَةِ إِيْرَادَهِ فِي
تَرْجِمَةِ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجَعْفِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ لَيْسَ مِنْ الْغَلَةِ.

ثَانِيًّاً: إِثْبَاتِ وَثَاقَتِهِ مِنْ خَلَالِ:

١- روَايَةُ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْهُ، وَهُوَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ رَوَى
عَنِ الثَّقَاتِ.

(١) يَنْظَرُ: الطَّوْسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ١٣٩ الرَّقْمُ ١٤٧٣.

(٢) يَنْظَرُ: الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ: ص ٢٣١ الرَّقْمُ ٣١٣٣.

(٣) النِّجَاشِيُّ، فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّيَعَةِ: ص ١٢٩ الرَّقْمُ ٣٣٢.

(٤) يَنْظَرُ: الْعَالَمَةُ الْحَلَّيُّ، خَلَاصَةُ الْأَقْوَالِ: ص ٣٧٣ الرَّقْمُ ١٤٨٣.

٢- روایة الأجلاء على حد تعبيره عنه، كآدم بن إسحاق الأشعري وصالح بن عقبة.

٣- يظهر من الصدوق أنه من أصحاب الكتب المعتبرة^(١).

وفي جميع ما تقدم منه (عليه السلام) نظر:

أمّا الغلو، فهو ما يخدرش في وثاقة الراوي بلا شبهة، وأمّا روایة جعفر بن بشير فلا تدلّ على وثاقة الرجل، إلّا بناءً على استفادة الحصر من جهة من روى عنه، وهو غير متحقق كما فصلنا الحديث عنه في التوثiqات العامة فراجع^(٢).

وأمّا روایة غيره، فإنه من يروون عن الثقات وغيرهم، وبالتالي فلا دلالة لروايتهما عن شخص على وثاقة ذلك الشخص، وأمّا ما يستظهر من الصدوق فهو غير ظاهر؛ وذلك لما تقدم موسعاً من أنّ وجود طريق للصدوق إلى راوٍ أو اعتماد الصدوق لكتابه كمصدر في مصنّفات الصدوق كمن لا يحضره الفقيه وغيره من كتبه، فلا يلازم وثاقة صاحبه بوجهه.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن محمد الجعفي ضعيف، غير معتبر الحديث.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٢٩ / ٤.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثiqات العامة: ٣ / ١٤٩.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن محمد الجعفي معتبر، ولكن نفس عبد الله ضعيف^٩، غير معتبر الحديث.

الطريق الثالث والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن مسakan

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن مسakan، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسakan وهو كوفي من موالى عنزة ويقال أنه من موالى عجل)).^(١) .

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ، تقدم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الخامس: صفوان بن يحيى بيع السابري، أوثق أهل زمانه، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٠.

يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، تقدم.

السادس: عبد الله بن مِسْكَان، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق بل طرق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن مِسْكَان معتبرة، مضافاً إلى ابن مِسْكَان نفسه واعتبار مروياته.

الطريق الرابع والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنه:
((وما كان فيه عن عبد الله بن المغيرة، فقد روته عن جعفر بن علي الكوفي (رضي الله عنه)، عن جده الحسن بن علي، عن جده عبد الله بن المغيرة.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن عبد الله بن المغيرة.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، وأيوب بن نوح، عن عبد الله بن المغيرة)).^(١).

وعليه، فهذه ثلاثة طرق رئيسية، والطريق الثالث يتفرع إلى طريقين فرعيين كما هو واضح، فيقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: جعفر بن علي الكوفي، شيخ الصدوق وحفيد الحسن بن علي الكوفي، مهملاً، لم يثبت له توثيق.

(١) المصدر السابق: ص ٥٨

الثاني: جده الحسن بن علي الكوفي، وهو حفيد عبد الله بن المغيرة الراوي الثقة الجليل الورع، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: عبد الله بن المغيرة الكوفي، هذا الرجل عَلِمَ من أعلام الرواية، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن المغيرة، أبو محمد البجلي، مولى جنديب بن عبد الله بن شعبان العلقي، كوفي، ثقة ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قيل: إنه صنف ثلاثة كتباً، والذي رأيت أصحابنا (رحمهم الله) يعرفون منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، وقد روى هذه الكتب كثير من أصحابنا.

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله بن عتبة، قال: حدثنا أيوب بن نوح عن عبد الله بن المغيرة، وله كتاب الزكاة، وكتاب الفرائض، وكتاب في أصناف الكلام، أخبرنا أحمد بن علي بن العباس، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن جده، قال: حدثنا سعد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن جده)).^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الكاظمِ (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء يذكر.^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٥ الرقم ٥٦١.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤١ الرقم ٥٠٧١.

وقد تعرض لذكره الكثي في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول:

في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم (عليه السلام) وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وقال: ((أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر آخر، دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر))^(١).

المورد الثاني:

ما روي في عبد الله بن المغيرة، وهو كوفي: ((وجدت بخط أبي عبد الله محمد بن شاذان، قال العبيدي محمد بن عيسى: حدثني الحسن بن علي بن فضال، قال عبد الله بن المغيرة: كنت واقفاً فحججت على تلك الحالة، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء، فتعلقت بالملتزم، ثم قلت: اللهم قد علمت طلبي وإرادتي، فأرشدني إلى خير الأديان، فوقع في نفسي أن آتي الرضا (عليه السلام)، فأتيت المدينة فوقفت ببابه، فقلت للغلام: قل لمولاك رجل من أهل الطرق بالباب، فسمعت ندائها: ادخل يا أبي عبد الله بن المغيرة، فدخلت، فلما نظر إلى قال: قد أجب الله دعوتك

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

وهذاك لدینک، فقلت: أشهد أَنَّك حجۃ اللہ وآمینه على خلقه))^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أن عبد الله بن المغيرة ثقة، عین،
جلیل، ورع، من أصحاب الإجماع، فقيه.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
عبد الله بن المغيرة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن علي الكوفي
شيخ الصدوق، مع أن عبد الله بن المغيرة ثقة، جلیل، فقيه، ورع، تقی.

الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
معتبر الحديث.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير،
والده إبراهيم بن هاشم، وشيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده وهو إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث
لدينا، تقدم.

الرابع: عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ثقة، جلیل، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة في
كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله نفسه.

(١) المصدر السابق: ٢/٨٥٧ الرقم ١١١٠.

الكلام في الطريق الثالث، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل،
تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: أيوب بن نوح، وهو أيوب بن نوح بن دراج، ثقة،
عظيم المنزلة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن المغيرة، ثقة، فقيه، ورع، تقي، تقدم.
وعليه، فالطريق الثالث الرئيسي بفرعيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة
عبد الله بن المغيرة نفسه.

الطريق الخامس والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن ميمون القدّاح المكّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن ميمون، فقد رويته عن أبي و محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن ميمون.

ورويته عن أبي و محمد بن موسى بن الم توكل و محمد بن علي ما جيلويه (رضي الله عنهم)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن ميمون القدّاح المكّي)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول الذي ينقسم بدوره إلى طريقين

فرعيين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٣ .

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي صاحب التفسير، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبد الله بن ميمون القداح المكي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((عبد الله بن ميمون القداح المكي، كان يُبَرِّي القداح، مولى علي بن مخزوم))^(١).

بينما ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن ميمون القداح، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي عنه، وأخبرنا به أبو عبد الله المفید (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبد الله عنه، ورواه أيضاً محمد بن علي، عن حمزة بن محمد العلوي، ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عنه))^(٢).

وذكره الكشي في رجاله في باب مستقل بعنوان عبد الله بن ميمون القداح المكي حيث، قال: ((حدّثني حمدویه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي جعفر

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣١ الرقم ٣١٣١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ - ١٦٩ الرقم ٤٤٢.

(عليه السلام)، قال: يا بن ميمون، كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: إنكم نور في ظلمات الأرض^(١)).

والسند معتبر، وما يمكن الخدش به على أبي خالد وهو صالح بن خالد القميّاط من عدم تعرض الأعلام له بالتوثيق صريحاً، فيمكن التفصي عنه من خلال توثيقه برواية صفوان بن يحيى عنه، كما في طريق الرواية محل الكلام، وصفوان بن يحيى لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح وهو المختار من قبلنا.

ودلالة الرواية على حسن وإيمان وجلاله الرجل واصحة، وإن كان الرجل هو الذي يرويها ولكن هي مؤيد، وإنّ فالاصل توثيقه بما تقدمه من النجاشي، ورواية صفوان بن يحيى عنه.

نعم، روى العلامة الحلي (طليث) في خلاصة الأقوال أّنه: ((روى الكشي عن جبرئيل بن أحمد، قال: سمعت محمد بن عيسى، يقول: كان عبد الله بن ميمون يقول: بالتزيد، ورد ذلك بالقول أنّ في هذا الطريق ضعف^(٢))).

فالتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عبد الله بن ميمون قد أحى المكي ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٥١٤ / ٢ الرّقم ٤٥٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٧ الرّقم ٦١٤.

وعليه، فطريق الصدوق الأول إلى عبد الله بن ميمون القداح المكي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن ميمون نفسه واعتبار مروياته.

وأمام الكلام في الطريق الثاني الذي يتفرّع لثلاثة طرق، فرجاله:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
 تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن الم توكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.
الثالث: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث،
 تقدم.

الرابع: علي بن الحسين بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: والده إبراهيم بن هاشم، معتبر الحديث، تقدم.
السادس: عبد الله بن ميمون القداح المكي، ثقة، معتبر الحديث،
 تقدم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني المتفرّع إلى ثلاثة طرق فرعية بجميع فروعه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن ميمون واعتبار مروياته.

الطريق السادس والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

و((وما كان فيه عن الكاهلي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الله بن يحيى الكاهلي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، جليل، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٥.

الخامس: عبد الله بن يحيى الكاهلي، ذكره الشيخ الطوسي (متوفى ٢٢٠) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يذكر^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عنه، وأخبرنا به أبو عبد المفيض (رحمه الله)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، وحمزة بن محمد، ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير عنه))^(٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبد الله بن يحيى أبو محمد الكاهلي، عربي، أخو إسحاق، رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان عبد الله وجهاً عند أبي الحسن (عليه السلام)، ووصى به علي بن يقطين، فقال له: أضمن لك الجنـةـ.ـ أضمن لك الجنـةـ.

وقال محمد بن عبده النـاسـبـ:ـ عبد الله بن يحيى الذي يقال لهـ الكاهـليـ،ـ هوـ تـيمـيـ النـسبـ.

ولـهـ كتابـ،ـ يـروـيـهـ جـمـاعـةـ مـنـهـمـ:ـ أـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ نـصـرـ،ـ أـخـبـرـناـ

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤١ الرقم ٥٠٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ الرقم ٤٤١.

القاضي أبو عبد الله الجعفي، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَطْوَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي نَصْرٍ عَنِ الْكَاهْلِيِّ بِكِتَابِهِ) (١).

ثُمَّ أَنَّ الْكَشِيَّ رَوَى فِي بَابِ مُسْتَقْلٍ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهْلِيِّ رَوْيَاةً وَاحِدَّاً، وَهِيَ:

((عَلَيْ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَىٰ، قَالَ: زَعَمَ ابْنُ أَخِي الْكَاهْلِيِّ أَنَّ أَبَا الْحَسْنَ الْأَوَّلَ (تَأَثَّلَ) قَالَ لِعَلِيٍّ: أَضْمَنُ لِي الْكَاهْلِيَّ وَعِيَالَهُ أَضْمَنُ لَكَ الْجَنَّةَ)) (٢).

وَالرَّوَايَةُ مُخْدُوشَةٌ سَنَدًا فِي بَدَائِهَا كَمَا هُوَ وَاضْعَفَ، فَالْمُهَمُّ إِنَّمَا هُوَ حَالُ الرَّجُلِ مِنْ نَاحِيَةِ الْوَثَاقَةِ فِي الْحَدِيثِ، وَالَّتِي يُمْكِنُ الْإِطْمَئْنَانُ بِهَا مِنْ خَلَالِ أَمْوَرٍ:

الأَمْرُ الْأَوَّلُ:

رَوَايَةُ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ لِكتَابِهِ كَمَا تَقْدِمُ عَنِ النَّجَاشِيِّ، وَكَذَلِكَ الشِّيْخُ الطُّوْسِيُّ (تَأَثَّلَ)، وَكَذَلِكَ رَوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ الْبَزَنْطِيِّ عَنْهُ، كَمَا تَقْدِمُ مِنْ قَبْلِ الشِّيْخِ الطُّوْسِيِّ (تَأَثَّلَ) فِي فَهْرِسِتِ كِتَابِ الشِّيْعَةِ وَأَصْوَلَهُمْ، وَكَلَّاهُمَا مِمْنَ ثَبَّتَ أَنَّهُمَا لَا يَرْوِيَانِ وَلَا يَرْسَلَانِ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ،

(١) النَّجَاشِيُّ، فَهْرِسَتْ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّيْعَةِ: ص ١٢١ - ١٢٢ الرَّقْم ٥٨٠.

(٢) الطُّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ: ٢/٧٠٤ الرَّقْم ٧٤٩.

وهو الصحيح.

الأمر الثاني:

ما تدل عليه كلامات النجاشي بحقه، وكونه وجهًاً عن أبي الحسن (عليه السلام)، وهي تدعم وثاقته المستكشفة من روایة ابن أبي عمير والبنطلي عنه.

الأمر الثالث:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، في فضل الصلاة في مسجد الكوفة، الباب الثامن، الحديث الثامن عشر.

فالنتيجة: أنّ وثاقة عبد الله بن يحيى الكاهلي واعتبار مروياته واضحة لا لبس فيها.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي معتبر، مضافاً إلى وثاقة الكاهلي نفسه واعتبار مروياته.

الطريق السابع والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن أبي كَهْمَس، عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري الكوفي العربي وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٨.

الخامس: أبو كَهْمَس، وأبو كَهْمَس كنية تطلق على اثنين:

الأول: الهيثم بن عبد الله أو عبيد، الكوفي.

الثاني: القاسم بن عبيد.

والسؤال أَنَّه إِذَا أُطْلِقَتِ الْكُنْيَةُ وَلَمْ تَقِيدْ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْطَرِيقِ
مَحْلُ الْكَلَامِ، فَإِلَى مَنْ تَنْصُرُ فِي؟

والجواب عن ذلك:

أَنَّهَا تَنْصُرُ إِلَى الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عَبِيدِ؛ وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ
هُوَ الَّذِي لَهُ كِتَابٌ، كَمَا ذُكِرَ النَّجَاشِيُّ دُونَ الْقَاسِمِ^(١)، وَعَلَيْهِ فِي كُونِ
هُوَ الْمَرَادُ حَالُ الْوَرَودِ فِي الْطَرِيقِ وَالْأَسَانِيدِ.

ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ تَرَجَّمَ النَّجَاشِيُّ لِلْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي فَهْرِسِتِ أَسْمَاءِ
مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ لِأَنَّهُ صَاحِبُ كِتَابٍ، كَمَا تَقَدَّمَ بِالْقَوْلِ:

((الْهَيْثَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو كَهْمَس، كَوْفِيٌّ، عَرَبِيٌّ، لَهُ كِتَابٌ، ذُكِرَ
سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْطَّبَقَاتِ))^(٢).

بَيْنَمَا ذُكِرَ الشَّيْخُ الطَّوْسِيُّ (طَوْسٌ) فِي رِجَالِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ
الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الْهَيْثَمُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ بْنُ عَبِيدِ الشَّيْبَانِيِّ، أَبُو

(١) يَنْظُرُ: النَّجَاشِيُّ، فَهْرِسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ: ص ٤٣٦ الرَّقْم ١١٧٠.

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

كَهَمَسُ الْكَوْفِيُّ، أَسْنَدَ عَنْهُ))^(١).

وهنا يعلم أنَّه كذلك يُسَمَّى عبيد وليس عبد الله، ولعله المراد عبيد الله وتصحيف الياء، وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((إِنَّ لَهُ كِتَابًا، وَلَكِنْ سَمِّاهُ أَبَا كَهَمَشَ))^(٢).

ويمكن حمل الاختلاف على التصحيف، فإنَّه غير عزيز في موارد أكبر من هذا المورد، كما هو واضح.

والمهم في كُلِّ ذلك هو الحديث عن حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف، ولم نقف على ما يؤيد وثاقة الرجل، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل، وقربه من خلال أمور:

الأمر الأول:

رواية جمع عنه، مثل: الحسن بن علي بن فضال كما في التهذيب في باب وقت الصلاة وفي الكافي في باب المؤمن وعلاماته، والحسن بن محبوب في باب الصدق والأمانة، وحماد في التهذيب في باب حكم المغمى عليه في الصيام، وعبد الله بن بُكير في آخر باب أحكام الطلاق، ومن الأجلاء غير أصحاب الإجماع حرير، وعلي بن الحكم، ومحمد بن مروان، وحنان، وحجاج بن رفاعة الكوفي الخشاب، وعلي بن عقبة،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٢٠ الرقم ٤٧٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧٩ الرقم ٨٨٨.

ومروان بن مسلم، ورواية هؤلاء الأجلاء من أمارات الوثاقة^(١).

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ رواية الثقة عن شخص شيء، والاستدلال بها وكونها أمارة على وثاقة المروي عنه شيء آخر، فإنّ الأولى ظاهرة طبيعية متوفّرة في غالب الأسانيد والطرق، ولا يعدم سند أو طريق من وقوع ثقة في سلسلة رواته، ولكن الثانية فأمارية رواية الثقة على وثاقة المروي عن منحصرة في صورة أن يكون الراوي من ثبت أنه لا يروي إلا عن ثقة كما هو الحال في ابن أبي عمّير وصفوان والبنطبي، حتّى يمكن القول بكون مقتضى روايته عن شخص وثاقة ذلك الشخص، وكون نفس الرواية عنه أمارة على الوثاقة، وهذا غير متوفّر في واحد من روايا عن أبي كھمّس.

الأمر الثاني:

ذكره من قبل الشيخ الطوسي في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، خصوصاً مع قوله: أُسِّنَدَ عَنْهُ، وهذه إشارة إلى وجوده في رجال ابن عقدة فيكون من موثقاته^(٢).

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٤١ / ٤ - ٤٤٢ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٤٤٢ .

والجواب عن ذلك واضح:

فإِنَّمَا دعوة غير تامة، ولم يُقْمَ عليها دليل، وقد فصلنا الحديث في هذه الدعوى فيما تقدم من الأبحاث، وتحديداً في التوثيقات العامة، وانتهينا إلى أنَّ التعبير بـ(أسند عنه) لا يدل أو ليس بتام على الدلالة على الوثاقة، ولمزيد راجع ما تقدم^(١).

فالنتيجة: أنَّ أبا كَهْمَسَ الْهَيْشَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يُثْبَتْ لَهُ توثيق.

السادس: عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موضعين:

الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وقال عنه: ((عبد المؤمن، ابن القاسم، أخو أبو مريم الأنصاري))^(٢).

الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وقال عنه: ((عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن فهد الكوفي، أبو عبد الله الأنصاري، أُسَنِدَ عَنْهُ))^(٣).

بينما ذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقال عنه: ((له

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٢ الرقم ١٥٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٤١ الرقم ٣٨١٢.

كتاب)).^(١)

وأمام النجاشي، فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد الأنصاري، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، وقيس بن فهد صحابي ذكره في رذيل المذيل، يُكتَبَ عبد المؤمن بأبي عبد الله، كوفي، توفي سنة سبع وأربعين ومائة، وهو ابن إحدى وثمانين سنة)).

له كتاب، يرويه جماعة، منهم سفيان إبراهيم بن مرشد الحرثي، أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجعفي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن عن أخيه أحمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن يحيى الخراز عن سفيان بن إبراهيم بكتاب عبد المؤمن)).^(٢)

فالنتيجة: أن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أبي كهمس، مع أن عبد المؤمن بن القاسم نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٥ الرقم ٥٥٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

الطريق الثامن والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين، فقد روته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عممه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن أعين وكتبه أبو ضریس، وزار الصادق (عائلاً) قبره بالمدينة مع أصحابه)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠١.

الرابع: والد محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الملك بن أعين، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى عبد الملك وعبد الجبار بنو أعين الشيباني أخوه زرارة بن أعين وحران))^(١).

الثاني: حينما ذكره في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد الملك بن أعين الشيباني الكوفي، تابعي))^(٢).

والمهم في ترجمته ما ذكره الكشي في رجاله في غير مورد، منها ما ذكره في معرض حديثه عن أخوه زرارة حران وعبد الملك وبكير وعبد الرحمن بن أعين، حيث قال:

((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثنا محمد بن نصیر، قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبید، وحدّثني حمدویه بن نصیر، قال: حدّثنا محمد بن عيسى بن عبید عن الحسن بن علی بن يقطین، قال:

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٦٦

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٨ الرقم ٣٢٥٣.

حدّثني المشايخ أنّ حمران وزرارة وعبد الملك وبكيراً وعبد الرحمن بن أعين كانوا مستقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله (عليه السلام)، وكانوا من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن فلقي مالقي (١).

ولا يوجد من يتوقف فيه من رواة الحديث.

وأمّا دلالتها على حسنها واستقامتها فواضح.

الرواية الثانية:

((حدّثني حمدویه بن نصیر، قال: حدّثني یعقوب بن یزید، عن الحسن بن علی بن فضال، عن ثعلبة بن میمون، عن بعض رجاله، قال: قال ریعة الرأی لأبی عبد الله (عليه السلام): ما هؤلاء الأخوة الذين یأتونک من العراق، ولم أر في أصحابك خيراً منهم ولا أهیأ؟ قال: أولئک أصحاب أبی، يعني ولد أعين (٢)).

وسند الرواية معتبر ما خلا عن بعض رجاله، ولكن مع ذلك فهي تصلح للتأیید وتعضید دلالة الروایة الأولى، التي لا تقتصر عن إثبات وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، اختیار معرفة الرجال: ١/٣٨٢ الرقم ٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٨٣ الرقم ٢٧١.

الرواية الثالثة:

((علي بن الحسن، قال: حدّثني علي بن أسباط، عن علي بن الحسن بن عبد الملك، عن ابن بُكير، عن زرار، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) بعد موت عبد الملك بن أعين: اللهم إِنَّ أَبَا الضرِيسَ كَنَّا عَنْهُ خَيْرَكَ مِنْ خَلْقِكَ، فَصَرَّهُ فِي ثَقْلِ مُحَمَّدٍ (عليه السلام) يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عبدِ الله: أَمَا رأَيْتَهُ - يَعْنِي فِي النَّوْمِ - فَتَذَكَّرْتَ؟ فَقَلَّتْ لَا، فَقَالَ: سَبَّحَانَ اللهِ مُثْلُ أَبِي ضَرِيسٍ لَمْ يَأْتِ بَعْدَهُ)).^(١)

ويمكن الخدش بالرواية من جهة علي بن الحسن الوارد فيها، ولكن مع ذلك فهي تصلح لتأييد ما تقدم من المزيلة لعبد الملك، ويعضده ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عبد الملك بن أعين عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ويروي عنه حمّاد بن عثمان في الباب السابع عشر، في قول جبرئيل لرسول الله (عليه السلام): ((إِنَّ الْحَسِينَ تُقْتَلَهُ أَمْتَكَ مِنْ بَعْدِكَ)).^(٢)

ويعضد حسن حاله ما ذكره العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال، نقاًلاً عن علي بن أحمد العقيقي، من آنه عارف^(٣)، مضافاً إلى ترجم الإمام الصادق (عليه السلام) عليه، كما ذكره العلامة الحلي في الخلاصة.

(١) المصدر السابق: ٤١١ / ١ الرّقم ٣٠١.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٢٧.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٦ الرّقم ٦٦١.

فالمتحصل من مجموع ما تقدم: أن عبد الملك بن أعين ثقة،
معتبر الحديث.

نعم، هناك روایة في الكشی وهي: ((حمدویه، قال: حدثني
يعقوب بن يزید عن ابن أبي عُمیر، عن علی بن عطیة، قال: قال أبو
عبد الله (عليه السلام) لعبد الملك بن أعين: كيف سمیت ابنك ضریساً؟ فقال
له: كيف سمّاك أبوك جعفر؟ قال: إن جعفرأً نهراً في الجنة، وضریس
اسم شیطان)).^(١)

والروایة وإن كانت معتبرة سندًا لا يوجد من يخداش فيـه، ولكنـها
لاتدل على الخداش فيـ حال عبد الملك بن أعين من ناحـية الوثـاقـة فيـ
الـحدـيـث بـوـجهـهـ، بل لـعـلهـ لمـ يـكـنـ المـنـاسـبـ أـنـ يـرـدـ عـلـيـ سـؤـالـ الإـمـامـ (عليـهـ السـلامـ)
بـالـسـؤـالـ مـنـ بـابـ الـأـدـبـ وـالـتـأـدـبـ دونـ الـأـكـثـرـ مـنـ ذـلـكـ.

فالـتـيـجـةـ: أنـ وـثـاقـةـ الرـجـلـ لـاـ يـعـارـضـهـ شـيـءـ.

وـعـلـيـهـ، فـطـرـيـقـ الصـدـوقـ فـيـ كـتـابـ مـنـ لـاـ يـحـضـرـهـ الفـقـيـهـ إـلـىـ عـبـدـ
الـمـلـكـ بـنـ أـعـيـنـ مـعـتـبـرـ، مـضـافـاًـ إـلـىـ وـثـاقـةـ عـبـدـ المـلـكـ بـنـ أـعـيـنـ وـاعـتـبـارـ
مـرـوـيـاتـهـ.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤١٢ / ١، الرقم ٣٠٤.

الطريق التاسع والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن عتبة الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن أبي حمزة، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩١.

الخامس: محمد بن أبي حمزة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الشمالي، له كتاب، أخبرنا ابن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة به))^(١).

بينما ذكره الشيخ الطوسي (٦٥٧) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن أبي حمزة، له كتاب، رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في موردين:
الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، ولم يُترجم له بشيء ذكر^(٣).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((محمد بن أبي حمزة الشمالي، مولى))^(٤).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٨ الرقم ٩٦١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٧ الرقم ٦٤١.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٥ الرقم ١٥٩٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣١٣ الرقم ٤٦٥٠.

وتعرض لذكره الكشي في رجاله، حيث قال: ((قال أبو عمرو: سألت أبا الحسن حمدويه بن نصير، عن علي بن أبي حمزة الشمالي الحسين بن أبي حمزة و محمد أخويه وابنه، فقال: كلّهم ثقاتٌ فاضلُّون))^(١).

ثم أَنَّه لا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ الرجل مُنْ روى عنه ابن أبي عُمير، كما تقدم من النجاشي والشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وكذلك روى عنه صفوان بن يحيى كما في تهذيب الأحكام^(٢)، وصفوان وابن أبي عُمير مُنْ ثبت لدينا أَنَّهُم لا يروون، بل ولا يرسلون إِلَّا عن ثقة، كما تقدم وهو الصحيح.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أَنَّ محمد بن أبي حمزة ثقة، معتبر الحديث.

السادس: عبد الملك بن عتبة الهاشمي، ترجم له الشيخ الطوسي في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وقال عنه: ((عبد الملك بن عتبة الهاشمي، اللهبي، المكي))^(٣).

نعم، لا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّه ترجم بعده مباشرةً لعبد الملك

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٠٧ الرَّقم ٧٦١.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤/٤٠ ح ٢٣٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٨ الرَّقم ٣٢٥٨.

بن عتبة الصيرفي الكوفي، وقال عنه: ((روى عن أبي الحسن (عليه السلام) أيضاً، له كتاب))^(١).

وسيأتي ما له ربط بالمقام فانتظر.

وفي فهرست كتب الشيعة وأصولهم ترجم له بالقول: ((عبد الملك بن عتبة الهاشمي، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سَمَاعة، عن عبد الملك بن عتبة))^(٢).

وما تقدم يتضح أنَّ للصيرفي والهاشمي كتاباً، ولكن ترجم له النجاشي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عبد الملك بن عتبة الهاشمي اللهبي، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَرَّأَهُ، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس بن سعيد في من روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، ليس له كتاب، والكتاب الذي يُنسب لعبد الملك بن عتبة هو لعبد الملك بن عتبة النخعي، صيرفي، كوفي، ثقة)).

روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له هذا الكتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا عبد الله بن

(١) المصدر السابق: ص ٢٣٨ الرقم ٣٢٥٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٦.

محمد بن خالد، قال: حَدَّثَنَا الحَسْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ بَنْتِ الْيَاسِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُتْبَةَ بِكِتَابِهِ^(١).

ثُمَّ أَتَهُ لَمْ يُقْمِدْ دَلِيلٌ وَاضْعَفَ عَلَى وَثَاقَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيِّ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُ النُّورِيُّ مِنْ أَنَّهُ يُمْكِنُ القُولُ بِوَثَاقَةِ الرَّجُلِ مِنْ خَلَالِ كُونِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ^(٢)، وَقَدْ وَثَقَهُمْ بِمَجْمُوعِهِمْ وَبِعِنوانِهِمْ^(٣)، فَهَذَا مَا لَا يُمْكِنُ الْمَسَاعِدَةُ عَلَيْهِ، وَلَا الرَّكُونُ إِلَيْهِ، وَقَدْ فَصَّلَنَا الْحَدِيثَ فِيهِ فِي أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ مِنْ مُخْتَارَاتِنَا الرَّجَالِيَّةِ فَرَاجِعٌ^(٤).

وَمَا نَقَلَهُ الْمُحَدِّثُ النُّورِيُّ وَآخْرُونَ مِنْ تَصْرِيفِ بِوَثَاقَتِهِ مِنْ قَبْلِ الشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ^(٥) فِي رَجَالِهِ، وَكَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْكَشِيِّ فِي رَجَالِهِ^(٦)، فَلَا أَثْرَ لَهُ، لَا فِي رَجَالِ الشِّيْخِ الطَّوْسِيِّ وَلَا فِي الْكَشِيِّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهُوِ الْقَلْمَ، وَمَنْ يَطَالِعُ رَجَالَ ابْنِ دَاؤِدَ كَثِيرًا يَجِدُ أَنَّهُ كَثِيرًا بِالْأَغْلَاطِ وَالْأَخْطَاءِ.

وَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ: عَدْمُ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشَمِيِّ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٩ الرقم ٦٣٥.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ١٠٥ وما بعدها.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٤٨.

نعم، تبقى مسألة اعتبار ما ورد من روایات في كتاب من لا يحضره الفقيه وغيره إذا ورد عن طريق عبد الملك بن عتبة، فإذا كان مقيداً بالصيرفي أو النخعي فهي معتبرة؛ لوثاقة الصيرفي النخعي، وإذا لم تكن مقيدة بل كانت مطلقة كالقول: عبد الملك بن عتبة، فهذه كذلك معتبرة؛ لأنّه ينصرف حينئذٍ للصيرفي النخعي؛ لأنّه هو صاحب الكتاب، شريطة أن تكون الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الكاظم (عليه السلام)، وأمّا إذا كانت الرواية عن الإمام الباقر (عليه السلام)، فلا يمكن القول باعتبارها؛ لأنّها حينئذٍ تخرج عن دائرة مرويات عبد الملك بن عتبة النخعي الصيرفي الثقة.

ويضاف إلى ذلك:

إذا كانت الرواية عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة مطلقاً من دون تقييد عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، فكذلك لا تكون معتبرة؛ لأنّها حينئذٍ تنصرف إلى عبد الملك بن عتبة الهاشمي، الذي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الملك بن عتبة الهاشمي معتبر، ولكن نفس عبد الملك بن عتبة الهاشمي لم يثبت له توثيق.

ولكن الظاهر أنّه اشتباه، وأنّ المقصود منه عبد الملك بن عتبة الجعفي الصيرفي الثقة صاحب الكتاب، والهاشمي لم يكن صاحب

كتاب.

وعليه، فالروايات التي يرويها الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي إنما هي عن عبد الملك بن عتبة الصيرفي النخعي الثقة، فهي معتبرة شريطة أن تكون عن الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الكاظم (عليه السلام)، وأمّا إذا كانت عن الإمام الバقر (عليه السلام) فلا تدخل في دائرة مرويات النخعي الصيرفي الثقة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فلا بدّ من تقييد الروايات الواردة عن الإمام الكاظم (عليه السلام) بقيد ما إذا كانت عن طريق علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة مطلق من غير تقييد عن الإمام الكاظم (عليه السلام)؛ لأنّه في هذه الصورة يكون المنصرف إليه الهاشمي، الذي لم يثبت له توثيق؛ لكثرة رواية علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي، فلاحظ.

الطريق المئان

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن عمرو، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي، وهو عربي)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل[ٌ]، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل[ٌ]، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي، ترجم له الشيخ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٨.

الطوسي (١) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ). وقال عنه: ((عبد الملك بن عمرو الأحول، عربيٌ، كوفيٌ، روى عنهما (عَلَيْهِمُ اللَّهُ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)).

وذكره الكشي في رجاله في باب مستقل، وهو باب ما روي في عبد الملك بن عمرو، وفيه رواية واحدة، وهي:

((حمدويه، قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمر، عن جميل بن صالح، عن عبد الملك بن عمرو، قال: قال لي أبو عبد الله (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ): إني لأدعوك لك حتى اسمي دابتك، أو قال: أدعوك لابنك)).^(٢)

والرواية سندًا وإن كان لا يخدر فيها إلا من جهة عدم ثبوت وثاقة عبد الملك بن عمرو لحد الآن، ولكن من ناحية الدلالة فلا نجد فيها دلالة على الإرشاد إلى وثاقته في الحديث واعتبار مروياته.

بل لعل الدعاء له بالغفارة أو التوبة أو حسن العاقبة والختمة ونحو ذلك، فإن الدعاء معناه أن الشخص المدعوله محل عناء الداعي، لا أكثر من ذلك.

مضافاً إلى أنه على تقدير دلالتها على الوثاقة في الحديث لعبد الملك بن عمرو، فلا يمكن الأخذ بها؛ من جهة كونه هو الذي يرويها، ولا يمكن الأخذ برواية شخص تدل على وثاقة نفس الراوي،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٥ الرقم ٣٨٠٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٨٧ الرقم ٧٣٠.

كما هو واضح.

نعم، سرد المحدث النوري جملة وجوه للقول بوثاقته، منها:

الوجه الأول:

رواية جميل بن دراج عنه كما في التهذيب في باب النذر، وأبان بن عثمان في باب حكم الحيض، وعبد الله بن بُكير في باب كيفية الصلاة، وابن مسakan في باب ضروب الحج، وفي الكافي في أصناف الحج، هؤلاء أربعة من أصحاب الإجماع، ومن غيرهم من أعلام الثقات: إسحاق بن عمار، وجميل بن صالح، والحكم، ولا ريب في كشف روایة هؤلاء عنه عن وثاقته^(١).

ولكن الجواب عنه واضح:

فإن هؤلاء وإن ثبت لهم التوثيق، ولكنه لم يثبت لهم أنهم لا يررون إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عمر وأضرابه؛ فلذلك لا تدل روایتهم عن شخص على وثاقة ذلك الشخص من باب أنها تكون أماراة على وثاقته؛ وذلك لأنهم رروا عن الثقات وغيرهم.

الوجه الثاني:

روى ثقة الإسلام الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم: ((عَنْ

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٥ / ٤.

أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنْ عَبْدِ الْمُلْكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): يَا عَبْدَ الْمُلْكِ مَا لِي لَا أَرَاكَ تَخْرُجُ إِلَى هَذِهِ الْمُوَاضِعِ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا أَهْلُ بَلَادِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ؟ فَقَالَ جُدَّهُ وَعَبَادَانُ وَالْمُصِيَّصَةُ وَقَزْوِينُ، فَقُلْتُ: انتِظَارًا لِأَمْرِكُمْ وَالإِقْتِدَاءِ بِكُمْ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الرَّزِيدِيَّةَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ جَعْفَرٍ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ، فَقَالَ: أَنَا لَا أَرَاهُ بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَرَاهُ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ أَدْعُ عِلْمِي إِلَى جَهْلِهِمْ)).^(١).

ولكن يرد عليها:

أولاً: أَنَّهُ لَا ثبوت لوثيقة عبد الملك بن عمرو لحد الآن.

ثانياً: أَنَّهُ عَلَى تقدير تماميتها سندًا، فهـي مخدوشة دلالة من

جهة:

أ- أَنَّ الراوي لها نفس عبد الملك بن عمرو، وهو لا يجوز أن

يُسْتَدَلُ بوثيقة شخص برواية نفسه.

ب- أَنَّهُ لَا دلالة فيها على وثيقة عبد الملك في الحديث واعتبار

مروياته كما هو واضح، بل تدل على اتباعه لأوامر الإمام الصادق (ع)، لا أكثر.

الوجه الثالث:

رواية ابن أبي عُمير عنه بالواسطة، وكذلك رواية صفوان بن يحيى، حيث يروي عنه بالواسطة. ولكن هذا الأمر لا يتم؛ والوجه في ذلك أنه قد تقدم أنَّ القدر المتيقن من دلالة رواية مشايخ الثقات كابن أبي عُمير وصفوان والبزنطي على وثاقة من يروون عنه إنَّما هو بال مباشرة ومن دون واسطة، وما يسمُّون بالمشايخ المباشرين.

وأمَّا المدعى في المقام من التعدي عن ذلك للرواية لِمَ مع الواسطة، فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام تدلُّ على ذلك، وقد فصلنا الحديث في ذلك في محله من التوثيقات العامة في مشايخ الثقات فراجع^(١).

فالنتيجة: أنَّ عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق إلى عبد الملك بن عمرو الأحول في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن عبد الملك بن عمرو الأحول لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢/١٣.

الطريق الأول بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، فقد رويته عنه))^(١).

ولارجال في الطريق إليه؛ لأنّه لا طريق إليه أصلاً، وأمّا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري فالرجل شيخ الصدوق (طَبِّثَة)، وقد نقل عنه كثيراً، مُترضياً عليه في غير مورد^(٢).

وبالتالي، فهو ثقة بمعية تَرْضِي الصدوق (طَبِّثَة) عليه عند من يرى تامة دلالة التَّرْضِي على الوثاقة في الحديث.

ولكن تقدم منا أنَّ الصحيح هو القول بالتفصيل، وأنَّه لا دلالة للتَّرْضِي على الوثاقة في الحديث مطلقاً، بل الأمر مقيد بمحاجة نفس المُتَرْضِي، فإذا كان من مثل الصدوق (طَبِّثَة) والمفید (طَبِّثَة) لم نقبل بدلالة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٩.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٢٣٨، التوحيد: ص ٢٤٢، الخصال: ص ٥٨، علل الشرائع: ١ / ٥٩، عيون أخبار الرضا (طَبِّثَة): ١ / ٨٣، كمال الدين و تمام النعمة: ص ٢٤٠.

ترضيه بنفسه على وثاقة المُترضي عليه في الحديث، وإن كان المُترضي مثل النجاشي أو الشيخ الطوسي (قطبُ الدين) فترضيهم يكفي للقول بوثاقة على تفصيل تقدم، وفي المقام لا يمكن الاطمئنان بدلالة الترضي على الوثاقة لما تقدم.

وذهب بعض آخر للقول بوثاقة الرجل من باب كونه شيخاً للصدوق، ولكن ذكرنا فيما سبق أنَّه لا ملازمة بين شيخوخة الصدوق والوثاقة في الحديث؛ وذلك لأنَّه كما هو المعلوم أنَّ مسألة شيخوخة الرواية لم تكن تخضع لقيود صارمة بحيث يُعلم منها اقتضاء الرواية عن شخص وثاقته لذلك الشخص، بل أنَّ فساد حال جملة من مشايخ أصحاب الكتب الأربعه وغيرهم خير شاهد على ذلك، بل أنَّ بعض مشايخ الصدوق وصفهم الصدوق نفسه بأنَّه لم يرَ أنصب منهم وغير ذلك.

فالنتيجة: أنَّ عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري لم يثبت له توثيق.

الطريق الثاني بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عُبيد بن زرارة، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن عُبيد بن زرارة بن أعين، وكان أحوال))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبيد بن زرارة بن أعين، ذكره الشيخ الطوسي (طهري) في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٣.

رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عُبيد بن زرارة بن أعين الشيباني، مولى، كوفي))^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي عنه))^(٢).

وأما النجاشي فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عُبيد بن زرارة بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة ثقة، عين، لا يُبس فيه ولا شك، له كتاب، يرويه جماعة عنه، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا ابن أبي الخطاب، ومحمد بن عبد الجبار، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن حماد بن عثمان، عن عُبيد بكتابه))^(٣).

مضافاً إلى جملة من عبارات المدح والتجليل من الشيخ المفيد (قطب الدين) وآخرين.

فالتحصل من جميع ما تقدم: أنّ الرجل ثقة، عين، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٣ الرقم ٣٢٥٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٦ الرقم ٤٦٩.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٣ - ٢٣٤ الرقم ٦١٨.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عُبيد بن زراره بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس عبيد واعتبار مروياته.

الطريق الثالث بعد المعتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد الله بن علي الحلبي

الطريق الأول: قال الشيخ الصدوق:

((وما كان فيه عن عبيد الله بن علي الحلبي، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبد الله بن علي الحلبي.

والطريق الثاني:

ورويته عن أبي محمد بن الحسن وجعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنهم)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبيد الله بن علي الحلبي)).^(١).

يقع الكلام في الطريق الرئيسي الأول، الذي ينحل إلى ثمانية طرق

فرعية، ورجاله هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٨.

تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،

تقديم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ،

جليلٌ، تقديم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ،

تقديم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ،

تقديم.

السادس: عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، أخو

أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، وابن محمد بن عيسى

الأشعري القمي، ويعرف الرجل ببنان، لم يثبت له توثيق.

السابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

يرسل إلا عن ثقة.

الثامن: حماد بن عثمان، سواءً أكان ابن عمرو بن خالد الفزارى

أو الناب أو ذا الناب، فالجميع ثقات.

التاسع: عبيد الله بن علي الحلبي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله

في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: (عَبِيدُ اللهِ بْنُ عَلِيٍّ

بن أبي شعبة الحلبي الكوفي، مولىبني عَجَلٍ))^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبيد الله بن علي الحلبي، له كتاب مصنف معول عليه، وقيل: إِنَّهُ عُرِضَ عَلَى الرَّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَلَمَّا رَأَهُ اسْتَحْسَنَهُ، وَقَالَ: لِيَسْ لَهُؤُلَاءِ - يَعْنِي الْمُخَالِفِينَ - مَثْلُهُ، أَخْبَرَنَا بِهِ الشِّيخُ الْمَفِيدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْمَقْبَرِ، عَنْ أَبِيهِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسْنِ، جَمِيعاً عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِي مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثَمَانَ، عَنْ الْحَلْبِيِّ.

وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، وأخبرنا به جماعة عن التلوكبرى، عن أبي عيسى عبيد الله، عن محمد بن الفضل بن هلال الطائي، قال: حدثنا أحمد بن علي بن النعيمان، قال: حدثنا السندي بن محمد البزار، قال: حدثنا حماد بن عثمان ذو الناب عنه))^(٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، مولىبني قيم اللات بن ثعلبة، أبو علي، كوفي، يتجر هو وأبوه وأخوه إلى حلب، فغلبت عليهم النسبة إلى حلب، وإلى آل أبي شعبة بالكوفة، بيت مذكور من

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٤ الرقم ٣١٩٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٤ الرقم ٤٦٦.

أصحابنا، وروى جدّهم أبو شعبة عن الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام)، وكانوا جميعاً ثقات مرجوع إلى ما يقولون.

وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم، وصنف الكتاب المنسوب إليه وعرضه على أبي عبد الله (عليه السلام) وصحّحه، قال عند قراءته: أترى لهؤلاء مثل هذا؟ والنُّسخ مختلفة الأوائل والتفاوت فيها قريب، وقد روى هذا الكتاب خلق من أصحابنا، عن عبيد الله والطرق إليه كثيرة، ونحن جارون على عادتنا في هذا الكتاب، وذاكرون إليه طريقاً واحداً، أخبرنا غير واحد، عن علي بن حبشي بن قوي الكاتب الكوفي، عن حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نحويك، عن ابن أبي عمر، عن حماد، عن الحلبي (١).

وقال العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال: ((إنّ كتاب عبيد الله بن علي الحلبي هو أول كتاب صنفه الشيعة)) (٢).

والتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عبيد الله بن علي بن الحلبي ثقة، وجهه.

وعليه، فطرق الصدوق المترعة عن الطريق الرئيسي الأول إلى عبيد الله بن الحلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرة، ما عدا الذي يقع فيه عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري القمي المعروف ببنان؛

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٠ - ٢٣١ الرقم ٦١٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٣ الرقم ٦٤٤.

من جهة عدم ثبوت توثيق له، مع أنّ نفس عبد الله بن علي الحلبي ثقة، معتبر الحديث.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، والذي ينحل إلى ثلاثة طرق فرعية،

ف الرجال:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقديم.

الثالث: جعفر بن محمد بن مسرور، شيخ الصدوق، لم يثبت له
توثيق، تقدم.

الرابع: الحسين بن محمد بن عمار، أبو عبد الله الأشعري، من
مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه،
معتبر الحديث، تقدم.

السادس: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي
ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السابع: حماد بن عثمان، سواء كان ابن عمرو بن خالد الفزارى

أو الناب أو ذا الناب، فكلّهم ثقات.

الثامن: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، ثقةٌ، معتبرٌ في الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق والد الصدوق و محمد بن الحسن معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة عبيد الله بن علي الحلبي، أمّا طريق جعفر بن محمد بن مسروor فغير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسروor، مع أنّ عُيُّد الله بن علي الحلبي ثقةٌ، معتبرٌ في الحديث.

الطريق الرابع بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد الله المُرافقي أو الرافقي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبيد الله المُرافقي، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن أبي أحمد بن محمد بن أبي زياد الأزدي، عن عبيد الله المُرافقي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، لم يثبت له توثيق وغير معترض الرواية، تقدم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، تقدم.

الرابع: أبو أحمد بن محمد بن أبي زياد الأزدي، وهذا كنية محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢١.

تقديم.

الخامس: عبيد الله المراقي أو الراقي، ورد ذكر الرجل في كتاب الكافي في الزي والتجمل^(١).

وكذلك روى له الصدوق (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) في كتاب من لا يحضره الفقيه^(٢). وعلى كل حال، فلم نقف على ترجمة أكثر حال الرجل، ولكن الذي يهمنا حاله من ناحية الوثاقة في الحديث.

وثاقة الرجل من هذه الجهة محربة؛ من جهة رواية ابن أبي عمير عنه كما في الطريق محل الكلام، وابن أبي عمير من لا يروي إلا عن ثقة، كما هو الصحيح والثابت لدينا، بل لا يُرسِل إلَّا عن ثقة.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عبيد الله المراقي أو الراقي أو الدافقي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، مع أنّ نفس عبيد الله المراقي ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤٩٧ ب: الحمام ح ٧.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١١٧ ب: غسل الجمعة وآداب الحمام ح ٢٥٠، إلا أنّ فيه المراقي لا الراقي.

الطريق الخامس بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد الله بن الوليد الوصافي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الوصافي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي))^(١)).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: ابن فضال، وهو الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورُعْ، تقدم.

الخامس: عبيد الله بن الوليد الوصافي (الوصافي)، ذكره الشيخ

الطوسي (قطب) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبيد الله بن الوليد الوضافي الكوفي))^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبيد الله بن الوليد الوضافي، عربي، ثقة، يُكَنِّي أبا سعيد، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أصحاب كتب الرجال، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدثنا محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن عبد الله بن الوليد بكتابه))^(٢).

نعم، ترجم له العلامة الحلي (طائب) في خلاصة الأقوال وقال عنه: ((الوضافي بالضاد المعجمة))^(٣).

فالنتيجة: أن طريق الصدوق (طائب) إلى عبد الله بن الوليد الوضافي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبيد الله بن الوليد واعتبار مروياته.

(١) الصدوق، الرجال: ص ٧٣٤ الرقم ٣١٩٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣١ الرقم ٦١٣.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٣ الرقم ٦٤٥.

الطريق السادس بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عثمان بن زياد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عثمان بن زياد، فقد رويته عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن حمدان بن سليمان، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الصمد بن بشير، عن عثمان بن زياد)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أو النيسابوري، عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه، له كتب، منها كتاب يشتمل على ذكر مجالس

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٤.

الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عنه بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي^(٢) في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة^(٣) بالقول: ((علي بن محمد القمي، تلميذ الفضل بن شاذان، نيسابوري، فاضل)).^(٤)

يبقى المهم من الحديث، وهو وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فقد أُستدل لها بأمور:

الأمر الأول:

قول النجاشي بحقه: عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد اعترض على ذلك سيد مشايخنا المحقق الخوئي^(٥) بالقول: ((إنه يرد عليه من أنه يروي عن الضعفاء كثيراً))^(٦)، وبالتالي فلا قيمة لاعتباره على راوٍ.

وقيل في المقام:

إنه ربما يقال بالفرق بين روایة الكشي عن شخص واعتباره

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٩ ٦٧٨ الرقم.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٩ الرقم ٦١٥٩.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٧١.

عليه، إذ الاعتماد يتوقف على الوثاقة، وإنّا فكيف يعتمد على من ليس بشّة؟

وقد أجيّب عنه بالقول:

((إنّ هذا الكلام ليس بشيء، فقد ذكر بشأن غير واحد من الرجال، أنه كان يعتمد المراسيل أو المجاهيل، كأحمد بن محمد بن خالد وسهل بن زياد وبكر بن أحمد العصري وغيرهم، فكيف يستغرب اعتماد الكشي على غير الثقة فيما ذكره في كتابه الذي قال عنه النجاشي: إنّه فيه أخطاء كثيرة؟^(١)))

وفي جميع ما تقدم نظر:

أمّا كون الرجل من يروي عن الضعفاء، فهذا وإن كان صحيحاً في نفسه ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ النجاشي قد حدد وعيّن بكونه من المعتمدين عند الكشي، وبذلك ميزه عن الآخرين من روى عنهم الكشي وكانوا من الضعفاء، وإنّا لولم يكن هناك تميّز لعلي بن محمد بن قتيبة لما أشار النجاشي إلى اعتماد الكشي عليه.

وبعبارة أخرى:

أنّه لا توجد قاعدة أنّ كل من اعتمد عليه الكشي ثقة أو ليس

(١) ينظر: محمد رضا السيسistani، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٥.

بثقة، ولكن يحتمل فيه الوثاقة وعدمه، ولكن تخصيص النجاشي لابن قتيبة بالتحديد والتشخيص في الاعتماد يؤشر على وجود ميزة له من هذه الناحية، وهو كونه من المعتمدين، المعتبرة روایاتهم، لا المعتمدين المحتمل فيهم الاعتبار وعدمه.

وأمّا مسألة اعتماد الكشي على المجاهيل، فهو وإن كان موجوداً، ولكن علي بن محمد بن قتيبة لا يمكن عدّه من المجاهيل بعد الإشارة إليه من قبل الكشي والشيخ الطوسي والنجاشي، والإشارة إلى فضله وغيرها من السمات، وبالتالي فعده في عِداد المجاهيل مجانب للإنصاف كما هو واضح.

وأمّا أنّ في كتاب الكشي أغلاط كما أشار إليه النجاشي، فهو وإن كان صحيحاً، ولكن هذا لا علاقة له بالمقام، مضافاً إلى تهذيب الكتاب من قبل الشيخ الطوسي (ت ٢٢٢)، وما بقي من أخطاء فإنهما يمكن أن تدرج في الأخطاء المقبولة في الكتب عموماً، وإن كانت أكثر من ذلك، فهذا لا يلزム عدم وثاقة ابن قتيبة كما هو واضح.

الأمر الثاني:

أنّ النجاشي روى في ترجمة محمد بن عيسى العبيدي روایة عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل، أنّه كان يحب العبيدي ويمدحه ويثنى عليه، وعقب النجاشي عليها بالقول: ((بحسبك هذا الثناء من

الفضل (عليه السلام).^(١)

وهو يدل على اعتماد النجاشي على نقل القُتيبي مدح الفضل للعبيدي.

إلا أنه قد أجيَب عنه بالقول:

((إنَّ اعْتِمَادَهُ عَلَى هَذَا النَّقْلِ لَا يَكْفِي دَلِيلًا عَلَى وَثَاقَةِ الرَّجُلِ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ اطْمَئْنَانٌ بِصَحَّةِ الرَّوَايَةِ اعْتِمَادًا عَلَى بَعْضِ الْقَرَائِنِ)).^(٢)

وهذا الجواب متين، ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنَّ ذلك لا يعني أنَّه لا قيمة احتمالية لهذا الوجه يمكن أن تساعد في بناء الاطمئنان بحال علي بن محمد بن قبية، بل غاية الأمر أنَّه بنفسه لا يورث الاطمئنان بالوثاقة للرجل واعتبار مروياته.

الأمر الثالث:

ما تقدم من كلامات الشيخ الطوسي (عليه السلام) بحق الرجل من كونه فاضلاً، فيمكن أن يقال بكونه مدحًا، ومن ثم تعدد رواياته من الحسان، ويعتمد عليها، فتكون معتبرة.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٤.

(٢) ينظر: محمد رضا السيسistani، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٥ - ١٩٦.

وقد اعترض على ذلك سيد مشايخنا المحقق الخوئي بالقول: ((إن الفضل لا يعد مدحًا في الراوي بما هو راوٍ، وإنما هو مدح للرجل في نفسه باعتبار اتصافه بالكمالات والعلوم))^(١).

قد يقال: بأن التنبيه على فضيلة الراوي من دون قدح فيه ظاهر في مدحه بما هو راوٍ بما يناسب الاعتماد عليه.

ولكن قد أجيب عنه بالقول: إن هذا الكلام غير تمام؛ فإنه لا ظهور للتوصيف بالفضل في ذلك.

مضافاً إلى أن المراجعة للكتب الرجالية يلاحظ أن التوصيف بفاضل يأتي في مقابل التوثيق وما معناه، ومن نماذج ذلك أن الشیخ (طیب) الذي وصف القتیبی في كتاب الرجال بأنه فاضل واقتصر على ذلك، ذكر بعد ترجمة واحدة: علي بن محمد الخلقی، قائلاً: ثقة فاضل، وبعد أربعة تراجم: علي بن إسماعیل الدهقان، وقال: زاهد، خیر، فاضل، وعلى ذلك فاستفادة اعتبار رواية الشخص من توصيفه بالفاضل في غير محلها^(٢).

ولنا في المقام كلام حاصله: أولاً: لا إشكال ولا شبهة في أن التعبير بـ(فاضل) بنفسه يفيد

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٧٢.

(٢) ينظر: محمد رضا السيسistani، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٦.

الملح، والملح المعتب به، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذا التعبير بنفسه لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي، ولكنه يضع الموصوف به في مرتبة علمية لا بأس بها، تميّزه عن زملائه وأقرانه في مجال اختصاصه وعمله وهو الرواية والحديث.

ومن جهة ثالثة، فلم يتفق أعلام الرجال على تبني ألفاظ موحدة للتعبير عن صفات معينة بمستويات محددة، حتّى يمكن تعين مدلول اللفظ المستعمل في كتب الرجال بل أكثر من ذلك، فإنّ نفس المصنف قد لا يلتزم بمنهجية واحدة في جميع تراجم كتابه.

ومن جهة رابعة، تقدم الحديث عن أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي وصلنا بصيغة المسودة غير النهائية، وبمعية ما ذكرناه من جملة كبيرة من الأخطاء والأغلاط، وبالتالي فاحتمال التصحيف والسقط موجود.

ثانياً: آنه لا بدّ من الالتفات إلى أنّ عدم إيراث التعبير بـ(فاضل) لوثاقة الراوي أو اعتبار مروياته، فهذا لا يسقط ما يكتنزه هذا اللفظ من قيمة احتمالية معتد بها يمكن أن تجتمع مع قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى للامتناع إلى اعتبار مرويات الرجل.

وهذا ما كان في القُتبيي، حيث أنّ ما تقدم من الوجوه تصلح أن

تكون مع هذا الوجه مجتمعة دالة على اعتبار مرويات الرجل.

ثم أَنَّا بعد تتبع روایات الرجل، وجدنا ما يعْضُدُ اعتبار مروياته، منها:

الأول: ما رواه الكشي في رجاله: ((قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أَحِلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان))^(١).

وبالتالي، فالرجل متحفظ عن روایة المتهمين بالغلو والضعف ونحو ذلك، وهذا مشعر بسلامة منهجه في الحديث والرواية.

الثاني: روایته للروايات المحرّزة عن أحمد بن هلال العبرتائي^(٢).

الثالث: نقله لروايات وحوادث يظهر منها تبته وحيطته في نقله للحوادث والوقائع^(٣).

فالنتيجة: أنّ علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري معتبر الحديث.

الثالث: حдан بن سليمان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حдан بن سليمان، أبو سعيد النيسابوري، أو النيسابوري، ثقة،

(١) المازندراني، متّهي المقال في أحوال الرجال: ٦ / ٦٥.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣ / ١٥٠.

(٣) ينظر: عبد الله الصالح النجف آبادي، مکاتیب الأئمّة (ع): ٢ / ٢٠٨.

من وجوه أصحابنا، ذكر ذلك أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا علي بن محمد بن سعد القزويني، قال: حدثنا حمدان، وأخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن حمدان بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حمدان بن سليمان النيسابوري، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، و محمد بن الحسن، و محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن حمدان بن سليمان))^(٢).

ثم أنّ الشيخ الطوسي (قطب^٣) في رجاله ذكر في عداد أصحاب الإمام الصادق (عائيل^٤) بقوله: ((حمدان بن سليمان النيسابوري))^(٥).

ولكن يبعد أن يكون الرجل محل الكلام؛ وذلك لأمور:

الأمر الأول: أنّه لم يوجد هذا الاسم في هذا المكان في جملة من نسخ كتاب الرجال للشيخ الطوسي، وبالتالي فهو مختلف في النسخ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٨ الرقم ٣٥٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٨ الرقم ٢٥٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٦ الرقم ٥٢٧٠.

الأمر الثاني: أنّ الرجل محل الكلام متأخر عن زمن الإمام الرضا (عليه السلام)، بقرينة رواية محمد بن يحيى العطار عنه، والذي هو من مشايخ الكليني.

الأمر الثالث: أنّه قد تقدمت الإشارة غير مرة، أنّ الظاهر أنّ رجال الشيخ الطوسي الذي بآيدينا هو نسخة غير نهائية من الكتاب، بقرينة وقوع مثل هكذا أخطاء واشتباهات فيه.

الأمر الرابع: أنّه يحتمل أن يراد منه شخص آخر غير الرجل محل الكلام.

ثم أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله ذكره في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) بقوله: ((حمدان بن سليمان، نيسابوري))^(١). وذكر كذلك في باب من لم يرِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، حдан بن سليمان النيسابوري وقال عنه: ((روى عنه محمد بن يحيى العطار))^(٢).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ حدان بن سليمان النيسابوري الوارد في الطريق ثقةٌ معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن الحسين، وهو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب،

(١) المصدر السابق: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٢٦ الرقم ٦١٢٣.

ثقة، جليل، تقدم.

الخامس: عثمان بن عيسى، وهو عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الصمد بن بشير، وهو عبد الصمد بن بشير العرامي الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: عثمان بن زياد، وعثمان بن زياد، هذا الذي للصدوق إليه طريق في مشيخة من لا يحضره الفقيه، الظاهر كونه مشترك بين أكثر من واحد، ومنهم:

١ - عثمان بن زياد الصبي.

٢ - عثمان بن زياد الأحمسي.

٣ - عثمان بن زياد الرواسي والهمداني.

وعلى كل حال، فالرجل مجاهول غير محدد على كل التقادير، وبالتالي لا اعتبار لرواياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

ومحاولة المحدث النوري للقول بأنّ الرجل ثقة؛ من باب أنّ للصدوق طريقاً إليه، وعده لكتابه من الكتب المعتمدة؛ لأنّه أخذ منها، فهو ضعيف جداً؛ وذلك لما قدمناه من غير مرّة من أنّه لا دلاله لوجود طريق للشيخ الصدوق إلى شخص على وثاقة ذلك الشخص بوجهه، ولا ملازمة بين الأخذ من كتاب من قبل الصدوق أو غيره،

واعتبار ذلك الكتاب كما هو واضح.

فالنتيجة: أن عثمان بن زياد الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه

لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى عثمان بن زياد في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، مضافاً إلى عدم تشخيص عثمان بن زياد؛ لترددہ بين أكثر من واحد، وعليه فالرجل غير معتبر الرواية.

الطريق السابع بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عطاء بن السائب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عطاء بن السائب، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أبي الصهبان، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، عن أبان الأحمر، عن عطاء بن السائب)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، فلو لم يثبت له توثيق لم يضر ذلك في اعتبار مروياته.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٠.

الرابع: أبو أحمد محمد بن أبي زياد الأزدي، وهو محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

الخامس: أبان الأحمر، وهو أبان بن عثمان الأحمر البجلي، ثقة، من أصحاب الإجماع.

السادس: عطاء بن السائب، وقع الرجل في مشيخة من لا يحضره الفقيه، مضافاً إلى ذلك فقد روى عن الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) رواية يظهر منها كونه شيعياً.

مضافاً إلى أن العامة ترجموا له، وذكروا أنه كان عامياً، ووثقوه في الحديث، ومن ثم اختلط بالشيعة وصار شيعياً، وقد حوا في حديثه حينئذ.

والهم من جمِيع ما ورد أنه لم نجد له توثيقاً صريحاً من طرقنا، وعليه فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عطاء بن السائب معتبر، ولكن نفس عطاء لم يثبت له توثيق من قبل أصحابنا.

الطريق الثامن بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى العلاء بن رَزِين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنَّ له إلى

أربعة طرق:

الطريق الأول:

((وما كان فيه عن العلاء بن رَزِين، فقد روته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رَزِين.

الطريق الثاني:

وقد روته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن محمد بن أبي الصهبان، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رَزِين.

الطريق الثالث:

وروته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن سليمان الزَّراري الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رَزِين القلاع.

الطريق الرابع:

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، والحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين) ^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

السادس: محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: العلاء بن رزين القلاء، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((العلاء بن رَّزِينَ الْقَلَاءُ، مَوْلَى ثَقِيفٍ، كَوْفِيٌّ))^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:
 ((العلاء بن رَّزِينَ الْقَلَاءُ، ثَقَةٌ، جَلِيلُ الْقَدْرِ، لَهُ كِتَابٌ، وَهُوَ أَرْبَعُ نُسُخٍ، مِنْهَا:

رواية الحسن بن محبوب أخبرنا به الشيخ المفيد (الله ع)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد، وعبد الله ابنيُّ محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ويعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والهيثم بن مسروق، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء.

ومنها: رواية محمد بن خالد الطيالسي، أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن خالد الطيالسي عنه، وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن علي بن سليمان الزراي الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رَّزِينَ الْقَلَاءُ.

ومنها: رواية محمد بن أبي الصهبان أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن محمد بن أبي الصهبان، عن

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٧ الرَّقْم ٣٤٤٥

صفوان عنه.

ومنها: رواية الحسن بن علي بن فضال، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال عنه.

وقال ابن بُطْة: العلاء بن رَزِين أكثر رواية من صفوان بن يحيى^(١).

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((العلاء بن رَزِين الْقَلَاء، ثقفي، مولى، قاله ابن فضال، وقال ابن عبده الناسب مولى يشكر: كان بقلي السويقي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام^(عليه السلام)، وصاحب محمد بن مسلم وتفقه عليه، وكان ثقة، وجهًا، والهلال بن العلاء روى عنه وعبد الملك بن محمد بن العلاء.

له كتب، يرويها جماعة، أخبرنا جماعة عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن عن العلاء بكتابه^(٢).

فالنتيجة: أن العلاء بن رَزِين الْقَلَاء ثقة، وجه، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق الرئيسي الأول في كتاب من لا يحضره

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣ الرقم ٤٩٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٨ الرقم ٨١١.

الفقيه إلى علاء بن رَزِين القلاع المتفَرِّع إلى أربعة طرق فرعية، كلّها معتبرة، مضافاً إلى وثاقة العلاء نفسه واعتبار مروياته.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
 الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
 تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
 تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم،
 وهو شيخ الكليني.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ،
 تقدّم.

الخامس: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار
 القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: صفوان بن يحيى بياع السابري، ثقةٌ، أوثق أهل زمانه،
 لا يروي ولا يُرسّل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السابع: العلاء بن رَزِين القلاع، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.
 وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني للشيخ الصدوق إلى العلاء بن

رزين القلاء في كتاب من لا يحضره الفقيه بطرقه الفرعية الأربع معتبراً،
 مضافاً إلى وثاقة نفس العلاء واعتبار مروياته.

وأمام الكلام في الطريق الثالث، فرجا له:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
تقدّم.

الثاني: علي بن سليمان الزراري الكوفي، ولا بدّ من الإشارة إلى
أنّ النسخ مختلفة في هذا الرجل، ففي نسخةٍ منْ (من لا يحضره الفقيه)
للمحدث النوري علي بن سليمان الزراري^(١)، وكذا في نسخة شارح
المشيخة التقى المجلسي (عليه السلام)^(٢)، وكذا نسخة صاحب الجامع^(٣).

وفي قبال ذلك، ورد علي بن سليمان الرازي في نسخة أخرى عند
المحدث النوري^(٤)، وكذا في نسخة صاحب الوسائل (عليه السلام)^(٥)، ونسخة
السيد الكاظمي صاحب العدّة^(٦).

والظاهر أنّ الأول كونه الزراري هو الأصح؛ وذلك لأمرتين:

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤٦١.

(٢) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤/١٨٤.

(٣) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواية: ١/٥٨٣.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤٦١.

(٥) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٩/٣٨٦.

(٦) ينظر: الكاظمي: عدة الرجال: ٢/١٥٧.

الأمر الأول:

ما تقدم من الشيخ الطوسي (عليه السلام) في ترجمة الرجل في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حينما ذكر طرقه إلى كتب العلاء منها: ((وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن علي بن سليمان الزراري الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين القلاء)).^(١)

الأمر الثاني:

أنّه لا ترجمة واضحة لعلي بن سليمان الرazi في كتب التراجم والرجال.

ثمّ أنّه يقع الحديث في علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين الزراري الكوفي:

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين، أبو الحسن الزراري، كان له اتصال بصاحب الأمر (عليه السلام)، وخرجت إليه التوقيعات، وكان له منزلة في أصحابنا، وكان ورعاً، ثقةً، فقيهاً، لا يطعن عليه في شيء، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣ الرقم ٤٩٩.

حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا علي بن سليمان بكتابه النوادر^(١). وبقريب من ذلك ترجم له العلامة الحلي (طليط)^(٢) في خلاصة الأقوال^(٢).

وقد ورد الرجل كثيراً في الأسانيد والكتب، ولم نعثر على ما يمكن أن يُطعن به عليه.

فالنتيجة: أنّ علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين الزراري الكوفي ثقةٌ، معتبر الحديث.

الثالث: محمد بن خالد، وهو محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: العلاء بن رزين القلاء، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه فالطريق الثالث للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العلاء بن رَزِين القلاء معتبر، مضافاً إلى وثاقة العلاء نفسه واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الرابع، فرجاله:
الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨١.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٧ الرقم ٥٥٧.

تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجهه،

تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،

تقدّم.

الرابع: الحسين بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورُعٌ،

تقدّم.

الخامس: الحسن بن محبوب السَّرَاد أو الزَّرَاد، ثقة، جليل القدر،

تقدّم.

السادس: العلاء بن رزين القلاء، ثقة، وجهه، معتبر الحديث،

تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الرابع للصدقون في كتاب من لا يحضره

الفقيه إلى العلاء بن رزين القلاء بطرقه الفرعية معتبر، والعلاء نفسه

ثقة، وجهه، معتبر الحديث.

الطريق التاسع بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى العلاء بن سَيَّابة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العلاء بن سَيَّابة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن أبان بن عثمان، عن العلاء بن سَيَّابة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: الحسن بن الوشّاء، المعروف بابن بنت إلياس، ثقةٌ، وجاهٌ، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣١.

الخامس: أبان بن عثمان الأهمي البجلي، ثقةٌ، من أصحاب الإجماع، تقدم.

السادس: العلاء بن سَيَّابة، وهو العلاء بن سَيَّابة الكوفي، ترجم له الشيخ الطوسي (تَّقِيُّ الدِّين) في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، ولم يقل عنه شيئاً سوى كونه كوفياً، مولى^(١).

ولم نجد ما يمكن أن يعُد ترجمة له من ناحية الوثاقة والضعف، ولكن مع ذلك ذهب سيد مشايخنا المحقق الخوئي (تَّقِيُّ الدِّين) إلى كون الرجل ثقة؛ من جهة وروده في تفسير القمي في سورة هود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَهُ﴾^(٢)، حيث روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) وروى عنه موسى بن أكيل النميري^(٣).

ولكن قد تقدم مفصلاً أنّ ما يُسمى بتفسير القمي الوा�صل إلينا ليس للقمي وحده، بل وقعت عليه إضافات وإضافات على امتداد ألف عام السابقة في مرحلة زمنية متعددة من أناس معلومين ومحظوظين أخرجته عن مسمى تفسير القمي.

مضافاً إلى عدم الاطمئنان بمطابقة ما بأيديينا مع نسخة الأصل، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما تقدم من مختاراتنا الرجالية في التوثيقات

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٧ الرقم ٣٤٤٠.

(٢) سورة هود: الآية ٤٢.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢ / ١٨٩.

العامية فراجع^(١).

وعليه، فلا ينفع الوقوع في أسناد ما يُسمى بتفسير القمي بنفسه للقول بوثاقة الراوي، ولكن مع ذلك يمكن القول بوثاقة الرجل من خلال روایة ابن أبي عُمير عنه، كما في باب الشهادات فيمن يحب رد شهادته ومن تقبل شهادته، حيث روی ابن أبي عُمير: ((عن العلاء بن سَيَّابة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): لا تقبل شهادة سايق الحاج أنه قتل راحلته وأفني زاده وأتعب نفسه واستخفّ بصلاته، قيل: فالمكاري والجَمَال واللَّاح؟ قال: وما بأس بهم تقبل شهادتهم إذا كانوا أصلحاء)).^(٢).

وابن أبي عُمير من ثبت أنه لا يروي، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح عندنا.

وبالتالي، فالعلاء بن سَيَّابة الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العلاء بن سَيَّابة معتبر، مضافاً إلى وثاقة العلاء واعتبار مروياته.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتب تفسيرية، تفسير القمي.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/٤٦، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢/١٨٩.

الطريق العاشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أبي حمزة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أبي حمزة، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن علي بن أبي حمزة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، بل لا يروي إلا عن ثقة، بل ولا يُرسِل إلَّا عن ثقة كما هو الصحيح، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩١.

الخامس: علي بن أبي حمزة، والظاهر أنه علي بن أبي حمزة البطائني، وإن احتمل كونه الشمالي، وعلي بن أبي حمزة البطائني من الشخصيات الجدلية التي وقع فيها الكلام، والأخذ والرد والتوثيق والتضعيف والاعتماد والرفض، وعلى كلّ حال، فحيث أنّنا بحمد الله بحثناه بحثاً خاصاً في ضمن بحث الشخصيات الجدلية، فراجعوا كتابنا (علي بن أبي حمزة بحث رجالي) للاطلاع على تفصيل الكلام في الرجل.

ولكن مع ذلك لا بدّ من الإشارة إلى المختار في الرجل من جهة الحاجة إليه في إتمام عملية تنقيح وتقدير الطرق المبحوث عنها في المقام وغيره.

والمختار بعد الاطلاع على أحوال الرجل، وما قيل من كلمات وتقديرات، عدم اعتبار مروياته إلّا ما يحرّز تحمله عنه قبل قوله بالوقف وصدور ما صدر منه من مواقف وتصرفات شاذة ومشينة ومستهجنة.

وعدة ما قيل بحقه أمّا من ناحية المدح فأمّور:

الأمر الأول: ما ذكره الشيخ الطوسي (ت٦٢) من عمل الطائفة بأخباره؛ من جهة كونه متّحراً جاً في روايته، موثوقاً به في أمانته، وإن كان خطئاً في اعتقاده^(١).

الأمر الثاني: رواية جمّع من لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة عن

(١) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٥٠.

البطائني كابن أبي عمير وصفوان بن حمّي بـياع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، والمخтар دلالة روایة هؤلاء الأعلام على وثاقة من يررون عنه، ومن يُرسلون عنه مباشرةً.

الأمر الثالث: ما ذكره ابن الغضائري في رجاليه في ترجمة ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، حيث قال: ((أبوه أوثق منه))^(١)، مع آنه في هذه الترجمة ضعف الحسن بن علي بن أبي حمزة.

وأماماً عمدة ما ورد في الخدش في الرجل، فهي أمور:

الأمر الأول: ما نقله الكشي: ((عن العياشي عن علي بن الحسن بن فضال من آنه كذاب ملعون، وقد روته عنه أحاديث كثيرة وكتبت تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره إلا آنني لا أستحيل أن أروي عنه حديثاً واحداً))^(٢).

الأمر الثاني: قوله: ((علي بن أبي حمزة، كذاب، متهم))^(٣).

ونترك بل ونحيل القارئ الكريم في تفصيل الكلام إلى محله من كتابنا علي بن أبي حمزة البطائني بحث رجالي.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٧٠٦.

علي بن أبي حمزة البطائني معتبر، ولكن نفس علي غير معتبر الحديث،
إلا إذا ما أحرز تحمله عنه قبل الوقف الذي صدر منه.

الطريق الحادي عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أحمد بن أشيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أشيم، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن أشيم)).^(١)

قبل الدخول في البحث لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّه قد ورد في بعض نسخ مشيخة من لا يحضره الفقيه كما في نسخة المحدث النوري: ((عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن علي بن أحمد بن أشيم)).^(٢)

ولكن في نسخ كثيرة^(٣) في الأصل لم يرد (عن أبيه) والظاهر أنّ الصحيح عدم وجود (عن أبيه)؛ وذلك لرواية أحمد بن محمد بن خالد عن علي بن أحمد بن أشيم بلا واسطة.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٢.

(٢) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٧١.

(٣) ينظر، المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٨٦، الأردبيلي، جامع الرواية: ١ / ٥٥٣.

ثم آنَّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقةٌ، فقيهٌ، معتبر الحديث.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويسمى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: علي بن أحمد بن أشيم، وقع الرجل في أسناد جملة من الروايات تبلغ تسعه وخمسين مورداً^(١)، وقد كانت روايته عن الإمام أبي الحسن (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، مضافاً إلى ابن أبي عمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر وصفوان بن يحيى وآخرين، بينما روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى.

وقد ترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن أحمد بن أشيم، مجھول))^(٢).
ولم نجد ما يصلاح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل.

إلا آنَّه مع ذلك ذهب جمُّعٌ إلى وثاقته، مستندين على وجوه:

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢ / ٢٧١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٣ الرقم ٥٣٨٠.

الوجه الأول:

أنّ الشیخ الصدوق عَدَّ کتابه کما في مقدمة من لا يحضره الفقيه في عِدَادِ الکتب المعتمدة؛ من جهة اعتماده عليه في کتابه من لا يحضره الفقيه^(١).

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً؛ وذلك لأنّه لا ملازمة ولا دلالة لكون الكتاب معتمداً عند الصدوق على وثاقة صاحب الكتاب، وقد تقدم الحديث مفصلاً في ذلك.

بل أكثر من ذلك، فإنّه ليس کلّ صاحب أصل أصله معتمد عليه، فليست کلّ الأصول معتمدة؛ ولذلك قال الشیخ الطوسي (عليه السلام) في أصل إسحاق بن عمار: إنّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنّ هذا القيد قيد احترازي لمنع غير المعتمد من الدخول في دائرة الاعتبار.

الوجه الثاني:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، كما أشار إلى ذلك سيد مشايخنا المحقق الخوئي (عليه السلام) في معجم رجاله في الدلالة على قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)، الحديث العاشر منه^(٢).

ولكن تقدّم غير مرة، أنّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤ من المقدمة.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢ / ٢٧١.

الزيارات بنفسه على وثاقة الراوي، سواء كان في دائرة المشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الأعم منها ومن غير المباشرين والذين تعدادهم حوالي (٣٨٨) راوياً، فإنه على كلا التقديرتين لا يمكن الالتزام بإيراث الواقع في هذه الأسانيد للاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وقد فصلنا الحديث فيها فيما تقدم من الأبحاث فراجع.

وعليه، فعلي بن أَحْمَدَ بْنَ أَشَيْمَ لَمْ يُثْبَتْ لَهْ تَوْثِيقْ.

فالنتيجة: أن طریق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن أَحْمَدَ بْنَ أَشَيْمَ معتبر، ولكن نفس علي بن أَحْمَدَ بْنَ أَشَيْمَ مهمّل، لم يُثْبَتْ لَهْ تَوْثِيقْ.

الطريق الثاني عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن إدريس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إدريس بن زيد وعلي بن إدريس، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن إدريس، عن الرضا (عليله))^(١)).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والد إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: علي بن إدريس، وبعد التتبع لحال الرجل لم نحظ بمعطيات رجالية عن حاله، سوى وروده في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ووصفه من قبل الشيخ الصدوق بكونه صاحب الإمام الرضا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

(عليه السلام)، ورواية كتابه من قبل علي بن إبراهيم عن أبيه عنه، ولم نجد ما يُشير إلى وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

ومن الواضح أن القول بكونه حسناً من جهة إشارة الصدوق إلى كونه صاحب الإمام الرضا (عليه السلام) غير واصحة؛ لأنّه عادة ما يستعمل المتقدمون الصحابة ويريدون منها الإشارة إلى الطبقة والمقطع الزمني الذي يعيش فيه الراوي بلحاظ حياة الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، واعتبار حياتهم الشريفة هي الأساس في التقييمات الزمنية للطبقات، وقد فصلنا الحديث في ذلك في كتابنا طبقات الرواية دراسة وتحليل فراجع^(١).

وما قيل من دلالة كون للصدوق إليه طريق على وثاقة الرجل، فهو في غاية الضعف، وأمّا ما يمكن أن يُقال بأنّ من دلائل وثاقة الرجل أنّ الصدوق اعتمد على كتابه، وجعله من مصادره في كتابه، فهو في غاية الضعف؛ لما تقدّم من عدم الملازمة بين اعتماد الكتاب وجعله مصدراً من مصادر التصنيف، فضلاً عن الملازمة بين تصنيف كتاب ووثاقة صاحبه.

فالنتيجة: أنّ علي بن إدريس لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواية دراسة وتحليل: ص ١٦ وما بعدها.

وعليه، فإن طريق الشيخ الصدوق إلى علي بن إدريس في كتاب من لا يحضره الفقيه معترٌ، ولكن نفس علي بن إدريس لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لرواياته.

الطريق الثالث عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أسباط

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أسباط، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، تقدّم.

الرابع: علي بن أسباط، وذكره الشيخ الطوسي (طيّب) في رجاله في
غير مورد، منها:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَلَمُونَ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَلَيْ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٢.

بن أسباط بن سالم، كنديٌّ، بياع الزطبي، كوفي))^(١).

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه:

((علي بن أسباط)).^(٢)

وترجم له في فهرست كتب الشيعة بالقول: ((علي بن أسباط الكوفي، له أصل وروایات، أخبرنا بذلك الحسین بن عبید الله، عن احمد بن محمد بن يحییٰ، عن أبيه، عن محمد بن احمد بن قتادة، عن موسی بن جعفر البغدادی عنہ، وأخبرنا ابن أبي جید، عن ابن الولید، عن الصفار، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط)).^(٣).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن أسباط بن سالم، بياع الزطبي، أبو الحسن المقری، كوفي، ثقة، وكان فطحیاً، جرى بينه وبين علي بن مهزيار رسائل في ذلك رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، فرجع علي بن أسباط عن ذلك القول وتركه، وقد روی عن الرضا (عليه السلام) من قبل ذلك، وكان أوثق الناس، وأصدقهم هجۃً.

له كتاب الدلائل، أخبرنا احمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٠٦ الرقم ٥٣٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٧٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٣ - ١٥٤ الرقم ٣٨٤.

أحمد بن داود، قال: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِيدَرُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَيْوَبِ الْدَّهْقَانِ عَنْ عَلَيِّ بْنِ كَاتِبِهِ، وَأَخْبَرَنَا الحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ.

وله كتاب التفسير، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفِ بْنِ حَمْزَةِ بْنِ زِيَادِ الْجَعْفَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيِّ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ كَاتِبِ التَّفْسِيرِ.

وله كتاب المزار، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيِّ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيِّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيِّ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ كَاتِبِهِ الْمَزَارِ.

وله كتاب نوادر مشهور، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى الْجَرَّاحِ الْجُنْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ هَمَامَ أَبُو عَلَيِّ الْكَاتِبِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَلَالَ عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ).^(١)

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطِ أَوْثَقَ النَّاسَ وَأَصْدَقَهُمْ لِهَجَةً.

فالنتيجة: أنَّ طرِيقَ الصَّدُوقِ فِي كِتَابِهِ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ إِلَى عَلَيِّ بْنِ أَسْبَاطِ مُعْتَدِرٍ، مُضَافًاً إِلَى وَثَاقَةِ عَلَيِّ نَفْسِهِ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٢ - ٢٥٣ الرقم ٦٦٣.

الطريق الرابع عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن إسماعيل الميثمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن إسماعيل الميثمي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن علي بن إسماعيل الميثمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: صفوان بن يحيى بیاع السابري، أو ثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل الميثمي، ذكره الشيخ الطوسي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٠.

رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَلَيْهِ الْكَلَمُ)) .
إِسْمَاعِيلُ الْمَيْمَنِيُّ، مُتَكَلِّمٌ))^(١).

وَتَرَجَّمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((عَلَيْهِ الْكَلَمُ)) .
إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَيْمَنَةَ التَّمَّارِ، وَمَيْمَنَةُ مِنْ أَجْلَّ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ^(٢)، وَعَلَيْهِ هَذَا أَوَّلُ مِنْ تَكْلِيمٍ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ، وَصَنَّفَ كِتَابًا فِي
الْإِمَامَةِ اسْمَهُ الْكَامِلُ، وَلَهُ كِتَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(٣).

وَتَرَجَّمَ لَهُ النَّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مُصْنَفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ:

((عَلَيْهِ الْكَلَمُ)) .
إِسْمَاعِيلُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ مَيْمَنَةَ التَّمَّارِ، أَبُو
الْخَيْرِ، مَوْلَى بْنِي أَسْدٍ، كَوْفِيُّ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَكَانَ مِنْ وَجْهِ الْمُتَكَلِّمِينَ
مِنْ أَصْحَابِنَا، كَلَّمَ أَبَا الْمُهَذِّبِ وَالنَّظَامَ، لَهُ مَجَالِسٌ وَكَتَبٌ، مِنْهَا: كِتَابُ
الْإِمَامَةِ، كِتَابُ الطَّلاقِ، كِتَابُ النِّكَاحِ، كِتَابُ مَجَالِسِ هَشَامِ بْنِ الْحَكْمَةِ،
كِتَابُ الْمُتَعَةِ))^(٤).

ثُمَّ أَنَّ الْأَمَارَاتِ كَثِيرَةٌ عَلَى وَثَاقَةِ الرَّجُلِ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ، مِنْهَا:

الْأُولَى: كَلِمَاتُ النَّجَاشِيِّ الْصَّرِيحَةُ بِكُونِهِ كَانَ مِنْ وَجْهِ الْمُتَكَلِّمِينَ
مِنْ أَصْحَابِنَا.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٢ الرقم ٥٣٦٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٠ الرقم ٣٧٤.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥١ الرقم ٦٦١.

الثانية: ترضي الشيخ الطوسي (عليه) عليه، وذكرنا أننا نقول بدلالة ترضي مثل الطوسي على وثاقة المُترضي عليه في الحديث، بينما لم نقبل دلالة تَرضي الصدوق (عليه) أو المفید (عليه) على وثاقة المُترضي عليه.

الثالثة: رواية صفوان بن يحيى بیاع السابري عنه، كما في الطريق محل الكلام، وصفوان من ثبت لدينا أنه لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

فالتحصل من جميع ما تقدّم: بل حتى من بعض منها منفرداً بـأنّ علي بن إسماعيل الميّثمی ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طریق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن إسماعيل الميّثمی معتبر، مضافاً إلى وثاقة الميّثمی نفسه، واعتبار مروياته.

الطريق الخامس عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن بجيل بن عقيل الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن بجيل، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله الحكم بن مسكين الثقفي، عن علي بن بُجَيل بن عقيل الكوفي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقدّم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: علي بن بُجَيل بن عقيل الكوفي، ذكره الشيخ الطوسي
(طوسى) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ولم يُرْجِمْ لَهُ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

بشيء^(١).

وورد ذكره في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب ما يُسَجَّد عليه^(٢)، مضافاً إلى ما تقدم من وقوعه في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ولم نجد له ترجمة تذكر بعد التتبع لجملة من كتب الرجال والترجم والسيرة والفهارس.

وعليه، فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طریق الشیخ الصدوق إلى علی بُجَیل بن عقیل الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس علی بن بُجَیل لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٤٠٣.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٧ ح ٨٣٩.

الطريق السادس عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن بلال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن بلال، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن بلال)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: علي بن بلال، وهو علي بن بلال البغدادي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن بلال: علي بن بلال)) نسخة، بغدادي، انتقل إلى واسط، روى عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٣.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ يَحْيَى،
قال: حَدَّثَنَا عُمَرَانَ بْنَ مُوسَى عَنْ عَلَىٰ بْنِ يَحْيَىٰ بِهَذِهِ النَّسْخَةِ.

وله كتاب متشور الأحاديث، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَلَىٰ، قال: حَدَّثَنَا
الْمُحْسِنُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَىٰ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ عَنْهُ) (١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موارد عدّة، منها:
المورد الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه:
(علي بن بلال، أَسْنَدَ عَنْهُ) (٢).

المورد الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال
عنه: (علي بن بلال، بَغْدَادِيٌّ، ثَقَةٌ) (٣).

المورد الثالث: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال
عنه: (علي بن بلال) (٤).

نعم، يظهر أنَّه يُسَمَّى الْبِلَالِيُّ، كما ورد في التوقيع عن الإمام
العسكري (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) في ترجمة إبراهيم بن عبدة؛ وذلك من جهة أنَّه لم يُعد
رجل آخر من أصحاب الإمام الحسن العسكري (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) بلقب الْبِلَالِيِّ،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٨ الرقم ٧٣١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣٢١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٧ الرقم ٥٥٧٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٠٠ الرقم ٥٨٥٩.

وقد تضمن التوقيع: يا إسحاق، أقرأ كتابنا على البلاي (رضي الله عنه)، فإنّه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه^(١)، وهو توقيع طويل.

ثمّ أنّ الكشي روى:

((وَجَدَتْ بِخَطْ جَبَرِيلَ بْنَ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَيْسَى الْيَقْطَنِي، قَالَ: كَتَبَ (عَلَيْهِ الْمَسْكَنُ) إِلَى عَلَى بْنِ بَلَالَ فِي سَنَةِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَتِينَ وَمَائَتَيْنِ:))

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَحْمَدَ اللَّهَ إِلَيْكَ، وَأَشْكُرُ قَوْلَهُ وَعُودَهُ، وَأُصَلِّيْ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدَ وَآلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ أَنِّي أَقْلَتُ أَبَا عَلِيٍّ مَقَامَ الْحَسِينِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ وَاتَّمَتُهُ عَلَى ذَلِكَ بِالْمَعْرِفَةِ بِمَا عَنْهُ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ، وَقَدْ أَعْلَمُ أَنِّي شَيْخُ نَاحِيَتِكَ، فَأَحْبَبْتُ إِفْرَادَكَ وَإِكْرَامَكَ بِالْكِتَابِ بِذَلِكَ، فَعَلَيْكَ بِالطَّاعَةِ لَهُ، وَبِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ جَمِيعَ الْحَقِّ قِبْلَكَ، وَأَنْ تَخْصُّ مَوَالِيَ عَلِيٍّ بِذَلِكَ وَتَعْرِفُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مَا يُصِيرُ سَبِّاً إِلَى عَوْنَهُ وَكَفَايَتِهِ، فَذَلِكَ تَوْقِيرٌ عَلَيْنَا وَمَحْبُوبٌ لَدِينَا، وَلَكَ بِهِ جَزَاءٌ مِنْ اللَّهِ وَأَجْرٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي مِنْ يَشَاءُ ذُو الْإِعْطَاءِ وَالْجَزَاءِ بِرَحْمَتِهِ، وَأَنْتَ فِي وَدِيَةِ اللَّهِ وَكَتَبْتَ بِخَطْيِي وَأَحْمَدَ اللَّهَ كَثِيرًا^(٢))).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عَلَى بْنَ بَلَالَ ثَقَةً، مُعْتَدِلًا

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٢٤٧ الرقم ١٠٨٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/٨٠٠ - ٧٩٩ الرقم ٩٩١.

الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن بلال البغدادي معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه واعتبار مروياته.

الطريق مئتين وسبعة عشر

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن جعفر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وكل ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن العمركي بن علي البوفكى، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام). ورويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن بن الصفار، وسعد بن عبد الله جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، والفضل بن عامر، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر فقد روته بهذا الإسناد)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦.

الثالث: العَمْرَكِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْبُوفَكِيُّ، ذِكْرُهُ الشِّيْخُ الطُّوسِيُّ (طَوسُيُّ) فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عَسْلَلَلَّا)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الْعَمْرَكِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الْبُوفَكِيُّ الْنِيْسَابُورِيُّ، يَقُولُ: إِنَّهُ اشْتَرَى غِلْمَانًا أَتَرَاكَ أَبْسُرْ قَنْدَلُ الْعَسْكَرِيِّ (عَسْلَلَلَّا)) (١)).

وَتَرَجمَ لِهِ النِّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيْعَةِ وَأَصْوْلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((الْعَمْرَكِيُّ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو مُحَمَّدِ الْبُوفَكِيُّ، وَبُوفَكَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى نِيْسَابُورِ، شِيْخٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، ثَقَةٌ، رُوِيَ عَنْهُ شِيْوخٌ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْحَمِيرِيُّ، لَهُ كِتَابُ الْمَلَاحِمِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَزْوِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرَكِيِّ، وَلَهُ كِتَابٌ نَوَادِرُ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَادَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْهُ بِهِ)) (٢)).

وَبَعْدَ التَّتِبُّعِ وَجَدْنَا مَا يَعْضُدُ وَثَاقَةَ الرَّجُلِ، وَهُوَ وَرُوْدُهُ فِي أَسْنَادِ كَامِلِ الْزِيَارَاتِ، حِيثُ رُوِيَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فِي الْبَابِ الثَّامِنِ وَالْعَشِرِينَ فِي بُكَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى الْحَسِينِ (عَسْلَلَلَّا)، وَيَحْيَى (عَسْلَلَلَّا) الْحَدِيثُ الثَّامِنُ عَشَرُ.

(١) الطُّوسِيُّ، الرِّجَالُ: ص ٤٠٠ الرَّقْمُ ٥٨٦٣.

(٢) النِّجَاشِيُّ، فَهْرَسِتُ أَسْمَاءِ مُصْنَفِي الشِّيْعَةِ: ص ٣٠٣ - ٣٠٤ الرَّقْمُ ٨٢٨.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ العَمْرَكِيَّ بْنَ عَلَى الْبُوفَكِيَّ ثَقَةٌ، معتبر الحديث، وجهه، من أصحابنا.

الرابع: علي بن جعفر، ابن الإمام الصادق (عليه السلام)، ثقة، جليلٌ، ورعٌ، تقدم.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى علي بن جعفر في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي بن جعفر نفسه واعتبار مروياته.

وأَمَّا الْكَلَامُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيِّ، فِرْجَالِهِ: الأُولُّ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ الْوَلِيدِ، شِيَخُ الصَّدُوقِ، ثَقَةٌ، فَقِيهٌ، تَقْدِيمٌ.

الثاني: محمد بن الحسن، شيخ الكليني، ثقة، جليلٌ، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليلٌ، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليلٌ، تقدم.

الخامس: الفضل بن عامر، ذكر الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((الفضل بن

عامر، روى عنه سعد بن عبد الله))^(١).

والظاهر أنّه هو الفضل بن عامر، أبو العباس، الذي روى عن موسى بن القاسم، وروى عنه موسى بن الحسن في كتاب الجنائز من الكافي^(٢).

ولم نجد ما ترجم به، ممّا يعطينا شعوراً واضحاً عن حاله من ناحية الوثاقة في الحديث، وعليه فالرجل مجهول الحال، مهمّل الأحوال.

السادس: موسى بن القاسم البَجْلِي، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه قد ورد في بعض نسخ المشيخة: موسى بن القاسم البَجْلِي، كما في نسخة المحدث النوري^(٣)، وكذلك في بعض نسخ الوسائل.

وفي مقابل ذلك، فإنّه قد ورد في نسخ أخرى لكتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك شرح المشيخة في روضة المتّقين^(٤)، وكذلك في العدة للسيد الكاظمي^(٥)، وفي جامع الرواة^(٦)، عن موسى بن القاسم البَجْلِي، وهو الصحيح.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٥ الرقم ٦٢٣٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/١١٨ ب: في كم يعاد المريض ح ٣.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤٧٩.

(٤) ينظر: المجلسي، روضة المتّقين: ٤/١٩١.

(٥) ينظر: الكاظمي: عدة الرجال: ٢/١٦٠.

(٦) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١/٥٦١-٥٦٢.

ويؤيّد المختار ما ورد في فهرست في ترجمة موسى، أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر، وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله^(١)، وكذلك يقرب منه ما في المشيخة تهذيب الأحكام^(٢).

وأمّا حال موسى بن القاسم البجلي، فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ), وَقَالَ عَنْهُ: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عربيٌّ، بجليٌّ، كوفيٌّ، ثقةٌ))^(٣).

الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَاد (عَلَيْهِ الْكَلَمُ), وَقَالَ عَنْهُ: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، من أصحاب الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)))^(٤).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، له ثلاثون كتاباً مثلاً كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع، أخبرنا بها

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٣٣ الرقم ٧١٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠ / ٨١.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٥ الرقم ٥٤٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٧٨ الرقم ٥٥٩٥.

جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن عنه، وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر، وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله، يُلقب المُجلي، ثقة، ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة، له كتب، منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديّات، كتاب الشهادات، كتاب الإيمان والنذور، كتاب أخلاق المؤمن، كتاب الجامع، كتاب الأدب.

أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدثنا ابن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا موسى بن القاسم بكتبه.

وله مسائل الرجال، فيه مسائل ثمانية عشرة رجلاً، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى عنه بها^(٢).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧١٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠٥ الرقم ١٠٧٣.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أن موسى بن القاسم البجلي ثقةٌ،
جليلٌ.

السابع: علي بن جعفر، ثقةٌ، جليلٌ، ورُعٌ، تقدم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
علي بن جعفر، وكذلك كتاب علي بن جعفر وبطرقه الفرعية المتعددة
معتبرٌ، إلا ما ورد فيها الفضل بن عامر، فإنه لم يثبت له توثيق، مع أنَّ
علي بن جعفر ثقةٌ، جليلٌ، ورُعٌ، معتبر الحديث.

الطريق الثامن عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن حسان الواسطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن حسان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن حسان الواسطي .

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن حسان الواسطي))^(١).

يقع الكلام في الطريق الأول، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: علي بن حسان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٨.

علي بن حسان الواسطي معتبرٌ، وعلي بن حسان الواسطي نفسه ثقةٌ، معتبر الحديث.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ،
جليلٌ، تقدّم.

الثالث: الحسن بن موسى الخشاب، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن موسى الخشاب، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير
العلم والحديث، له مصنّفات، منها: كتاب الرد على الواقفة، وكتاب
النواذر، وقيل: إنّ له كتاب الحج وكتاب الأنبياء، أخبرنا محمد بن علي
القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال:
حدّثنا عمران بن موسى الأشعري، عن الحسن بن موسى))^(١).

وقد استعان النجاشي بكلماته لإثبات وقف أحمد بن الحسن
بن إسماعيل بن شعيب بن عامر بن ميشم التمّار، كما جاء في فهرست

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢ الرقم ٨٥.

أساء مصنفي الشيعة^(١).

وقد ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في باب أصحاب الإمام الحسن العسكري (طليلاً)، ولم يترجم له بشيء يذكر^(٢).

وعاد وذكره في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (طليلاً)، وقال عنه: ((الحسن بن موسى الخشّاب، روى عنه الصفار))^(٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن موسى))^(٤).

ثم أنّ الرجل قد ورد في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طليلاً)، حيث روى عن علي بن حسان، وروى عنه عمران بن موسى في فضل مسجد الكوفة ومسجد السهلة، وثواب ذلك الحديث العاشر.

وكذلك وقع في أسناد ما يُعرف بتفسير القمي، حيث روى عن رجل عن حماد بن عيسى، وروى عنه صالح بن أبي عمار، أو ابن أبي حماد، كما في تفسير البرهان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا لَهُمَا لَمَّا

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٧٤ الرقم ١٧٩.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٢٠ الرقم ٦٠٦٨.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٩ الرقم ١٧١.

رَأَوْا الْعَذَابَ ﴿١﴾.

وعلى كل حال، فحال الرجل معتبر الحديث، بمعية كلمات النجاشي الواضحة في اعتبار مروياته، فاجتمع كونه من وجوه أصحابنا مضافاً إلى شهرته وكثرة علمه وحديثه، مغضوداً بوقوعه في أسناد كامل الزيارات وما يسمى بتفسير القمي، كل ذلك مجتمع يورث لدينا الاطمئنان باعتبار مروياته.

الرابع: علي بن حسان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى علي بن حسان الواسطي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن حسان باعتبار مروياته.

الطريق التاسع عشر بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الحكم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن الحكم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
قدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل القدر، قدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل
القدر، قدّم.

الرابع: علي بن الحكم، في الرجل كلام من جهات عديدة، والحديث
فيه مهم جداً، وذلك لكثره وروده في الروايات، حيث تجاوز العدد ألفاً

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٢.

وأربعين وستين مورداً.

و سنشرع أولاً بـ سرد ما ورد في ترجمته ومن ثمّ البحث في تلك الجهات.

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الضرير، مولى،
له ابن عمٍ يُعرف بعلي بن جعفر بن الزبير روى عنه، له كتاب،
أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى
العطّار، قال: حدثنا سعد، عن محمد بن إسماعيل، وأحمد بن أبي عبد
الله، عن علي بن الحكم بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عليه السلام)، وقال عنه:
((علي بن الحكم بن الزبير، مولى النخعي، كوفي))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عليه السلام)، وقال
عنه: ((علي بن الحكم))^(٣)، ولم يقيده بقييد.

وأمّا في فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم، فقد ترجم له بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٤ الرقم ٧١٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٧٢.

((علي بن الحكم الكوفي، ثقةٌ، جليل القدر، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن هشام، عن محمد بن السندي عنه.

ورواه محمد بن علي، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سند بن عبد الله، عن أحمد بن محمد عنه.

وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، وأحمد بن إدريس، والحميري، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عنه))^(١).

وبعد ذلك قام العلامة الحلي (طليلاً) بالترجمة في موضعين في خلاصة الأقوال:

الموضع الأول: تحت عنوان علي بن الحكم الكوفي، وقال عنه: ((ثقةٌ، جليل القدر))^(٢).

الموضع الثاني: تحت عنوان علي بن الحكم من أهل الأنبار، وقال عنه: ((قال الكشي عن حمدوه عن محمد بن عيسى: إنّ علي بن الحكم هو ابن أخت داود بن النعيم بيّاع الأنماط، وهو يُنسب لبني الزبير الصيّارفة، وعلي بن الحكم تلميذ ابن أبي عمّير، ولقي من أصحاب أبي عبد الله (طليلاً) الكثير وهو مثل ابن فضّال وابن بُكير))^(٣).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١ الرقم ٣٧٦.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٧٧ الرقم ٥٢٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٤ الرقم ٥٤٤، الطوسي، اختيار معرفة الرجال:

ويلوح في الأفق تعدد الشخصيات لسبب أو لآخر، وعليه فيقع الكلام في الاتحاد والتعدد من جهة، وحال الرجل الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه من جهة أخرى حتى يتضح المطلوب.

أمّا الكلام في الجهة الأولى:

قد ذُكرت في مقام الاتحاد والتعدد أقوال متعددة:

القول الأول: الاتحاد، وذهب إلى ذلك جمع، كالشيخ البهائي في مشرق الشمسين^(١)، وكذا صاحب المعالم (عليه السلام) في المُلتقى^(٢)، وكذلك العلامة تقى المجلسي في روضة المتقين^(٣)، وكذا العاملي في الوسائل^(٤)، وأخرين^(٥).

القول الثاني: التعدد، كما هو ظاهر من العلامة (عليه السلام) في خلاصة

١٠٧٩ الرقم /٢

(١) ينظر: البهائي، مشرق الشمسين: ص ٩٥.

(٢) ينظر: ابن الشهيد الثاني، منتقى الجمان: ١ / ٣٨ الفائدة السابعة.

(٣) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٩٣.

(٤) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٣٠ / ٤٢٨.

(٥) ينظر: المجلسي، الوجيز: ص ٣٠ الرقم ١٢٣٥، حفييد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار: ١ / ٢٤٩، عبد النبي الجزائري، حاوي الأقوال: ٤ / ٣٩ الرقم ١٦٩٠، أحمد البحرياني، بلغة المحدثين: ص ٣٨٣ الرقم ٣٢، الأسترآبادي، منهج المقال: ص ٢٣٢، التفرشى، نقد الرجال: ٣ / ٢٥٥٧ الرقم ٣٥٥٧، العاملي، مدارك الأحكام: ٢٢١ / ٢.

الأقوال، حيث تقدّمت ترجمته له في أكثر من عنوان، وكذلك الشهيد الثاني (بنجع) في مسالك الأفهام^(١).

وكما هو صريح كلماته في الوطء في الدبر، حيث قال: ((علي بن الحكم مشترك بين ثلاثة رجال، أحدهم علي بن الحكم الكوفي وهو ثقة، والثاني علي بن الحكم تلميذ ابن أبي عمير ذكره الكشي، ولم يذكر له مدحًا ولا ذمًا وتبعه على ذلك جماعة، والثالث علي بن الحكم بن الزبير النخعي ذكره الشيخ في كتاب الرجال، ولم ي تعرض له بمدح ولا ذم).

والرجل المذكور في الرواية يحتمل كونه كُلّ واحد من هؤلاء، فلا تكون الرواية صحيحة))^(٢).

وإلى التعدد ذهب ابن داود، بمعية ذكره لعناوين ثلاثة^(٣).

والمحتمل في المقام هو الاتحاد؛ وذلك بجملة قرائن وشواهد ومؤيدات:

الأمر الأول:

أن المتبّع لطريقة الأعلام من المتقدمين هو تعبيرهم عن معنون

(١) ينظر: الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ٧ / ٦٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٠٤٤ - ١٠٤٦.

واحد بعِدَّة عناوين، وبالتالي فتعدّ العنوان بنفسه لا يكشف عن تعدد العنوان.

الأمر الثاني:

أنّ علي بن الحكم قد ورد في الأسانيد بأعداد كبيرة كما تقدم ذكره، ويلاحظ عليه عدم تقييده بقيده فيها، والإطلاق هذا وعدم التقييد يكشف عن الاتحاد؛ لأنّ عدم التقييد يقع المُتلقّي في الشك والخيرة والاشتباه.

الأمر الثالث:

أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله - كما تقدم - قد جمع بين عنوان النخعي والковي، ومقتضى ذلك اتحاد علي بن الحكم النخعي المذكور في كلام النجاشي مع علي بن الحكم الكوفي كما ورد في كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم كما تقدم.

الأمر الرابع:

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه علي بن الحكم مطلق من غير تقييد بالنخعي، أو الكوفي، أو ابن الزبير، أو الأنباري، أو غيره، وبالتالي فلو لم يكونوا متحدين كانوا مختلفين لوجب على الشيخ الصدوق البيان؛ منعاً من الوقوع في الاشتباه من

المُتلقّي لهذه الطرق.

فالمحصل من جميع ما تقدم: اتحاد الرجل.

وأمام الكلام في الجهة الثانية، وهو حال الرجل:

فبعد البناء على الاتحاد، يكون القول بوثاقته واعتبار مروياته واضح جداً، لما تقدم من كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى علي بن الحكم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي بن الحكم واعتبار مروياته.

الطريق العشرون بعد المئتين

الكلام في طرق الصدوق إلى علي بن رئاب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن رئاب، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رحمهم الله)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب))^(١).

ومن الواضح أنّ الطريق يتشعب ويتفرّع إلى عدّة طرق فرعية، ورجال

الطرق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٥.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهٌ،
تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليلٌ،
تقدّم.

السادس: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر،
تقدّم.

الثامن: علي بن رئاب، ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله
في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((علي بن رئاب
الطحان السعدي، مولاهم، كوفي))^(١).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن
رئاب الكوفي، له أصل كبير، وهو ثقة، جليل القدر، أخبرنا به جماعة
عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن
الحسن الصفار، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن
بن محبوب عنه))^(٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤٠٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١ الرقم ٣٧٥.

((علي بن رئاب، أبو الحسن، مولى جَرم بَطْنٌ من قُبَاعَة، وقيل: مولى بنى سعد بن بكر، طَحَّانَ كَوْفَيْ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس وغيره، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)، له كتب، منها: كتاب الوصية والإمامية، وكتاب الديّات، أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ الزَّبِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَثَمَانَ الْخَزَازُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَبْبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ بِكِتَبِهِ))^(١).

والرجل من روى عنه ابن أبي عُمَير^(٢)، ومعلوم ما لروايته عن شخص من دلالة وأماراة على وثاقة ذلك الشخص المروي عنه، بناءً على ما هو الصحيح والمختار من أنّ ابن أبي عُمَير لا يروي، بل ولا يُرسّل إلّا عن ثقة.

وعليه، فعلي بن رئاب الكوفي الطَّحَّانُ وغيره من الألقاب ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق بطرقه الفرعية الشهانية معتبرٌ، وعلي بن رِئَاب ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٠ الرقم ٦٥٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٩.

الطريق الحادي والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الريان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن الريان، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الريان)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: علي بن الريان، وهو علي بن الصلت الأشعري القمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٨.

((علي بن الريان بن الصلت الأشعري القمي، ثقة، له عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عمران بن موسى عن علي بهذه النسخة، وله كتاب مشور الأحاديث، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا علي بن إبراهيم عنه))^(١).

بينما ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في غير مورد، منها:
المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلِيِّ الْهَادِيِّ (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الريان بن الصلت))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الريان))^(٣).

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة مشتركة مع أخيه محمد حيث قال: ((علي و محمد ابنا الريان بن الصلت، لهما كتاب مشترك، رويناه بالإسناد الأولى عن أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عنهما))^(٤).

وترجم له العالمة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بالقول: ((علي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٨ الرقم ٧٣١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٩ الرقم ٥٧٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠٠ الرقم ٥٨٦٩.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ الرقم ٣٨٦.

بن الريّان، بالراء والياء المنقطعة تحتها نقطتين المشدّدة والنون أخيراً، ابن الصلت بالصاد المهملة والياء المنقطة فوقها نقطتين، الأشعري القمي، له عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة، وكان وكيلاً^(١).

ثم آنه لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي آن الأردبيلي (رحمه الله) حكى في جامع الرواية ابن أبي عمير عن علي بن الريّان في كتاب الصيد في تهذيب الأحكام عن نسخة، وعن علي الزّيّات في نسخة أخرى موافقة لنسخة الكافي، ومن لا يحضره الفقيه أيضاً في نسخة، وفي نسخة أخرى من لا يحضره الفقيه علي بن الرئاب.

ولكن الظاهر آنه لا وجود لرواية ابن أبي عمير عن علي بن الريّان عن زرارة في نسخة من تهذيب الأحكام، بل الموجود في النسخ علي بن الزّيّات أو علي الزّيّات^(٢)، وهو الموافق لما في الكافي للكليني^(٣)، وكذلك هو الموافق لما ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه^(٤).

ومن الواضح آن رواية ابن أبي عمير المتقدم على أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) بكثير، عمن هو في طبقة أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) عن زرارة، الذي هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، فهذه

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٥ الرقم ٥٤٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/١٦ ب: الصيد والذكاة ح ٦٣، ٦٠.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/٢٤٧، ٢٤٩ ب: ما يُعرف به ما يؤكل من الطير ح ٣، ب: ما يُعرف به البيض ح ٢.

(٤) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/٨٨ ب: الصيد والذبائح ح ٩٣٦.

توليفة روائية لا تستقيم، كما هو واضح.
والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ علي بن الريّان بن الصّلت
الأشعري القمي ثقة، معتبر الحديث.

نعم، نود الإشارة إلى أنّ علي بن إبراهيم بن هاشم القمي يروي
عن علي بن الريّان مباشرة، كذلك يروي عنه بواسطة والده.

فبالتألي، يحتمل أن يكون لإبراهيم بن هاشم القمي في الطريق
زاد إذا كان يروي عن علي بن الريّان مباشرةً، أو أنه طريق آخر لعلي
بن إبراهيم للرواية عن علي بن الريّان؛ لجواز رواية علي بن إبراهيم
بن هاشم القمي وكذلك إبراهيم بن هاشم القمي عن علي بن الريّان
مباشرةً.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن
الريّان معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن الريّان نفسه واعتبار مروياته.

الطريق الثاني والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى على بن سُويد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن سُويد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، جميعاً عن علي بن الحكم، عن علي بن سُويد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق الأربع الفرعية، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، شيخ الكليني، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٢.

الخامس: علي بن الحكم الكوفي الأنباري، النَّحْعَنِي، ابن الزبير، والجميع واحد، وهو ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: علي بن سُوِيدٍ، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن سُوِيدٍ السائب، يُنْسَبُ إِلَى قريةٍ قريبةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَقُولُ لَهَا: السَّاِيَةُ، رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَقِيلَ: إِنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَلَيْسَ أَعْلَمُ، رَوَى رِسَالَةً أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِلَيْهِ.))

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبْشَيِّ بْنُ قُوْنِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبّْاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَسِينٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ بَزَّيْعٍ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنَ بَزَّيْعٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سُوِيدٍ، قَالَ: كَتَبَتْ إِلَى أَبْوَ الْحَسَنِ مُوسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ))^(١).

وَتَرَجَّمَ لَهُ الشَّيْخُ الطَّوْسِيُّ (تَبَّاعُكُهُ) فِي فَهْرَسِتِ كِتَابِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((علي بن سُوِيدٍ السائب، له كتاب، روايناه بالإسناد الأول عن حميد، عن أحمد بن زيد الخزاعي، عن علي بن سُوِيدٍ))^(٢).

وَذَكَرَهُ فِي رِجَالِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((علي بن سُوِيدٍ السائب، ثقةٌ))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٩ الرقم ٤٠٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣٢٠.

ثم أَنَّ الْكَشِيَّ فِي رِجَالِهِ رَوَى فِي بَابِ عَلِيٍّ بْنِ سُوِيدَ السَّائِيِّ: ((حَدَّثَنَا حَمْدُوِيَّهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَهْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْصُورِ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سُوِيدَ السَّائِيِّ)) قال:

كَتَبَتْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَهُوَ فِي الْجَبَسِ، أَسْأَلَهُ فِيهِ عَنْ حَالِهِ، وَعَنْ جَوَابِ مَسَائِلٍ كَتَبَتْ بِهَا إِلَيْهِ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي بِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاهُ الْجَاهِلُونَ وَبِعَظَمَتِهِ إِبْغَى إِلَيْهِ الْوَسِيلَةُ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَدِيَانِ الشَّتَّى، فَمَصِيبٌ وَمَخْطَأُ، وَضَالٌ وَمَهْتَدٌ، وَسَمِيعٌ وَأَصْمَمٌ، وَأَعْمَى وَبَصِيرٌ وَحَيْرَانٌ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَرَّفَ وَصَفَ دِينَهُ لِحَمْدٍ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ أَمْرُؤٌ أَنْزَلَكَ اللَّهُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ بِمَنْزِلَةِ خَاصَّةٍ مُوَدَّدَةً بِمَا أَهْمَكَ مِنْ رِشْدِكَ وَبِصَرِكَ فِي أَمْرِ دِينِكَ بِفَضْلِهِمْ وَرَدَّ الْأَمْوَالِ إِلَيْهِمْ وَالرِّضَا بِمَا قَالُوا..... إِلَى آخِرِهِ.

وقال: وَادْعُ إِلَى صِرَاطِ رَبِّكَ فِينَا بِمَنْ رَجُوتَ إِجَابَتَهُ، وَلَا يَحْضُرُ حَضْرَنَا وَوَالِ آلِ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَقُلْ لَمَا بَلَغْكَ عَنَا أَوْ نُسِّبُ إِلَيْنَا: هَذَا باطِلٌ وَإِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ خَلَافَهُ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي لِمَ قَلَنَاهُ؟ وَعَلَى أَيِّ وَجْهٍ وَصَنْفَاهُ؟ آمَنَ بِمَا أَخْبَرْتَكَ وَلَا تُفْشِي مَا اسْتَكْتَمْتَكَ، أَخْبِرْكَ أَنَّهُ وَجَبَ حَقَّ أَخْيَكَ أَنْ لَا تَكْتُمَهُ شَيْءٌ يَنْفَعُهُ لَا مِنْ دُنْيَا هُوَ وَلَا مِنْ آخِرَتِهِ))^(١).

والرواية يمكن الخدش فيها من ناحية السند، ومن ناحية محمد بن منصور تحديداً، وأمّا من ناحية الدلالة على وثاقته وحسن حال علي بن سويد، فيمكن الخدش فيها من جهة كونه هو الراوي لها، ولكن يمكن أن تكون شاهداً ومؤيداً لما صرّح به الشيخ الطوسي من وثاقة علي.

فالنتيجة: أنّ علي بن سُويد السّائي ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثالث والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن عبد العزيز

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن عبد العزيز، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن حمزة بن عبد الله، عن إسحاق بن عمار، عن علي بن عبد العزيز)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: حمزة بن عبد الله، لا بد من الإشارة أولاً إلى أنه قد ورد في بعض نسخ الوسائل ونسخة خاتمة مستدرك الوسائل للمحدث النوري حمزة بن محمد^(١).

ولكن في الشروح للمشيخة والوافي ومن لا يحضره الفقيه حمزة بن عبد الله، والظاهر أن الصحيح هو حمزة بن عبد الله، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فحمزة بن عبد الله هذا مشترك بين عدّة أشخاص:

١- حمزة بن عبد الله الغنوبي.

٢- حمزة بن عبد الله الجعفري.

٣- حمزة بن عبد الله بن محمد.

وغيره، ولكن الظاهر أنه حمزة بن عبد الله الجعفري؛ وذلك بقرينة رواية محمد بن خالد البرقي عنه في المشيخة، وجملة من الموارد الأخرى، كما في الكافي في باب النكاح^(٢)، وروايته عن أبي الحسن (عليه السلام) ورواية محمد بن خالد البرقي عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه في

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤٩٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٥٠٣ ب: القول عند الباه وما يعصم لمشاركة الشيطان ح ٥.

باب الصلاة في السفر^(١).

وكذلك روایة احمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه، عنه في كتاب الإيمان والكفر من الكافي بباب الخوف والرجاء^(٢).

وبعد التتبع لحال الرجل لم نجد أكثر مما تقدم، ولا دلالة لشيء منها على وثاقته في الحديث، ولم نجد من قدم وجوهاً يمكن الاستناد إليها في مقام إثبات وثاقته واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أن حمزة بن عبد الله الجعفري لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

السادس: إسحاق بن عمار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إسحاق بن عمار بن حيّان، مولىبني تغلب، أبو يعقوب الصيرفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، وأخوه يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيتٍ كبيرٍ من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانوا من وجوه من روى الحديث.

روى إسحاق عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكر ذلك

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤٤٣ / ١ كتاب الصلاة في السفر ح ١٢٨٥، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/٢٢١ ب: الصلاة في السفر ح ٥٥٤، الاستبصار: ١/٢٣٩ ح ٨٥٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/٦٨ ب: الخوف والرجاء ح ٤.

أحمد بن محمد بن سعيد في رجاله، له كتاب النوادر، يرويه عنه عده من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد عن محمد بن الحسين، قال: حدثنا غياث بن كلوب بن قيس البجلي عن إسحاق به^(١).

وترجم الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم له بالقول: ((إسحاق بن عمار السباطي، له أصل، وكان فطحيًا إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله المفيد (رضي الله عنه) والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمر، عن إسحاق هذا))^(٢).

وذكر الشيخ الطوسي (قطن) في رجاله:

أولاًً: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال: ((إسحاق بن عمار الكوفي الصيرفي))^(٣).

ثانياً: في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال: ((إسحاق

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٧١ الرقم ١٦٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٤ الرقم ٥٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٦٢ الرقم ١٨٣١.

بن عمار، ثقة، له كتاب^(١).

والذي يبدو بدواً وجود صفات ينفرد بها بعض المواقع عن الأخرى، فعلى سبيل المثال: يُشير النجاشي إلى كون الرجل مِن روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، وأنَّ له أربعة أخوة، واثنان من أبناء الأخ، وله كتاب يرويه غياث بن كلوب.

في مقابل ذلك، يذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم خصوصيات منها كونه ساباطياً، وكونه فطحياً، ويروي ابن أبي عمر كتابه عنه، وقد أثارت هذه الانفادات عند النجاشي من جهة، وعند الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من جهة أخرى احتمالية تعدد الشخص، وكون المراد منه عند النجاشي غير المراد منه عند الشيخ الطوسي (في^(٢)).

وتنظهرت هذه الاحتمالية على شكل رأي متبني من قبل البعض، كما حصل مع الشيخ البهائي (في^(٣)) وآخرين^(٤).

ولكن الظاهر أنَّ احتمال التعدد بعيد، وذلك لأنَّه يبعد أن يكون هناك شخصان يسمُّون إسحاق بن عمار وفي طبقة واحدة، ولكل منهما كتاب معروف، ويتعرّض الشيخ الطوسي لأحدهما دون الآخر، بينما

(١) المصدر السابق: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٢٤.

(٢) ينظر: البهائي، مشرق الشمسمين: ص ٩٥.

(٣) ينظر: الكلباسي، سماء المقال في علم الرجال: ٢ / ١٢٣.

يتعرض النجاشي لآخر دون الأول، فهذا بعيد جدًا.

مضافاً إلى أنّ الشيخ الطوسي والنجاشي كانا متعاصرين، وكلّ منها ناظر إلى مصنفات ومؤلفات الآخر، بل كانا في مكان وزمان واحد، ومع ذلك يبعد غفلة أحدهما عن الآخر بهذا المقدار، ويؤيد بُعد التعدد عدم ذكر التعدد من قبل الأعلام الآخرين، كالكتشي والشيخ وغيرهما من أصحاب مصنفات الفهارس وأسماء الرجال. والظاهر بناءً على ما تقدم كون الرجل واحداً، وسماته الواضحة هي ما ذكرها النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وما ورد مضافاً إليه من كونه ساباطياً فطحياً في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، فلعله من إضافات النسخ للفهرست وهذا ليس بعزيز، حتى أنّ المحقق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (ت٢٢٢) ذكر أنّ في بعض مواضع نسخة التهذيب بخط الشيخ زيادة ليست على نهج خط الشيخ^(١).

وهذا مؤشر واضح على إمكانية طُرُو الزيادات في كتب الأعلام، ومنهم الشيخ الطوسي (ت٢٢٢)، ومنها كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

بل من يتابع التحقيقات الحديثة لكتب المتقدّمين يستشعر هذا

(١) ينظر: ابن الشهيد الثاني، متنقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان:

الأمر بصورة واضحة، حتى أنّ مقابلة الكافي للكليني بما يقرب من سبعين نسخة خطّية أوجبت زيادة حجم الكتاب من ثمانية مجلّدات إلى ستة عشر مجلداً، وكلّ مجلد منها أضخم من مجلّدات الثانية القديمة، وكفى بذلك شاهداً على المدّعى.

السابع: علي بن عبد العزيز، وبعد التتبع لهذا العنوان في كتب الرجال، وجدناه مشتركاً بين عدّة شخصيات، منها:

الشخصية الأولى: علي بن عبد العزيز، الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن عبد العزيز، ذكره ابن بطة أن الصفار أخبره عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن فضل الأعور عنه بكتابه))^(١).

والظاهر أنّ هذا الرجل في طبقة متقدّمة؛ من جهة كونه فضل الأعور - كما قيل - من أصحاب الإمام الباقي (عليه السلام).

الشخصية الثانية: علي بن عبد العزيز، المعروف بعلي بن غراب، وقال الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بأنّ له كتاباً رويناه بالإسناد الأوّل، عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الخراز عنه، وهو علي بن عبد العزيز المعروف بابن غراب، ورواه ابن الزبير، عن علي بن الحسن، عن الحسين بن نصر، عن أبيه عنه، ورواه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٥.

أيضاً علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن أخيه سنة تسع وثلاثين ومائتين، عن أبيه الحسن بن علي، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١).

ولعل الذي يُعد احتمال كونه هو، أن الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه قد ذكره قبل هذا الطريق، فيبعد احتمال تكراره مع قرب العهد بذكره، وقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول: ((علي بن عبد العزيز الفزارى، وهو ابن غُراب، أُسِّنَدَ عَنْهُ، لَهُ كِتَابٌ))^(٢)، ولكن تقدّم أنه لم تُقْمِ قرينة على تعينه، وبالتالي فلا يتعين بل يبقى محتملاً.

الشخصية الثالثة: علي بن عبد العزيز الأموي الكوفي، عدّه الشيخ الطوسي (رحمه الله) في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)^(٣)، ولكن لا قرينة على تعينه كونه هو المقصود في المقام.

الشخصية الرابعة: علي بن عبد العزيز المَزني، أو الحَنَاطُ، أو الحَنَاطُ، الكوفي، كما ذكره الشيخ الطوسي، وقد ذهب صاحب جامع الرواية إلى القول بأنّه هو المتعين^(٤)، وأنّه ثقة من باب رواية ابن أبي عمير في الكافي في باب فضل النظر إلى الكعبة^(٥)، ولكن لم تُقْمِ قرينة

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٠ - ١٦١ الرقم ٤١١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٣٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤١٤.

(٤) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواية: ١ / ٥٨٦.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٤١ ح ٦.

واضحة على كونه هو المتعيين، وبالتالي فييقى احتمالاً ضمن الاحتمالات الأخرى.

وعليه، فالظاهر أنّ علي بن عبد العزيز في مشيخة من لا يحضره الفقيه مشترك مع جملة من الأشخاص، جُلُّهم ممّن لم يثبت لهم توثيق، ولا قرينة على التعيين بأحدهم دون الآخر، وما ذهب إليه المحدث النوري من أنّه حتّى على جميع التقادير وعدم التعيين، فمع ذلك فالطريق قوي؛ من جهة عد الصدوق (١٧٦) كتاب علي بن عبد العزيز الذي أخذ منه في كتاب من لا يحضره الفقيه من الكتب المعتمدة، بجعله مصدراً من مصادره، وذكره في مقدمة كتابه، وأنّه أخذ روایاته من الكتب المفيدة والمعتمدة^(١).

والجواب عن ذلك واضح وقد تقدم مراراً، بأنّه لا ملازمة ولا دلالة لما ذكره الصدوق في مقدمة من لا يحضره الفقيه على وثاقة أصحاب الكتب التي أخذ منها روایاته في من لا يحضره الفقيه بوجه.

فالنتيجة: أنّ علي بن عبد العزيز مشترك بين عدّة شخصيات، ولم يثبت تعين أحدthem، فلا اعتبار لروایاته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

وعليه، فطريق الصدوق إلى علي بن عبد العزيز في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة حمزة بن عبد الله من

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٩٤ / ٤.

جهة، وعدم تعيين المراد بعلي بن عبد العزيز المشترك بين جمٖعٖ منهم الثقة وغير الثقة، وبالتالي حالة مجمل، فلا ثبوت لوثاقته، ولا اعتبار لمروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

الطريق الرابع والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن عطية الأصم الحناط الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن عطية، فقد روته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حسان، عن علي بن عطية الأصم الحناط الكوفي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: علي بن حسان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن عطية الأصم الحناط الكوفي، تعرض له

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٣.

النجاشي في ترجمة أخيه الحسن بن عطية الحنّاط، فقال:

((الحسن بن علي الحنّاط، كوفي، مولى، ثقة، وأخواه أيضاً محمد علي وكلّهم روا عن أبي عبد الله (عليه السلام))^(١)).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن عطية، له كتاب رويناه بالإسناد الأولى عن أحمد بن أبي عبد الله عن ابن أبي عمّير عنه))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، حيث قال عنه: ((علي بن عطية الكوفي))^(٣).

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن عطية السلمي، مولاه، الحنّاط الكوفي))^(٤).

المورد الثالث: في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وذكر أنه علي بن عطية، ولم يُضف إليه شيئاً^(٥).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٦ الرقم ٩٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٢ الرقم ٤٢٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٤١ الرقم ١٥١٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤٠٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤٨.

بمعية تصريح النجاشي من جهة، ورواية ابن أبي عمير عنه من جهة أخرى، كما ذكر الشيخ الطوسي (طاب الله ثراه).

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن عطية الأصم معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه واعتبار مروياته.

الطريق الخامس والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى علي بن عُرَاب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن عُرَاب، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن إدريس بن الحسن، عن علي بن عُرَاب وهو ابن أبي المُغيرة الأَزدي)) ^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن حسان، وهو الرازي أبو عبد الله الزيني،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٣.

بقرينة رواية أحمد بن إدريس عنه، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الخامس: إدريس بن الحسن، وبعد التتبع لحال الرجل وجدنا أنه قد ورد في جملة من المجاميع الروائية، كالكافى للكليني في غير كتاب، كتاب فضل العلم^(١)، وكذلك كتاب الأطعمة باب الجبن^(٢)، وكذلك في كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب البينات^(٣)، وكذلك في الاستبصار في باب عدم جواز إقامة شهادة إلا بعد الذكر^(٤).

وعلى كل حال، فخارج دائرة هذه الأسانيد وغيرها ومشيخة من لا يحضره الفقيه لم نجد للرجل ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته، وبالتالي فهو مهملاً، غير معتبر الحديث.

السادس: علي بن غراب، العنوان الوارد في المشيخة علي بن غراب، وهو ابن أبي المغيرة الأزدي، وعليه فتحن أماماً مقطعين: الأول: علي بن غراب، والثاني: ابن أبي المغيرة.

أمّا المقطع الثاني فقد ذكره الشيخ الصدوق في المشيخة، ومن ثم ذهب المحدث النوري بمعية هذا المقطع إلى كونه والد الحسن بن علي

(١) ينظر: الكليني، الكافى: ١ / ٣٣ ب: صفة العلم وفضله ح ٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٣٤٠ كتاب الأطعمة السادس ب: الجبن ح ٣.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٥٩ ب: البينات ح ٦٨٢.

(٤) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٢١ ب: لا يجوز إقامة شهادة إلا بعد الذكر

ح ٦٥

بن أبي المُغيرة الزُّبيدي الكوفي، الذي قال بحقه النجاشي: ((ثقةٌ هو وأبوه، أي الحسن وعلي))^(١).

ولكنه لا شاهد على ما ذهب إليه المحدث النوري، وبالتالي فلا قرينة يمكن أن يُصار معها لحمل كلام الصدوق في مقطعه الثاني على معنى معين.

وأما الكلام في المقطع الأول، وهو علي بن غراب:

فقد ذكر الشيخ الطوسي (قطب)^(٢) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ((علي بن غراب، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولى عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الخزاز عنـه، وهو علي بن عبد العزيز المعروف بـبن غراب، ورواه ابن الزبير، عن علي بن الحسن، عن الحسين بن نصر، عن أبيه عنه، ورواه أيضاً علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن أخيه سنة تسع وثلاثين ومائتين عن أبيه الحسن بن علي، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز))^(٢).

وهو علي بن غراب الفزارى، والرجل من ورد في كتب العامة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٩ الرقـم ١٠٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٠ - ١٦١ الرقـم ٤١١.

في غير كتاب، منها: *سُنَنُ النَّسَائِيِّ*^(١)، وكذلك *سنن ابن ماجة*^(٢).

وأَمَّا حال الرجل فقد قال عنه ابن حَجَر: صدوق^(٣).

وقال الخطيب البغدادي: ((قال: أنا الحسين بن إدريس، وسألته - يعني محمد بن عبد الله بن حَمَّاد الموصلي - عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث، بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيف؟ قال: إنَّه كان يتَشَيَّع، ولستُ أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يصر الحديث بعد أن لا يكون كذوباً للتَشَيَّع أو القدر، ولستُ برأٍ عن رجل لا يصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح - يعني الموصلي -)).^(٤)

وقال المزي: ((وقال أحمد بن أبي خيَّمَة: سمعت يحيى بن معين، يقول: لم يكن علي بن غراب بأس، ولكنَّه يتَشَيَّع)).^(٥)

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: ((قلت: أَحَسَبُ إِبْرَاهِيمَ طِعْنَةَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ مَذْهَبِهِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَتَشَيَّعُ، وَأَمَّا رَوَايَتِهِ فَقَدْ وَصَفَهُ بِالصَّدْقِ)).^(٦)

(١) ينظر: *النسائي*، *سنن النسائي*: ٦/٨٦ كتاب النكاح.

(٢) ينظر: ابن ماجة، *سنن ابن ماجة*: ١/٢٤٩ ح ١٠٩٨.

(٣) ينظر: ابن حَجَر، *تَقْرِيبُ التَّهذِيبِ*: ٢/٤٢.

(٤) ينظر: *البغدادي*، *الكفاية في علم الرواية*: ص ١٥٨.

(٥) ينظر: المزي، *تَهذِيبُ الْكَمَالِ*: ٢١/٩٣.

(٦) *البغدادي*، *تاريخ بغداد*: ١٢/٤٦.

وعَدَهُ ابن النديم في مشايخ الشيعة الذين رووا الفقه عن الأئمة

(طليطلة)^(١).

ثُمَّ أَنَّ الْمَحْدُثَ النُّورِيَّ (جَمِيعُهُ لِلَّهِ) قد أورد وجهاً آخر للقول بوثاقة
عَلَيْهِ بْنُ غُرَابٍ، وَحَاصِلَهُ:

أَنَّ بْنَ غُرَابٍ كَمَا ذُكِرَ الشِّيخُ الطُّوْسِيُّ فِي رِجَالِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ
الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ)، وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ أَسْنَدَ عَنْهُ، لِهِ كِتَابٌ^(٢).

وَالظَّاهِرُ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنْ رَأْوٍ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ) بِأَنَّهُ
أَسْنَدَ عَنْهُ، هُوَ أَنَّهُ مِنْ ذَكْرِهِمْ ابْنِ عُقْدَةَ فِي كِتَابِهِ الرِّجَالِ، الْمُخْصَصِ
لِأَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ) مِنْ جِهَةِ، وَأَنَّ الشِّيخَ الطُّوْسِيَّ (فَيْضُ)
اسْتَعْمَلَ هَذَا التَّعْبِيرَ لِلإِشَارَةِ إِلَى كُونِهِ مِنْ ذَكْرِهِمْ ابْنِ عُقْدَةَ فِي كِتَابِهِ،
وَكِتَابِ ابْنِ عُقْدَةَ فِي رِجَالِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ) كَانَ مُخْصَصاً
لِذِكْرِ الثَّقَاتِ مِنْهُمْ، وَتَعْدَادُهُمْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ رَأْوٍ، وَحِيثُ أَنَّ كِتَابَ رِجَالِ
ابْنِ عُقْدَةِ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ)، كَانَ مِنْ مَصَادِرِ الشِّيخِ
الْطُّوْسِيِّ (فَيْضُ) فِي تَأْلِيفِهِ لِكِتَابِهِ الرِّجَالِ، وَأَنَّهُ أَشَارَ فِي مُقْدِمَةِ كِتَابِهِ إِلَى أَنَّهُ
سِيَورَدَ كُلُّ مِنْ ذَكْرِهِ ابْنِ عُقْدَةَ فِي رِجَالِهِ، فَعَلَيْهِ مُقْتَضِيُّ ذَلِكَ يَكُونُ كُلُّ
مِنْ ذُكْرِهِ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْبَشَّارَةُ) وَأَشَيرُ إِلَيْهِ بِعَبَارَةٍ أَسْنَدَ عَنْهُ،
فَلَا مَحَالَةَ يَكُونُ ثَقَةً؛ مِنْ بَابِ كُونِهِ دَاخِلًا فِي دَائِرَةِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ

(١) ينظر: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٥.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٣٨٩.

الصادق (عليه السلام) المذكورين في كتاب الرجال لابن عقدة، والذين يمتازون بكونهم كلهم ثقات؛ من جهة كلهم قد أوردهم الشيخ الطوسي (عليه السلام) في كتابه الرجال، وبذلك يتحقق المدعى، وهو وثاقة علي بن غراب لما تقدم بيانه، ومقبولية توثيق ابن عقدة الزيدي الجارودي نابعة من كونه ثقة جليل القدر، كما ثبت في علم الرجال^(١).

وفي جميع ما ذكره نظر من عدّة جوانب:

أمّا الجانب الأول:

فإنّ أصل دعوى تخصيص ابن عقدة لكتابه في الرجال لذكر الثقات من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) محل إشكال؛ وذلك لأنّ هذا المدعى لم يدعه أحد بتمامه، بل غاية ما ذكره العلامة الحلي (طليعة) أنّه قد أورد فيه أربعة آلاف اسم^(٢)، ولم يقيّد العلامة بكونهم من الثقات.

والظاهر أنّ ما أورث هذا التوهّم - أي توهّم كونهم من الثقات جميعهم - هي كلمات الشيخ المفيد (طليعة) في المقام^(٣) من أنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواية من الثقات عن الإمام الصادق (عليه السلام) على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف، وهذا أوقع البعض في توهّم كونهم هم الذين ذكرهم ابن عقدة وكلهم ثقات، كما

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/٤، ٤٦٩/٥.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/١٧٩.

ذهب إلى ذلك العامل (عليه السلام) ^(١).

وعليه، فأصل الدعوى غير صحيحة.

وأماماً الجانب الثاني:

فإنّه لم يثبت أنّ جميع من ذكرهم ابن عقدة في كتابه من الرجال من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وصل تعدادهم إلى أربعة آلاف، بل هذا لا يمكن؛ وذلك لأنّ الشيخ الطوسي من الطبيعي أن يُضيف إلى رجال بن عقدة في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) رواة آخرين حسب استقصائه وبحثه، ومع ذلك فجميع من ذكرهم الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله أقلّ من الأربعة آلاف بكثير بحوالي سبعين راوٍ، فكيف يكون من ذكرهم ابن عقدة في كتابه أربعة آلاف، ونقلهم الشيخ الطوسي في رجاله وزاد عليهم، ومع ذلك لم يبلغ العدد إلّا ثلاثة آلاف ومئتين شخص تقريراً؟!

وهذا يقتضي أنّ عددهم في رجال ابن عقدة أقل من أربعة آلاف بكثير، ولعلّه كثير جداً.

وأماماً الجانب الثالث:

فإذا كان الأمر كذلك لزم أن يُشير الشيخ الطوسي في من ذكرهم

(١) ينظر: الحرس العامل، وسائل الشيعة: ٢٠ / ٧٢ (ط الإسلامية).

في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) في رِجَالِهِ إِلَى آلَافِ الْأَشْخَاصِ، باعْتِبَارِ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى كِتَابِ ابْنِ عُقْدَةِ فِي رِجَالِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ، وَكُوْنُهُمْ كُلَّهُمْ مِنَ الثَّقَاتِ، فَيَكُونُ الإِشَارَةُ إِلَى الْمَعْبُرِ عَنْهُمْ بِ(أُسْنِدَ عَنْهُ)

آلَافَ، وَلَكِنَّ الْوَاقِعُ الْمَنْقُولُ يُحَكِّي خَلَافَ ذَلِكَ، فَالْمُتَبَعُ لِأَعْدَادِهِمْ لَا يَجِدُ أَنْهُمْ يَتَعَدَّوْنَ الْثَلَاثَةِ وَالْخَمْسِينَ رَاوِيًّا.

وَعَلَيْهِ، فَلَا يَعْقُلُ أَنْ يَكُونَ عَدْدُ رِجَالِ ابْنِ عُقْدَةِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) أَرْبَعَةُ آلَافَ، وَكُلَّهُمْ ثَقَاتُ، وَيَعْتَمِدُ الْكِتَابُ

الشِّيخِ الطَّوْسِيِّ فِي بَابِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَيُشَيرُ إِلَيْهِمْ بِإِشَارَةٍ أُسْنِدَ عَنْهُ، وَمِنْ ثُمَّ يُضَيِّفُ إِلَيْهِمْ مَا يَجِدُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَتَعَدَّ مَنْ يَوْصِفُ بِالْتَّعْبِيرِ (أُسْنِدَ عَنْهُ) الْثَلَاثَةِ وَالْخَمْسِينَ شَخْصًا، وَلَا يَزِيدُ كُلُّ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) فِي كِتَابِ الرِّجَالِ لِلشِّيخِ الطَّوْسِيِّ عَنْ حَوَالِيِّ الْثَلَاثَةِ آلَافِ وَمَئَةِ رَاوِيٍّ.

فَتَحَصَّلُ مَا تَقْدِمُ:

أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُ النُّورِيُّ مِنَ الْوَجْهِ لَا يَسْتَقِيمُ، بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ جَدًا، مَبْنَىٰ عَلَى احْتِمَالٍ بَعِيدٍ، وَعَدْمِ الالْتِفَاتِ إِلَى الْاسْتِقْرَاءِ لِلأَرْقَامِ.

نَعَمْ، ذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى تَوْثِيقِ عَلِيِّ بْنِ غُرَابٍ، بِمُعِيَّةِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ

عبد العزيز من مشايخ ابن أبي عمر كما أشار إليه جمع^(١)، واتحاد علي بن عبد العزيز معه علي بن غراب، ففيتضح ذلك أنّ علي بن غراب ثقة لأنّ ابن أبي عمر من لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة.

ولكن تقدّم أنّ علي بن عبد العزيز مشترك بين عدة أشخاص متفاوتين في الطبقة بالنسبة إلى ابن أبي عمر، وبالتالي فلو كان الجميع بطبقة واحدة، وكان ابن أبي عمر مّن يروي عن هذه الطبقة بلا واسطة، لما أضرّ عدم حل الاشتراك والتعيين المعنى في علي بن عبد العزيز، ولكن حيث أنّهم يختلفون في الطبقة، فعلى بعض التقادير يمكن رواية ابن أبي عمر عنه بلا واسطة، وعلى بعض التقادير الأخرى لا يمكن رواية ابن أبي عمر عنه بلا واسطة، ونحو ذلك من المowanع.

والمحصل مما تقدم:

أنّه لا يمكن التسلّيم بهذا الوجه ما لم يفْضِ الاشتراك الحال

من الاشتراك، وحيث أنّه لم يفْضِ، فلا يمكن الالتزام بهذا الوجه.

ولكن مع ذلك فالمحصل من جميع ما تقدم بحال الراوي كونه معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره

(١) ينظر: غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٧١، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٥/٢٩ من أبواب مقدمات الطواف.

الفقيه إلى علي بن غراب غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع مّن ورد في الطريق، كمحمد بن حسان الرازي وإدريس بن الحسن، وإن كان علي بن غراب نفسه معتبر الحديث.

الطريق السادس والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الفضل الواسطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن علي بن الفضل الواسطي، فقد رويته عن
أبي (عليه السلام)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الفضل الواسطي
صاحب الرضا (عليه السلام)))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقةٌ،
تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.
الرابع: علي بن الفضل الواسطي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله
في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء^(٢).

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٣.

ووقع الرجل في بعض الروايات عن الإمام الرضا (عليه السلام)، وذهب المحدث النوري إلى وثاقته؛ من جهة توثيق الصدوق (عليه السلام) له بكونه صاحب الرضا (عليه السلام) ^(١).

ولكنّ هذا الوجه ضعيف جداً؛ وذلك لأنّ المتعارف عند المقدمين وصف الراوي بكونه صاحب الإمام الرضا (عليه السلام)، أو غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ويريدون بذلك الإشارة إلى طبقته، والمقطع الزماني الذي عاش فيه بلحاظ حياة الأئمة (عليهم السلام)، دون الأكثرون من ذلك.

وأمّا إذا أراد الإشارة إلى الصحبة المستلزمة للملازمة والخصوصية والاختصاص والرافقة ونحو ذلك، فلهم للإشارة إلى ذلك تعبيراتهم الخاصة، ككونهم من حواري الإمام علي (عليه السلام) مثلاً، أو كونه من اختص بالإمام الباقر (عليه السلام) مثلاً ونحو ذلك.

وعليه، فعلي بن الفضل الواسطي مهمّل، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن فضل الواسطي معتبر، ولكن نفس الواسطي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٩٧ / ٤.

الطريق السابع والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن محمد **الحضرمي** أو **الحضرمي**

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن محمد **الحضرمي**، فقد رويته عن محمد بن علي **ماجليويه** (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي **الكوفي**، عن محمد بن سنان، عن علي بن محمد **الحضرمي**)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي **ماجليويه**، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،
تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم **ماجليويه**، ثقة، فقيه، معتبر الحديث.

الثالث: محمد بن علي **الكوفي**، وهو مشترك بين أكثر من واحد،
ولكن المتعين كونه محمد بن علي **الصيري**، أبو سmine، بتقرير:

أنّ محمد بن أبي القاسم **ماجليويه** هو الذي يروي كتاب أبي سmine المعروف بكتاب الدلائل، وكذلك كتبه الأخرى، ككتاب تفسير

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥.

عمٌ يتساءلون، وكتاب الآداب وغيرهما، كما نص على ذلك النجاشي^(١).

ويُعْضُدُ ما تقدّم، ما ذكره الشيخ الطوسي (٦٣٦) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من أنَّ كتب أبي سَمِينَةَ وصلته عن طريق جماعةٍ من الشيخ الصدوق، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم، عن أبي سَمِينَةَ^(٢).

ومحمد بن علي الصيرفي أبو سَمِينَةَ كذاب، غالٍ، لا يعتمد عليه،

تقدُّم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيفٌ، غير معتبر الرواية، تقدُّم.

الخامس: علي بن محمد الحسيني، وقع الرجل في أسناد جملة من الروايات، وردت في غير مورد من المجاميع الروائية، كالكافي وتهذيب الأحكام وغيرها، ولكن بعد التتبع لم نظفر بشيء معتمد به يمكن أن يقال بكونه وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد ذُكِرت عدّة وجوه للقول باعتبار مروياته، منها:

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٢ - ٣٣٣ الرقم ٨٩٤.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

الوجه الأول:

أنّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات، وتحديداً في باب ثواب زيارة قبر أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) ^(١).

ولكن تقدّم مفصلاً أنّ الورود في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طاشه) بنفسه لا يمكن أن يُورث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، سواء أكان الواقع في دائرة المشايخ المباضرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأعم والأوسع منها والتي تشمل على حوالي (٣٨٨) راوياً.

نعم، يبقى الواقع في أسناد كامل الزيارات بنفسه يحمل قيمةً احتفاليةً معينةً، يمكن أن تجتمع مع غيرها من القرائن والشواهد والمؤيّدات في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي واعتبار مروياته.

الوجه الثاني:

ما ذكره المحدث النوري، من أنّ الرجل مّن عَدَ الصدوق كتابه في عِداد الكتب المعتبرة، وبالتالي فلا بأس بحاله، ويمكن البناء على اعتبار مروياته بمعية ما ذكره الشيخ الصدوق في مقدمة كتاب من لا يحضره الفقيه، من أنّ ما يذكره في الكتاب إنّما أخذه من الكتب

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٥٠٠ الرقم ٧٨١

المعتمدة والموثوق بأصحابها^(١).

ولكن هذا الكلام ضعيف جداً؛ وقد تقدم منا نقهء موسعاً، وقلنا: إنّه لا ملزمة بين اعتبار كتاب مصدر في مصنّفات لصنف، وبين اعتباره والاطمئنان بمروياته ووثاقة مؤلفه، فإنّ بعض الأصول لم تكن معتمدة؛ ولذلك ذكر الشيخ الطوسي (طوس) في الفهرست بحق أصل إسحاق بن عمار أنّ أصله معتمد عليه، وهذا قيد احترازي كما هو واضح، فإذا كان هذا حال الأصول، فكيف بالكتب؟!

وعليه، فعلي بن محمد الحُسيني أو الحُسيني مهمّل، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن محمد الحُسيني أو الحُسيني غير معتبر؛ لثبوت ضعف جمع من وقوع فيه، كعلي بن محمد الكوفي الصيرفي أبي سmine، ومحمد بن سنان، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة علي بن محمد الحُسيني نفسه.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٣ المقدمة، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٩٧.

الطريق الثامن والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن محمد النوفلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن محمد النوفلي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن علي بن محمد النوفلي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: والده محمد بن علي ماجيلويه، وهو علي بن أبي القاسم ماجيلويه، ابن بنت البرقي وتأدب على يده، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويسمى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن محمد النوفلي، والظاهر أنه هو علي بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

محمد بن سليمان النوفلي، ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الهادى (٢)، ولم يُترجم له بشيء سوى قوله على بن محمد النوفلي (٣).

ويضاف إلى ذلك، ورود الرجل في الموسوعات الروائية الكبيرة، كالكافى للكليني في كتاب الصَّيد (٤)، وفي تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب صلاة المضطرب (٥) وغيرها من الموارد، مضافاً إلى ذلك روايته في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه، حيث روى عن محمد بن خالد، وروى عنه عبد الله بن جعفر الحميري في الباب المئة وثمانية، الحديث الأول.

ولم نجد بعد التتبع لحال الرجل ما يمكن أن يكون وجهاً للإفصاح عن حاله من ناحية التوثيق والتضييف؛ من جهة قلة أو انعدام المعطيات الرجالية بحق الرجل، وأماماً نفسه وروده في أسناد كامل الزيارات، فقد تقدم مفصلاً أنها بنفسها لا تكفي للقول بوثاقة الراوى بحسب المختار، ولا تُعدّ من أمارات الوثاقة للراوى.

فالنتيجة: أنّ علي بن محمد النوفلي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٨٨ الرقم ٥٧١٥.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ٢٢٤.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ١٢١ ح ٤٥٩.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن محمد النوفلي معتبر، ولكن نفس النوفلي لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

الطريق التاسع والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن مطر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن مطر، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن علي بن مطر))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، شيخ الصدوق، ثقةٌ، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيفٌ، غير معتبر الرواية، تقدم.

الخامس: علي بن مطر، بعد التتبع لم نجد للرجل ترجمة واضحة نستوضح بها الصورة العامة وحاله من ناحية الوثاقة والضعف، ولكنّه

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٢.

ورد في أسناد جملة من الروايات في جملة من الكتب الروائية، ولكن الغريب أنّ المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل ذكر أنّه لا رواية له في الكتب المعتبرة^(١).

وهذا غريب، فإنّ الرجل ممّن روى عنه غير واحد، وفي غير مورد وفي غير كتاب، كتهذيب الأحكام^(٢)، وكذلك الاستبصار^(٣)، وكذلك من لا يحضره الفقيه للصدقوق^(٤) وغيرها.

ولكنّ هناك وجه للقول بوثاقته - وإن انتهى جمع و منهم المحدث النوري إلى كونه مهملاً^(٥)، - والوجه هو رواية صفوان بن يحيى بيع السابري عنه، كما لاحظناه في باب البينات من التهذيب وغيرها من الموارد، وصفوان ممن ثبت أنّه لا يروي، بل ولا يُرسل إلّا عن ثقة، فعلي بن مطر ثقة معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدقوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن مطر غير معتبر؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مع أنّ علي بن مطر نفسه معتبر الحديث؛ لرواية صفوان بن يحيى بيع السابري عنه.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٩٨ / ٤.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٢٦ ب: البيantan يتقابلان ح ٥٨٢.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٤١ ب: القضايا ح ١٤١.

(٤) ينظر: الصدقوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٦٠.

(٥) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٩٨ / ٤.

الطريق الثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن مهزيار الأهوازي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن مهزيار، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن الحسين إسحاق التاجر، عن علي بن مهزيار.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والجميري، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار.

ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار الأهوازي))^(١).

ومن الواضح أننا أمام ثلاثة طرق رئيسية، والثاني من هذه الطرق يتفرّع إلى طريقين فرعيين.

أما الكلام في طريق الرئيسي الأول، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ، تقدّم.

الثالث: الحسين بن إسحاق التاجر، ورد الرجل في أسناد جملة من الروايات تقرُّب من ثلاثة عشر مورداً، كما أحصاها سيد مشايخنا المحقق الخوئي (ط٢٢٢) (١).

وفي جميع هذه الموارد روى عن علي بن مهزيار، وروى عنه فيها محمد بن يحيى العطار وأبو علي الأشعري، مضافاً إلى ما نحن فيه من الطريق في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى علي بن مهزيار الأهوازي.

ومن جملة الموارد التي وقع فيها الرجل في روايات الشيخ الصدوق في كتاب الخصال وكتاب ثواب الأعمال والعلل والأمالي، وكذلك في كتاب الكافي للكليني في باب مولد الإمام الحسن (عليه السلام) (٢).

والرجل من ناحية الجرح والتعديل مهمّل، ولم نقف بالمقدار الذي بحثنا فيه عن وجه أو معطيات رجالية للقول بوثاقته واعتبار مروياته، لا من الوجوه الخاصة ولا من الوجوه العامة، وما قيل في المقام وأمثاله من إمكانية تجاوز عقبة عدم ثبوت وثاقة الحسين بن إسحاق التاجر هنا، ومثله في غيره من الطرق من خلال القول بأنّه قد ورد في هذا

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦/ ٢١٥.

(٢) ينظر: النهازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٣/ ٩٦.

السند على بن مهزيار الأهوازي، وهو من الرواة الذين لهم كتب معروفة مشهورة معول عليها، فلا حاجة للنظر في الطريق وفي أمثال هذا الكثير^(١).

فالنتيجة: أنَّ حال الحسين بن إسحاق التاجر مهمل، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الرابع: على بن مهزيار الأهوازي، ثقة، جليل، تقدم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الأول للشيخ الصدوق إلى علي بن مهزيار في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لإهمال حال الحسين بن إسحاق التاجر كما تقدم، مضافاً إلى وثيقة علي نفسه، وجاللة قدره، واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الرئيسي، الثاني:

فهذا الطريق في الحقيقة يتفرّع إلى طريقين فرعين، ورجال الطريق

⋮

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص ٤٣٤، النورى، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤٩٨.

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن مهزيار لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الخامس: أخوه علي بن مهزيار الأهوازي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني بكل فرعٍ غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة إبراهيم بن مهزيار، وإن كان علي بن مهزيار ثقةً، جليل القدر، معتبر الرواية.

وأمّا الكلام في الطريق الرئيسي الثالث، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقةٌ، صحيحٌ، تقدّم.

الرابع: علي بن مهزيار الأهوازي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدمٌ.
وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى علي بن مهزيار
الأهوازي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة نفس
ابن مهزيار واعتبار مروياته.

الطريق الحادي والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن ميسرة النخعي الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن ميسرة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشّاء، عن علي بن ميسرة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى، وهو محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي الوشّاء، وهو المعروف بابن بنت إلياس، ثقة، وجه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٤.

الخامس: علي بن ميسرة، وقبل الشروع في الحديث عن الرجل لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّه ورد في بعض المواقف ميسرة، وفي بعض المواقف الأخرى مسّير ومبّسر، والظاهر أنّ الزيادة إنّما هي من جهة التصحيف واختلاف النسخ، أو زيادة سهوية.

ثمّ إنّا أمّا أمّام شخصيتين مختلفتين في الطبقة، الأوّل منها في طبقة أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام)، بقرينة رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي عنه، وهو متوفى سنة مئتين وثمانين للهجرة.

وقد ترجم لهذا الشخص النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة حيث قال: ((علي بن ميسرة البصري، ذكره ابن بطة، وقال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد عنه بكتابه))^(١).

ومن الواضح أنّ هذا هو المقصود، بمعيّنة رواية أحمد بن محمد بن خالد.

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) في رجاله وقال: ((علي بن ميسرة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(٢).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٩ الرقم ٧٣٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٨ الرقم ٣٩٥.

ومن الواضح أنَّ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدَ الْبَرْقِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ كثِيرًا، وَبِالْتَّالِي فَالْمَقْصُودُ هُوَ عَلَيْ بْنُ مَيْسَرَةَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

الشخصية الثانية عَلَيْ بْنُ مَيْسَرَةَ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: عَلَيْ بْنُ مَيْسَرَ، أَوْ عَلَيْ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلَيْ بْنُ مَيْسَرَةَ النَّخْعِيِّ، وَقَدْ ذُكِرَهُ الشِّيْخُ الطُّوْسِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي رِجَالِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عَلَيْ بْنِ مَيْسِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعِيِّ، مُولَاهُمْ، كَوْفِيٌّ))^(١).

وَبِالْتَّالِي فَهَذَا كَوْفِيُّ نَخْعِيُّ، وَالْأَوَّلُ بَصْرِيُّ، وَهَذَا مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَذَكَرَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَهَذَا يَرُوِيُ عَنْهُ الْحَسْنُ بْنُ عَلَيْ بْنِ الْوَشَاءِ، وَذَكَرَ يَرُوِيُ عَنْهُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدَ الْبَرْقِيِّ.

مَضَافًا إِلَى أَنَّ هَذَا عَادَةً مَا يَرُوِيُ الْحَسْنُ بْنُ عَلَيْ بْنِ الْوَشَاءِ عَنْهُ عَنْ عَلَيْ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) فِي غَيْرِ مُورَدِ الْكَافِيِّ^(٢).

وَالسُّؤَالُ الْأَسَاسِيُّ فِي مَحْلِ كَلَامِنَا هُوَ:

أَيُّ مِنْ هُؤُلَاءِ هُوَ عَلَيْ بْنُ مَيْسَرَةُ الَّذِي وَقَعَ فِي مَشِيخَةِ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهُ، وَلِمَاذَا؟

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٤٠٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ١٣، ٣/ ١٩٤.

والجواب:

إنّ المتعيّن هو الشخصية الثانية؛ بقرينة أنّ من روى عنه في مشيخة من لا يحضره الفقيه هو الحسن بن علي بن الوشّاء، ومن هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) هو من يروي عنه الحسن بن علي بن الوشّاء فيكون هو الثاني.

والغريب في المقام ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، حيث خلط بين الاثنين، ولم يميّز بينهما، فقال:

((أمّا ابن ميسرة ففي الفهرست والنجاشي له كتاب، رواه عنه أحمد بن عبد الله، وفيه دلالة على إماميّته وعدم ما يوجب القدح فيه، وإنّا لذكره، مضافاً إلى رواية الوشّاء الجليل عنه، وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، فالخبر معتبر)).^(١)

ووجه الغرابة أنّه لا يجتمع رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى سنة ٢٨٠ للهجرة) والحسن بن علي بن الوشّاء، الذي يروي عن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة) عن شخص واحد؛ لفارق الطبقة الواضح، وتقدّم توضيحة.

ثمّ أنّه ما دام قد انفض الاشتراك وتعيين المراد، صار لزاماً علينا الحديث في حال علي بن ميسرة المتعيّن من جهة الجرح والتعديل،

(١) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٩٩.

فقول بعد التوكل على الله:

بالمقدار الذي تتبعنا فيه حال الرجل، لم نجد ما يصلاح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته، وعليه فالرجل مهملاً، غير معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن ميسرة النخعي الكوفي معتبرٌ، ولكنّ نفس علي هذا لم يثبت له توثيق.

الطريق الثاني والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن النعمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن النعيم، فقد روته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن علي بن النعيم))⁽¹¹⁾.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق ينحلّ إلى أربعة طرق، ورجالها هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
ووجه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) الصدوقي، مشيخة الفقه: ج ١٢٤.

الخامس: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: علي بن النعيم، وهو علي بن النعيم الأعلم النخعي، ثقةٌ، وجهٌ، صحيحٌ، ثبتٌ، معتمد الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن النعيم معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن النعيم الأعلم النخعي واعتبار مروياته.

الطريق الثالث والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن يقطين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن يقطين، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،
تقديم.

الرابع: الحسن بن علي بن يقطين، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) المصدر السابق: ص ٤٩.

((الحسن بن علي بن يقطين بن موسى، مولى بنى هاشم، وقيل: مولى بنى أسد، كان فقيهاً، متكلماً، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام) وعن الرضا (عليه السلام)، وله كتاب مسائل أبي الحسن موسى (عليه السلام)).

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدثنا محمد بن بكر بن جناح، قال: حدثنا الحسن بن علي بن يوسف بن بقاح، قال: حدثنا صالح مولى علي بن يقطين عن الحسن بن علي بن يقطين))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الحسن بن علي بن يقطين، مولى بنى هاشم، بغدادي، له كتاب مسائل موسى بن جعفر (عليه السلام)، وكان فقيهاً، متكلماً، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن علي بن يقطين))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن علي بن يقطين، ثقة))^(٣).

وبعد التتبع لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً لمعارضة هذا التوثيق الصريح أو الخدش في الرجل.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٥ الرقم ٩١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٨ - ٩٩ الرقم ١٦٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٤.

فالنتيجة: أنَّ الحسن بن علي بن يقطين ثقةٌ، معتبر الحديث، جليلٌ.

الخامس: الحسين بن علي بن يقطين، ترجم له النجاشي في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وقال عنه: ((الحسين بن علي بن يقطين، ثقةٌ)) ^(١).

ولم نجد ما يعارض ويخدش في هذا التوثيق.

نعم، روى الرجل في جملة من الأسانيد والروايات، أحصاها سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قَدَّسَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْمُحْمَدُ) بكونها مائة وسبعة موارد، وهي منتشرة في أكثر من كتاب، كتهذيب الأحكام والاستبصار.

السادس: علي بن يقطين، ترجم له من العامة ابن النَّجار البغدادي في ذيل تاريخ بغداد بالقول: ((علي بن يقطين بن موسى أبو الحسن، مولىبنيأسد، ولد بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وكان أبوه من وجوه دُعاة الإمامية، فطلبه مروان بن محمد فَهَرَبَ واستتر، وَهَرَبَتْ بِهِ أُمُّهُ وَبَأْخِيهِ عَيْدَ بْنَ يَقْطِينَ، وَكَانَ ولَدَ بَعْدَ عَلَيْهِ بِسْتَيْنَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ لَهُ وُصْلَةٌ بِعِيَالِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّادِقِ، فَأَتَتْ مِنْزَلَهُ بَابَنِهَا، فَاسْتَدْعَى جَعْفَرًا عَلَيْهِ وَأَقْعَدَهُ عَلَى حِجْرَهُ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، فَلَمَّا ظَهَرَ بْنُ الْعَبَّاسِ ظَهَرَ يَقْطِينَ، وَعَادَتْ أُمُّ عَلَيْهِ بَعْلَى وَعَيْدَ، فَلَمَّا

يَزَلْ يَقْطِينَ فِي خَدْمَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يَرَى لَابْنَ أَبِي طَالِبٍ وَيَقُولُ بِإِمَامَتِهِمْ، وَكَذَلِكَ وَلَدُهُ وَكَانَ يَحْمِلُ الْأَمْوَالَ إِلَى جَعْفَرِ الصَّادِقِ وَالْأَلْطَافِ.

ثُمَّ وَصَلَ خَبْرُهِ إِلَى الْمُنْصُورِ وَالْمَهْدِيِّ فَلَمْ يَكِدَا، وَلِمَا نَقْلَ
الْمَهْدِيِّ إِلَى الرُّصَافَةِ صُرِّيَّ فِي حِجْرِ يَقْطِينَ، فَنَشَأَ الْمَهْدِيُّ وَعَلَيْهِ بْنُ يَقْطِينَ
كَأَهْمَّهَا أَخْوَانَ، فَلِمَا أَفْضَلَتِ الْخِلَافَةَ إِلَى الْمَهْدِيِّ إِسْتَوَرَ عَلَيْهِ بْنُ يَقْطِينَ،
وَقَدْمَهُ وَجْلَهُ عَلَى دِيَوَانِ الزَّمَامِ وَدِيَوَانِ الْعِيرِ وَالْخَاتَمِ، فَلَمْ يَزَلْ فِي
يَدِهِ حَتَّى تُوَفِّيَ الْمَهْدِيُّ وَأَفْضَلَ الْأَمْرَ إِلَى الْهَادِيِّ، فَأَقْرَرَهُ عَلَى وَزَارَتِهِ وَلِمْ
يُشَرِّكَ مَعَهُ أَحَدًا مِنْ أَمْرِهِ، إِلَى أَنْ تُوَفِّيَ الْهَادِيُّ وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى الرَّشِيدِ،
فَأَقْرَرَهُ شَهْرًا ثُمَّ صَرَفَهُ بِيَحِيَيِّ بْنِ خَالِدِ الْبَرْمَكِيِّ))^(١).

وَتَرَجمَ لِهِ النَّجَاشِيُّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ:
((عَلَيْهِ بْنُ يَقْطِينَ بْنُ مُوسَى الْبَغْدَادِيُّ، سُكْنَاهُ وَهُوَ كُوفِيُّ الْأَصْلِ،
مُولَى بْنِي أَسَدٍ، أَبُو الْحَسْنِ، وَكَانَ أَبُوهُ يَقْطِينَ بْنُ مُوسَى دَاعِيَةً، طَلَبَهُ
مَرْوَانُ فَهْرَبَ، وَوُلِدَ عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ سَنَةً أَرْبَعَ وَعِشْرِينَ وَمَائَةً، وَكَانَتْ
أَمْمَهُ هَرَبَتْ بِهِ وَأَخِيهِ عُبَيْدَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى ظَهَرَتِ الدُّولَةُ وَرَجَعَتْ،
مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمَائَةً فِي أَيَّامِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)
وَهُوَ مُحْبُوسٌ فِي سَجْنِ هَارُونَ بَقَى فِيهِ أَرْبَعَ سَنِينَ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: رَوَى عَلِيُّ بْنُ يَقْطِينَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) حَدِيثًا

(١) ابن النجاشي، ذيل تاريخ بغداد: ٤ / ٢٠٢

واحداً، وروى عن موسى (عليه السلام) فأكثر، له كتاب مسائله، أخبرني أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدثنا عبد الله بن جبلة، عن علي بن عمران، عن رجل من أهل المدائن، عن علي بن يقطين)).^(١).

وفي مقابل ذلك، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((علي بن يقطين (رضي الله عنه)، ثقة، جليل القدر، له منزلة عظيمة عند أبي الحسن موسى (عليه السلام)، عظيم المكانة في الطائفة.

وكان يقطين من وجوه الدُّعاة، فطلبه مروان فهرب وابنه علي بن يقطين هذا، ولد بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وهربت به أمّه وبأخيه عبيد بن يقطين إلى المدينة، فلما ظهرت الدولة الهاشمية ظهر يقطين وعادت أم علي بعلي وعبيد، فلم يزل يقطين في خدمة السفّاح والمنصور، ومع ذلك كان يتشيّع ويقول بالإمامية وكذلك ولده، وكان يحمل الأموال إلى جعفر الصادق (عليه السلام)، وصل خبره إلى المنصور والمهدى، فصرف الله عنه كيدهما.

وتُوفي علي بن يقطين (عليه السلام) بمدينة السلام ببغداد سنة اثنين

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٣ الرقم ٧١٥

وثمانين ومائة، وسنه يومئذ سبع وخمسون سنة، وصلى عليه ولي العهد محمد بن الرشيد، وتوّفي أبوه بعده سنة خمس وثمانين ومائة.

ولعلي بن يقطين (رضي الله عنه) كتب منها: كتاب ما سأله الصادق (عليه السلام) من الملاحم، وكتاب مناظرة الشاك بحضرته (عليه السلام)، وله مسائل عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، أخبرنا بكتبه ومسائله الشيخ المفيد (رحمه الله) والحسين بن عبید الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والجميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، كلّهم عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، عن أبيه علي بن يقطين، ورواه أبو جعفر بن بابويه عن الحسين بن أحمد المالكي، عن أحمد بن هلال، عنه)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن يقطين، مولى بنى أسد)).^(٢)

ثم أن الكشي قد روی جملة من الروايات تتعلق بحال علي بن يقطين منها:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ - ١٥٥ الرقم ٣٨٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٦.

الرواية الأولى:

((حمدويه وإبراهيم قالا: حدثنا العبيدي، عن زياد القندي، عن علي بن يقطين، أن أبا الحسن (عليه السلام) قد ضمِّن له الجنة)).^(١)

ومنذ الرواية لا خدش فيها، وأمّا زياد القندي فقد روى عنه ابن أبي عمر كما ذُكر، فعليه يكون ثقةً، معتبر الحديث، وهي وإن صدرت من نفس علي بن يقطين، ولكن ما تقدّم فيه الكفاية، فتصلح للتأييد والتعضيد لا لأصل الاستدلال.

الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود قال: حدثني محمد بن نصير وجبريل بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثني يعقوب بن يقطين، قال: سمعت أبا الحسن الخراساني (عليه السلام) يقول: أما أنّ علي بن يقطين مضى وصاحب راضٍ عنه - يعني أبا الحسن (عليه السلام))).^(٢)

والرواية مخدوشةٌ لجهالة حال جبريل بن أحمد، لكن لا بأس بالتأييد بها.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٢٩ الرّقم ٨٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٧٣٠ الرّقم ٨٠٩.

الرواية الثالثة:

((قال محمد بن قولويه: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرٍ وَبْنِ سَعِيدٍ، عَنْ دَاوَدَ الرِّقَّيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الْحَسْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ مُبْدِئًا: مَا عَرَضَ فِي قَلْبِي أَحَدٌ وَأَنَا عَلَى الْمَوْقِفِ إِلَّا عَلَيْيَنِ، فَإِنَّهُ مَا زَالَ مَعِيْ، وَمَا فَارَقَنِي حَتَّى أَفْضُتَ))^(١).

والسند وإن قيل بإمكانية الخدش فيه من ناحية داود بن كثير الرِّقَّيِّ، فإنَّه من تعارض فيه التوثيق والتضعيف، واستظهرنا عدم اعتبار مروياته، ولكن الرواية تصلح للتأييد.

الرواية الرابعة:

((حَدَّثَنِي حَمْدُوِيَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): مَنْ سَعَادَهُ عَلَيْيَنِ يَقْطَئُ أَنِي ذَكَرْتُهُ فِي الْمَوْقِفِ))^(٢).

والرواية تامة سندًا على المختار، فمحمد بن عيسى بن عبد العظيم ثقة معتبر الحديث، ويونس بن عبد الرحمن ثقة، جليل اليقظاني ثقة معتبر الحديث، ويوسف بن عبد الرحمن ثقة، جليل القدر، وحمدوبيه بن نصير الكشي ممن قال بحقه الشيخ الطوسي:

(١) المصدر السابق: ٢/٧٣١ الرقم ٨١٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٧٣١ الرقم ٨١٦.

((عديم النظير في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب))^(١)، وروى عنه العياشي.

الرواية الخامسة:

((محمد بن مسعود، عن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن السندي بن ربيع، عن الحسين بن عبد الرحيم، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام) علي بن يقطين: إضمن لي خصلة، أضمن له ثلات، فقال علي: جعلت فداك، وما الخصلة التي أضمنها لك؟ وما الثلاثة اللواتي تضمننها لي؟ فقال أبو الحسن (عليه السلام): الثلاث اللواتي أضمنها لك: إلا يصييك حرث الحديد أبداً بقتل، ولا فاقة، ولا سجن حبس، فقال علي: وما الخصلة التي أضمنها لك؟ فقال: إلا يأتيك ولي أبداً إلا أكرمه، قال: فَضَمَنْتَ عَلَيِّ الْخُصْلَةَ وَضَمَنْتَ لَهُ أَبْوَ الْحَسْنِ الْثَلَاثَ))^(٢).
وغيرها من الروايات الظاهرة في حسن حاله وعقيدته وإتباعه للأئمة (عليهم السلام)، فمن أراد المزيد فليراجع^(٣).

ولم نجد بالقدر الذي بحثنا فيه ما يمكن أن يكون مطعناً ووجهاً للخدش بحال الرجل، وعارضة لكلمات التوثيق والتبرير من الشيخ الطوسي في أكثر من كتاب له.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٣١ الرقم ٨١٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٧٢٩ - ٧٣٧.

فالنتيجة: أنّ علي بن يقطين ثقةٌ، جليل القدر، عظيم المنزلة.

ولو كان قد ورد فقط التَّرَضِي عنه من قبل الشيخ الطوسي لكتفى ذلك للدلالة على وثاقته واعتبار مروياته؛ لما تقدّم من بيان لاختارنا في دلالة التَّرَضِي من أنّه إذا صدر عن مثل الشيخ الطوسي (قطين) أو النجاشي (اللهُ^{يَسِّرْ}) كان كافياً للدلالة على الوثاقة في الحديث.

وأمّا إذا صدر عن مثل الشيخ الصدوق (طَالِبُ^{يَسِّرْ} اللهِ)، أو الشيخ المفيد (طَالِبُ^{يَسِّرْ} اللهِ)، لم يكُفِ، بل يحتاج إلى متّمم على تفصيل تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى علي بن يقطين في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة بل جلاله قدر علي بن يقطين نفسه.

الطريق الرابع والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمار بن مروان الكلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمار بن مروان الكلبي، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن عمار بن مروان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، شيخ الكليني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السرّاد أو الزرّاد، ثقة، جليل القدر،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٢.

تقدّم.

الخامس: أبو أيوب الخزاز، وهو إبراهيم بن عثمان الخزاز، أو إبراهيم بن عيسى الخزاز، ثقةٌ، كبير المنزلة، تقدّم.

السادس: عمار بن مروان، عمار بن مروان مشترك بين عدّة أشخاص منهم:

الأول: عمار بن مروان القندي: روى عن عبد الله بن سinan، وروى عنه عبد الله بن محمد النهيكـي كما في الكافي ^(١).

الثاني: عمار بن مروان الكلبي، وهو الذي ذكره الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيـه، وذكر طريقـه إلىـه الذي هو محل البحث، مضافاً إلى روايته عن أبي عبد الله ^(عليه السلام)، كما ورد في كتاب الصدوق من لا يحضره الفقيـه ^(٢).

الثالث: عمار بن مروان الثوبان اليشكري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عـمار بن مـروـان مـولـى بن ثـوبـان، اـبـن سـالـم مـولـى يـشـكـر، وـأـخـوه عـمـر ثـقـتـان، روـى عـن أـبـي عـبـد الله ^(عليـه السلام)، لـه كـتـاب، أـخـبرـنـا مـحـمـدـبـن جـعـفـرـ، قـالـ: حـدـثـنـا أـحـمـدـبـنـ مـحـمـدـبـنـ سـعـيـدـ، قـالـ: حـدـثـنـا مـحـمـدـبـنـ

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١١٤ / ٢ ب: الإصرار على الذنب ح ١.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيـه: ٢ / ١٤٢، ٢٧٤.

المفضل بن إبراهيم عن محمد بن سنان عنه بالكتاب)).^(١)

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ الْيَشْكُرِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْخَرَّازُ الْكُوْفِيُّ)).^(٢)

الرابع: عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ مُطْلَقٌ مِّنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، تَرَجمَ لَهُ الشِّيخُ الطَّوْسِيُّ (عليه السلام) هَذَا الشَّخْصُ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيَعَةِ وَأَصْوَلَهُمْ بِالْقَوْلِ: ((عَمَّارُ بْنُ مَرْوَانَ، لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْمَفِيدُ (عليه السلام)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَمِيرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىِّ، وَأَحْمَدِ بْنِ إِدْرِيسِّ، عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانِ عَنْهُ)).^(٣)

ثُمَّ أَنَّهُ يَقُولُ الْكَلَامُ فِي أَنَّ الْكَلَبِيَّ وَالْيَشْكُرِيَّ، هَلْ هُمَا وَاحِدٌ، أَمْ مُتَعَدِّدٌ؟

ذهب سيد مشايخنا المحقق الخوئي (عليه السلام) إلى كونهما رجلين، وقرب ذلك بالقول: ((إِنَّ الْحَزْمَ بِالْتَّحَادِ مُشْكَلٌ جَدًا، كَيْفَ؟ وَإِنَّ الْكَلَبِيَّ لَمْ يُثْبُتْ أَنَّهُ ذُو كِتَابٍ).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩١ الرقم ٧٨٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٣٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٥.

وعلى تقدير ثبوته، فراوي كتاب اليشكري هو محمد بن سنان على ما عرفت من النجاشي والشيخ، وأمّا الراوي عن الكلبي، فهو أبو أيوب الخزاز، رواه عنه الحسن بن محبوب، فهما رجلان، والكلبي لم يثبت توثيقه ولا إشكال في وثاقة عمار بن مروان اليشكري^(١).

ولنا في المقام كلام، حاصله:

إنَّ الأقرب، بل لعلَّه الأقوى الاتحاد؛ وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول:

لو كانا رجلين، لتعرَّض النجاشي والشيخ الطوسي إلى الرجل الآخر؛ دفعاً للاشتراك.

الأمر الثاني:

أنَّبني يشكُّر وبني الكلبة من بكر بن وائل، كما ذكر ابن دُرِيد في الاستفراق^(٢).

الأمر الثالث:

أنَّه لا يضر كونه في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وفهرست أسماء مصنفي الشيعة الراوي عنه محمد بن سنان، وفي مشيخة من لا

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣ / ٢٧٢.

(٢) ينظر: إبراهيم الشبوط، دراسات في مشيخة الفقيه: ص ٣٧٣.

يحضره الفقيه أبو أيوب الخزّاز؛ وذلك لتعدّد طرق الصدوق إلى الراوي الواحد من أهل الكتب والمصنفات.

ثمّ أَنَّه عَمَّارَ بْنَ مَرْوَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ ثَقَةٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرْوِي عَنْهُ ابْنَ أَبِي عُمَيْرٍ، كَمَا وُردَ فِي مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ فِي بَابٍ مِنْ جَعْلِ الْإِمَامِ شَيْءًا فِي مَالِهِ ثُمَّ احْتَاجَ إِلَيْهِ^(١).

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ عَمَّارَ بْنَ مَرْوَانَ هُوَ عَمَّارُ بْنَ مَرْوَانَ الْكَلَبِيِّ التَّوَبَانِ الْيَشْكُرِيِّ الْكُوفِيِّ، وَهُوَ ثَقَةٌ لِتَصْرِيفِ النَّجَاشِيِّ بِذَلِكَ، مَعْضُودًا بِرَوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، وَلَا أَثْرٌ لِذَكْرِهِ مِنْ قَبْلِ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ فِي رَجَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْدُشْ بِحَالِ الرَّجُلِ بَلْ غَايَةَ مَا قَالَهُ فِي رَجَالِهِ، أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ أَبِي الْحَسْنِ (عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ) وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ)^(٢).

وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ مُخَدُوشًا مَا دَامَ قَدْ ذُكِرَهُ ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ لِأَنَّ كِتَابَهُ - أَيْ كِتَابَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ - مُخَصّصٌ لِلْمُسْعِفَاءِ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِحٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وُردَ عَنْ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ تَوْثِيقَاتٌ لِبَعْضِ الرَّوَايَةِ، فَضْلًا عَنْ دَفْعِ التَّضْعِيفِ عَنِ الْبَعْضِ الْآخَرِ مِنَ الرَّوَايَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ رَاجِعٍ وَطَالِعٍ كِتَابَ ابْنِ الْغَضَائِرِيِّ يَسْتَشْعُرُ مَا قَلَنَاهُ.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٢٣٢ ب: من جعل للإمام شيئاً ثم احتاج إليه ح ٥٥٥٢.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٤ الرقم ٨٠.

وعليه، فطريق الصدوق إلى عمار بن مروان الكلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمار بن مروان الكلبي واعتبار مروياته.

الطريق الخامس والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمار بن موسى السباطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((كلّ ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى السباطي، فقد روته عن أبي محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى السباطي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرّابع: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، قد يرد على ثلاثة أنواع من الأسم:

الأول: أحمد بن الحسن بن فضال.

الثاني: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال.

الثالث: أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال.

ثم أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ترجم له في رجاله في غير مورد

منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((أحمد بن الحسن بن علي بن فضال))^(١) ولم يُضف عليه شيء.

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((أحمد بن الحسن بن علي بن فضال))^(٢) ولم يزد عليه بشيء.

ولكن ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمان، مولى عكرمة بن رباعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، كان

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٩٧. الرقم ٥٨٢٤.

فطحياً غير أنه ثقة في الحديث، وروى عنه أخوه علي بن الحسن وغيره من الكوفيين والقميين.

وله كتب، منها: كتاب الصلاة، وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصفار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، وأخبرنا أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسن عن أخيه، ومات أحمد بن الحسن هذا سنة ستين ومائتين) (١).

أمّا النجاشي، فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة ابن ربعي الفياض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يقال: إنه كان فطحياً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه علي بن الحسن وغيره من الكوفيين.

يُعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، أخبرنا بهما قراءة عليه أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد القرشي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين) (٢).

والظاهر أن التشكك في كونه فطحياً ليس في محله بعدها تقدّم

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٧ الرقم ٧٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨١ - ٨٠ الرقم ١٩٤.

من تصريح الشيخ الطوسي.

ويُعْضُدُهُ مَا ذَكَرَهُ الْكَشِيُّ فِي رَجَالِهِ: ((قَالَ أَبُو عُمَرٍو: سَأَلْتُ أَبَا النَّضْرِ مُحَمَّدَ بْنَ مُسَعُودَ عَنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ - وَكَانَ قَدْ سَرَدَ فِي الْعَنْوَانِ جَمِيلَةً مِنَ الرَّوَاةِ مِنْهُمْ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسْنِ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ فَضْلٍ -، فَقَالَ: أَمّا عَلِيٌّ بْنُ الْحَسْنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضْلٍ، فَمَا رأَيْتُ فِيمَنْ لَقِيْتُ بِالْعَرَاقِ وَنَاحِيَةِ خَرَاسَانِ أَفْقَهُ وَلَا أَفْضَلُ مِنْ عَلِيٍّ بْنَ الْحَسْنِ بِالْكُوفَةِ. وَلَمْ يَكُنْ كِتَابًا عَنِ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ) مِنْ كُلِّ صَنْفٍ إِلَّا وَقَدْ كَانَ عِنْدَهُ، وَكَانَ أَحْفَظَ النَّاسَ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ فَطْحِيًّا، يَقُولُ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثُمَّ بَأْبِي الْحَسْنِ مُوسَى (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ)، وَكَانَ مِنَ الثَّقَاتِ، وَذُكِّرَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسْنِ كَانَ فَطْحِيًّا أَيْضًاً)).^(١)

وَلَا خَدْشٌ فِي سُنْدِهَا، فَأَبُو عُمَرٍو وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسَعُودَ الْعِيَاشِيُّ حَالُهُمُ مِنْ نَاحِيَةِ الْوَثَاقَةِ وَاضْعَفُ، وَعَلَيْهِ فَلَا دَاعِيٌّ لِلتَّشْكِيكِ فِي فَطْحِيَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضْلٍ؛ وَلَذِلِكَ لَمْ يُعْتَدُ عَلَيْهِ الْعَلَمَةُ الْحَلَّيُّ (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ) رِوَايَاتِهِ، وَوَضْعُهُ فِي الْقَسْمِ الثَّانِي مِنْ رَجَالِهِ فِي خَلَاصَةِ الْأَقْوَالِ^(٢).

وَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدَمَ: أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسْنِ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ فَضْلٍ ثَقَةٌ، مُعْتَدَلٌ بِالْحَدِيثِ.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٨١٢ - ٨١٣ الرّقم ١٠١٤.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٢١ الرّقم ١٢٦٠.

الخامس: عمرو بن سعيد المدائني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه))^(١).

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عمرو بن سعيد الزيارات المدائني، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عمران بن موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي عنه))^(٢).

نعم، ذكر الكشي في رجاله في عمرو بن سعيد المدائني قال: ((نصر بن الصباح عمر بن سعيد، فطحي))^(٣).

ولكن لا يمكن البناء على هذا الكلام بعد عدم ثبوت وثاقة النصر بن الصباح.

فالنتيجة: أنّ عمرو بن سعيد الزيارات المدائني ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٧ الرقم ٧٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣١٢ الرقم ٤٦٢٥.

السادس: مصدق بن صدقة، ترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في أكثر من مورد، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مُصَدِّقُ بْنُ صَدْقَةَ الْمَدَائِنِيُّ، أَخُو الْحَسَنِ، رُوِيَّا أَيْضًا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام))).^(١)

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عليه السلام)، وَقَالَ: ((مُصَدِّقُ بْنُ صَدْقَةِ)).^(٢)

وَذَكْرُهُ الْكَثِيْرُ فِي بَابِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْخَرَازِ وَمَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمِ وَمُصَدِّقِ بْنِ صَدْقَةِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ أَبُو عَمْرُو: ((هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ فَطْحِيَّةٌ، وَهُمْ مِنْ أَجْلَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْعَدْوَلِ، وَبَعْضُهُمْ أَدْرَكَ الرَّضَا (عليه السلام)، وَكُلُّهُمْ كَوْفِيُّونَ)).^(٣)

وَالرَّوَايَةُ لَا يُوجَدُ فِيهَا سِنَدٌ، فَإِنَّ أَبَا عَمْرُو الْكَشِيْرَ يَرْوِيُهَا بِنَفْسِهِ، وَدَلَالُهَا عَلَى وَثَاقَةِ الرَّجُلِ وَعِظَمِ مَنْزِلَتِهِ وَاضْحَى لَا لِبْسُ فِيهَا.

وَتَرْجِمَ لِهِ الْعَلَمَةُ الْحَلَّيُّ (عليه السلام) ثَرَاهُ فِي خَلَاصَةِ الْأَقْوَالِ بِالْقَوْلِ: ((قَالَ الْكَشِيْرُ: مُصَدِّقُ بْنُ صَدْقَةِ وَمَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمِ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْخَرَازِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ فَطْحِيَّةٌ، وَهُمْ مِنْ

(١) المُصْدِرُ السَّابِقُ: ص ٣١٢ الرَّقْمُ ٤٦٢٥.

(٢) المُصْدِرُ نَفْسُهُ: ص ٣٧٨ الرَّقْمُ ٥٦٠٧.

(٣) الطَّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ: ٢/ ٧٣٥ الرَّقْمُ ١٠٦٢.

أجلة العلماء والفقهاء والعدول، بعضهم أدرك الرضا (عليه السلام)، وكلهم كوفيون.

وروى ابن عقدة عن علي بن الحسن، قال: الحسن بن صدقة المدائني، أحسبه أزدياً، وأخوه مصدق، رويما عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) و كانوا ثقات)^(١).

وأشكل على نقل العلامة الحلي (عليه السلام) عن ابن عقدة سيد مشايخنا المحقق الخوئي (ت)^(٢)؛ من جهة أنّ طريق العلامة إلى ابن عقدة مجهول (٢).

ولكن قد تقدم منا في غير مورد الإشارة إلى أنّ الظاهر أنّ العلامة الحلي (عليه السلام) كان يمتلك كتب جملة من أعمال الرجال المتقدمين، كابن عقدة وغيرهم من لم تقع تلك الكتب في أيدي من قبله ولا من بعده، ولذلك شواهد كثيرة، أشرنا إليها حيث كان يُزيد على تراجم الرواية معلومات ومعطيات رجالية يتفرد هو بنقلها عن ابن عقدة وفي غير مورد كما تقدم، وهذا مؤشر واضح على امتلاكه كتب ابن عقدة في الرجال؛ لأنّه لو كان ينقل عن الآخرين لم يكن بطبيعة الحال يتعدى الواحد أو الاثنين أو الثلاثة من الموارد، ولكن الملاحظة أنّه أكثر من ذلك، وهذا مؤشر على ما ذهبنا إليه.

(١) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٨٢ الرقم ١٠٣٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩ / ١٨٧.

فالنتيجة: أن مُصدق بن صدقة المدائني الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عمار بن موسى السباطي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمار بن موسى السباطي، أبو الفضل، مولى، وأخوه قيس وصباح، رروا عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكانوا ثقات في الرواة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدثنا عمرو بن سعيد عن مُصدق بن صدقة عنه بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمار بن موسى، أبو اليقظان السباطي، وأخوه صباح))^(٢).

المورد الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، حيث قال: ((عمار بن موسى السباطي، كوفي، سكن المدائن، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥١ الرقم ٣٥٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٤.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عَمَّار
بْن مُوسَى السَّابَاطِي، كَانَ فَطْحِيًّا، لَهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ جَيِّدٌ مُعْتَمَدٌ، رَوَيْنَا
بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ عَنْ سَعْدِ الْحِمَرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
فَضَالٍ، عَنْ عُمَرِّو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَانِيِّ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صِدْقَةَ، عَنْهُ))^(١).

وقال في تهذيب الأحكام: ((إِنَّهُ ثَقَةٌ فِي النَّفْلِ، لَا يُطْعَنُ عَلَيْهِ))^(٢).

وقد ذكره الكشي في رجاله بالقول: ((عَمَّارُ بْنُ مُوسَى السَّابَاطِيُّ،
مُحَمَّدُ بْنُ قَوْلَوِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَمِّيُّ، عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَادِ الْكَوْفِيِّ، عَنْ مَرْوُكِ بْنِ عَبِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ، قَالَ: قَالَ
أَبُو الْحَسْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): اسْتَوْصَيْتُ عَمَّارًا السَّابَاطِيَّ مِنْ رَبِّي، فَوَهْبَهُ لِي))^(٣).

والخدش في سند الرواية واضح لا كلام فيه، والعلامة الحلي (طَبَّاطِيَّة) وإن اعترف بكونه فطحياً في خلاصته - أي خلاصة الأقوال - إلا
أنَّه انتهى فيه إلى القول بأنَّ روايته عنده مرجحة^(٤).

مع أنَّه كان يردّ روایة غير الإمامي الاثناعشری، كما تقدم في
أحمد بن الحسن بن علي بن فضال الذي كان فطحياً وغيره.

فالنتيجة: أنَّ عَمَّارَ بْنَ مُوسَى السَّابَاطِيَّ ثَقَةٌ، مُعْتَبَرُ الْحَدِيثِ.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٦.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/١٠١ ح ٤٣٥.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٧٠٨ الرقم ٧٦٣.

(٤) ينظر: العلامة الحلي خلاصة الأقوال: ص ٣٨٢ - ٣٨١ الرقم ١٥٣٣.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمار بن موسى السباطي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمار نفسه واعتبار مروياته.

الطريق السادس والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أبي زياد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن أبي زياد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحكّم بن مسكين، عن عمرو بن أبي زياد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، تقدّم.

الرابع: الحكّم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: عمرو بن أبي زياد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٣.

((عمر بن أبي زياد الأَبْزَارِيُّ، كُوفِيٌّ، روَىٰ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ثَقَةٌ، لَهُ كِتَابٌ يَروِيُّهُ جَمَاعَةً، أَخْبَرَنَا أَبْنُ نُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَبِي غَالِبٍ عَنْ عَمَرِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ بِكِتَابِهِ))^(١).

وقال عنه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ((عمر بن أبي زياد الأَبْزَارِيُّ، لَهُ كِتَابٌ ذُكِرَهُ بْنُ النَّدِيم))^(٢).

وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق علیه السلام، حيث قال: ((عمر بن أبي زياد الكوفي))^(٣).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عمر بن أبي زياد الأَبْزَارِيُّ ثَقَةٌ، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عمر بن أبي زياد في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمر نفسه واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٤ الرقم ٧٥٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٧ الرقم ٥١٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٤٦.

الطريق السابع والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أبي شعبة الحلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

و((وما كان فيه عن عمر بن أبي شعبة، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عمر بن أبي شعبة الحلبي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواء أكان بن عمر بن خالد الفزارى،

أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات و قد تقدم ذلك.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٧

السابع: عمر بن أبي شعبة الحلبـي، وبعد التتبع وجدنا أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ذكره في رجاله في موردين: في عـداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) مرـة، وقال: ((عمر بن أبي شـعبة الحلبـي))^(١)، وأخرـى قال: ((عمر بن أبي شـubble الحلبـي التـيمـلي، كوفي))^(٢).

ولم نجد له ترجمـة طـويلـة توضـح فـكرة عـن حالـه وحالـاتـه وصـفاتـه، ولكن يمكن استـفادـة وثـاقـته من كـلمـاتـ النـجـاشـي بـترجمـة ولـده أـحمدـ، حيث قال:

((أـحمدـ بنـ عمرـ بنـ أبيـ شـubbleـ الحـلبـيـ، ثـقةـ، روـىـ عنـ أبيـ الحـسـنـ الرـضاـ))^(٤) وـعنـ أبيـهـ منـ قـبـلـ، وـهـوـ ابنـ عمـ عـبـيدـ اللهـ وـعـبـدـ الأـعـلـىـ وـعـمـرـانـ وـمـحـمـدـ الـحـلـبـيـنـ، روـىـ أـبـوـهـمـ عنـ أبيـ عـبـدـ اللهـ))^(٥) وـكـانـوا ثـقـاتـ))^(٦).

بتـقـرـيبـ أنـ الضـمـيرـ فيـ (كـانـواـ ثـقـاتـ) يـرـجـعـ إـلـىـ آلـ أبيـ شـubbleـ، فـيـظـهـرـ بـهـمـ تـوـثـيقـهـمـ، وـمـنـهـمـ عمرـ بنـ أبيـ شـubbleـ. نـعـمـ، يـحـتمـلـ فـيـ عـودـ الضـمـيرـ مـحـتمـلـاتـ أـخـرـىـ غـيرـ ماـ قـلـنـاهـ، وـلـكـنـ ماـ قـلـنـاهـ وـذـهـبـنـاـ إـلـيـهـ هـوـ الـأـقـوـىـ وـالـأـظـهـرـ.

(١) الطـوـسيـ، الرـجـالـ: صـ ٢٥٣ـ الرـقـمـ ٣٥٥٠

(٢) المـصـدرـ نـفـسـهـ: الرـقـمـ ٣٥٦٤

(٣) النـجـاشـيـ، فـهـرـسـتـ أـسـمـاءـ مـصـنـفـيـ الشـيـعـةـ: صـ ٩٨ـ الرـقـمـ ٢٤٥ـ

فالنتيجة: أنّ عمر بن أبي شعبة الحلبي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمر بن أبي شعبة الحلبي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمر نفسه واعتبار مروياته.

هذا تام الكلام في الجزء الرابع

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث.
٣. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: الشيخ محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٩ هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث.
٤. الأمالي: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
٥. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعيم (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليها السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٦. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٧. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : تصحیح وتعليق : السيد هاشم الحسینی الطهرانی، الناشر : منشورات جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة في قم المقدسة.
٨. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری. سنة الطبع: ١٨ ذی القعده الحرام ١٤٠٣ ، الناشر: منشورات جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة في قم المقدسة.
٩. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.
١٠. الرجال: ابن داود الحلبي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠ هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع

١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

١١. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، (ت ٢٧٤ هـ) تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، الطبعة الثانية: ١٤٣٣ هـ، منشورات: مؤسسة الامام الصادق ع ^{عليه السلام}.

١٢. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

١٣. الرسالة العددية: المفید، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعیان (ت ٤١٣ هـ) مخطوط، ١٧ صفحة، الكاتب: محمد رضا هادی کاشف الغطاء ، التخزین: مؤسسة کاشف الغطاء الرقم ٠٠١٤٥ - .

١٤. العدة في أصول الفقه: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الانصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

١٥. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: محمد علي الراغبي (معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٩ هـ، الناشر: دار

الأمين احمد - قم.

١٦. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

١٧. الكافي: الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازى (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفارى. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٨. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت .

١٩. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠ م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت.

٢٠. الوجيزة (رجال المجلس): المجلسى، محمد باقر بن محمد تقى (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رجمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة

الثقافة والإرشاد الإسلامي (ایران).

٢١. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦هـ المطبعة: مطبعة الصادق علیه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٢٢. بحوث رجالية في كتب تفسيرية: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦هـ المطبعة: مطبعة الصادق علیه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق علیه السلام للطباعة والنشر.
٢٣. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق علیه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٢٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢٥. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦هـ) الناشر: مكتبة أهل البيت.
٢٦. تفسير القمي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي

- الجزائري، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤ ، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران.
٢٧. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢٨. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان: الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشید، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٢٩. تهذيب الكمال: المزري، جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الخلبي الشافعي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق : تحقيق وضبط وتعليق : الدكتور بشار عواد معروف الطبعة : الرابعة سنة الطبع ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
٣٠. جامع الرواية وازاحة الاشتباكات عن الطرق والاسناد: الاردبيلي، محمد بن علي الاردبيلي (ت ١١٠١هـ)، الطبعة: الاولى ١٤٠٣هـ، الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي .
٣١. حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الجزائري، الشيخ عبدالنبي بن

سعد الدين الأستدي (ت ١٠٢١ هـ) ، تحقيق: مؤسسة الهدایة لإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، الناشر: رياض الناصري.

٣٢. خاتمة مستدرک الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقی (ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، الطبعة الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستاره - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ایران.

٣٣. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطھر (ت ٧٢٦ هـ) ، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة الأولى. سنة الطبع: عید الغدیر ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة .

٣٤. دراسات في مشيخة الفقيه: ابراهيم كطان الشبوط (ت ٢٠١٦ م) ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع: ٢٠٠٦ م، الناشر: مؤسسة الأعلمی للطبعات.

٣٥. ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار، أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (ت ٦٤٣ هـ) ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٦. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقی

بن مقصود علي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرماني وعلي بناء الاشتهرى، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية.

٣٧. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المظمم ١٤١٩ هـ، المطبعة: أمير قم، الناشر: مؤسسة ولي العصر (عليه السلام) للدراسات الإسلامية - قم المشرفة.

٣٨. سنن ابن ماجة: ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٩. سنن النسائي: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ)، صاحبها: جماعة، وقرئت على الشيخ: حسن محمد المسعودي، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٤٠. سهل بن زياد بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١ م المطبعة: مطبعة الصادق عائلاً. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٤١. طبقات الرواية دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١ م. المطبعة: مطبعة الصادق عائلاً. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٤٢. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهدایة لاحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، الناشر: اسماعيليان.
٤٣. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.
٤٤. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع : ١٩٨٤ م المطبعة : مطبع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٤٥. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق : رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري.

٤٦. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المظمم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٧. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر)، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى - سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٤٨. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٩. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٠. مجمع الرجال: القُهْبَائِي، عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦ هـ)، صصحه وعلق عليه: السيد ضياء الدين

العلامة، طبع باصفهان ١٣٨٤ هـ.

٥١. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجباعي، (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة الـبيـت لـاحـيـاء التـرـاثـ. المـطبـعـةـ: مـهـرـ قـمـ، الطـبـعـةـ الـأـوـلـىـ ١٤١٠ هـ. النـاـشـرـ: مؤـسـسـةـ الـبـيـت لـاحـيـاءـ التـرـاثـ.

٥٢. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: المـجـلـسيـ، الشـيـخـ مـحـمـدـ باـقـرـ بـنـ مـحـمـدـ تـقـيـ (ت ١١١٠ هـ)، النـاـشـرـ: دـارـ الـكـتـبـ الـإـسـلـامـيـةـ، المـطبـعـةـ: مـرـوـيـ، الطـبـعـةـ: الثـانـيـةـ، تـارـيـخـ النـشـرـ: ١٤٠٤ هـ.

٥٣. مـسـالـكـ الـأـفـهـامـ فيـ شـرـائـعـ إـسـلـامـ: الشـهـيدـ الثـانـيـ، زـيـنـ الدـيـنـ بـنـ عـلـيـ الـجـبـاعـيـ العـامـليـ (ت ٩٦٥ هـ)، تـحـقـيقـ: مؤـسـسـةـ الـمـعـارـفـ الـإـسـلـامـيـةـ، الطـبـعـةـ: الـثـالـثـةـ ١٤٢٥ هـ المـطبـعـةـ: (عـتـرـتـ)، النـاـشـرـ: مؤـسـسـةـ الـمـعـارـفـ الـإـسـلـامـيـةـ.

٥٤. مـسـتـدـرـكـاتـ عـلـمـ الرـجـالـ: الشـيـخـ عـلـيـ النـماـزـيـ الشـاهـرـوـدـيـ (ت ١٤٠٥ هـ)، الطـبـعـةـ: الـأـوـلـىـ، سـنـةـ الطـبـعـ: رـيـعـ الـآـخـرـ ١٤١٢، المـطبـعـةـ: شـفـقـ - طـهـرـانـ، النـاـشـرـ: اـبـنـ الـمـؤـلـفـ.

٥٥. مشـاـيخـ الثـقـاتـ: غـلامـ رـضاـ عـرـفـانـيـانـ (ـمـعاـصـرـ)، الطـبـعـةـ: الـأـوـلـىـ، سـنـةـ الطـبـعـ: ١٤١٧ هـ، المـطبـعـةـ: مؤـسـسـةـ الـنـشـرـ الـإـسـلـامـيـ.

٥٦. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: البهائي، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (ت ١١٧٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، الطباعة والنشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية.
٥٧. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
٥٨. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٥٩. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي، طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، الناشر: المحقق العويناتي.

٦٠. منتقى الجمان في الأحاديث الصلاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت ١٠١١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الأولى، سنة الطبع : ١٣٦٢ ش المطبعة: المطبعة الإسلامية ، الناشر: مؤسسة

- النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٦١. متهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث. الطبة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.
٦٢. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٦٣. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الاسترابادي، الميرزا محمد بن علي (ت ١٠٢٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الأول ١٤٢٢ هـ، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.
٦٤. موسوعة مکاتب الأئمة (الطبعة الأولى): عبد الله الصالحي النجف آبادي (معاصر)، الطبة: الأولى، الناشر: المؤلف.
٦٥. نخبة المقال في تمييز الأسناد والرجال: الدشتبي، عباس حاجياني، تاريخ النشر: ١٩٧٧ م، الناشر: مطبعة مهر قم - ایران.

٦٦. وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحكمة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.
٦٧. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: تحقيق وتصحيح وتدليل: الشيخ عبد الرحيم الشيرازي، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
٦٨. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	الطريق الثاني والستون بعد المئة
١١	الطريق الثالث والستون بعد المئة
١٥	الطريق الرابع والستون بعد المئة
١٩	الطريق الخامس والستون بعد المئة
٢١	الطريق السادس والستون بعد المئة
٢٣	الوجه الأول:
٢٤	الوجه الثاني:
٢٦	الطريق السابع والستون بعد المئة
٢٨	الوجه الأول:
٢٩	الوجه الثاني:
٣٠	الوجه الثالث:
٣١	الوجه الرابع:
٣٣	الطريق الثامن والستون بعد المئة
٣٨	الطريق التاسع والستون بعد المئة
٤٣	الطريق السبعون بعد المئة
٤٤	الأمر الأول:
٤٦	الطريق الحادي والسبعون بعد المئة
٤٨	الطريق الثاني والسبعون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
٥٢	الطريق الثالث والسبعون بعد المئة
٥٨	الطريق الرابع والسبعون بعد المئة
٥٩	الأمر الأول:
٦٠	الأمر الثاني:
٦٢	الطريق الخامس والسبعون بعد المئة
٦٥	الطريق السادس والسبعون بعد المئة
٦٨	الأمر الأول:
٦٩	الأمر الثاني:
٧٣	الطريق السابع والسبعون بعد المئة
٧٧	أمّا الرواية الأولى:
٧٧	الرواية الثانية:
٧٨	الرواية الثالثة:
٧٩	الرواية الرابعة:
٨٠	الرواية الخامسة:
٨٠	الرواية السادسة:
٨١	الرواية السابعة:
٨٤	الطريق الثامن والسبعون بعد المئة
٨٦	الطريق التاسع والسبعون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
٨٨	الرواية الأولى:
٨٨	الرواية الثانية:
٨٩	الرواية الثالثة:
٨٩	الرواية الرابعة:
٩١	الطريق المئة وثمانون
٩٣	الرواية الأولى:
٩٤	الرواية الثانية:
٩٦	الطريق الحادي والثمانون بعد المئة
٩٨	الطريق الثاني والثمانون بعد المئة
١٠٠	الطريق الثالث والثمانون بعد المئة
١٠١	الرواية الأولى:
١٠٢	الرواية الثانية:
١٠٣	الرواية الثالث:
١٠٤	الطريق الرابع والثمانون بعد المئة
١١٢	الوجه الأول:
١١٢	والجواب عن ذلك واضح:
١١٤	الوجه الثاني:
١١٤	الوجه الثالث:

الصفحة	الموضوع
١١٧	الطريق الخامس والثمانون بعد المئة
١١٩	الأمر الأول:
١١٩	الأمر الثاني:
١٢١	الطريق السادس والثمانون بعد المئة
١٢١	الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سليمان
١٢٤	الطريق السابع والثمانون بعد المئة
١٢٨	الطريق الثامن والثمانون بعد المئة
١٣١	الطريق التاسع والثمانون بعد المئة
١٣٦	الطريق التسعون بعد المئة
١٣٨	الطريق الحادي والتسعون بعد المئة
١٤٠	الرواية الأولى:
١٤١	الرواية الثانية:
١٤١	الرواية الثالثة:
١٤٢	الرواية الرابعة:
١٤٦	الأمر الأول:
١٤٧	الأمر الثاني:
١٤٨	الطريق الثاني والتسعون بعد المئة
١٥٢	الطريق الثالث والتسعون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
١٥٤	الطريق الرابع والتسعون بعد المئة
١٥٦	المورد الأول:
١٥٦	المورد الثاني:
١٥٩	الطريق الخامس والتسعون بعد المئة
١٦٣	الطريق السادس والتسعون بعد المئة
١٦٥	الأمر الأول:
١٦٦	الأمر الثاني:
١٦٦	الأمر الثالث:
١٦٧	الطريق السابع والتسعون بعد المئة
١٦٩	الأمر الأول:
١٧٠	الأمر الثاني:
١٧٣	الطريق الثامن والتسعون بعد المئة
١٧٥	الرواية الثانية:
١٧٦	الرواية الثالثة:
١٧٨	الطريق التاسع والتسعون بعد المئة
١٨٥	الطريق المئتان
١٨٧	الوجه الأول:
١٨٧	الوجه الثاني:

الصفحة	الموضوع
١٨٩	الوجه الثالث:
١٩٠	الطريق الأول بعد المئتين
١٩٢	الطريق الثاني بعد المئين
١٩٥	الطريق الثالث بعد المئين
١٩٥	الطريق الأول: قال الشيخ الصدوق:
١٩٥	والطريق الثاني:
٢٠١	الطريق الرابع بعد المئين
٢٠٣	الطريق الخامس بعد المئين
٢٠٥	الطريق السادس بعد المئين
٢٠٦	الأمر الأول:
٢٠٨	الأمر الثاني:
٢٠٩	الأمر الثالث:
٢١٧	الطريق السابع بعد المئين
٢١٩	الطريق الثامن بعد المئين
٢١٩	الطريق الأول:
٢١٩	الطريق الثاني:
٢١٩	الطريق الثالث:
٢٢٠	الطريق الرابع:

الصفحة	الموضوع
٢٢٥	الأمر الأول:
٢٢٥	الأمر الثاني:
٢٢٨	الطريق التاسع بعد المئتين
٢٣١	الطريق العاشر بعد المئتين
٢٣٥	الطريق الحادي عشر بعد المئتين
٢٣٧	الوجه الأول:
٢٣٧	الوجه الثاني:
٢٣٩	الطريق الثاني عشر بعد المئتين
٢٤٢	الطريق الثالث عشر بعد المئتين
٢٤٥	الطريق الرابع عشر بعد المئتين
٢٤٨	الطريق الخامس عشر بعد المئتين
٢٥٠	الطريق السادس عشر بعد المئتين
٢٥٤	الطريق مئتين وسبعة عشر
٢٦١	الطريق الثامن عشر بعد المئتين
٢٦٥	الطريق التاسع عشر بعد المئتين
٢٦٨	أمّا الكلام في الجهة الأولى:
٢٦٩	الأمر الأول:
٢٧٠	الأمر الثاني:

الصفحة	الموضوع
٢٧٠	الأمر الثالث:
٢٧٠	الأمر الرابع:
٢٧١	وأمّا الكلام في الجهة الثانية، وهو حال الرجل:
٢٧٢	الطريق العشرون بعد المئتين
٢٧٥	الطريق الحادي والعشرون بعد المئتين
٢٧٩	الطريق الثاني والعشرون بعد المئتين
٢٨٣	الطريق الثالث والعشرون بعد المئتين
٢٩٣	الطريق الرابع والعشرون بعد المئتين
٢٩٦	الطريق الخامس والعشرون بعد المئتين
٣٠١	أمّا الجانب الأول:
٣٠٢	وأمّا الجانب الثاني:
٣٠٢	وأمّا الجانب الثالث:
٣٠٦	الطريق السادس والعشرون بعد المئتين
٣٠٨	الطريق السابع والعشرون بعد المئتين
٣١٠	الوجه الأول:
٣١٠	الوجه الثاني:
٣١٢	الطريق الثامن والعشرون بعد المئتين
٣١٥	الطريق التاسع والعشرون بعد المئتين

الصفحة	الموضوع
٣١٧	الطريق الثلاثون بعد المئتين
٣٢٢	الطريق الحادي والثلاثون بعد المئتين
٣٢٧	الطريق الثاني والثلاثون بعد المئتين
٣٢٩	الطريق الثالث والثلاثون بعد المئتين
٣٣٥	الرواية الأولى:
٣٣٥	الرواية الثانية:
٣٣٦	الرواية الثالثة:
٣٣٦	الرواية الرابعة:
٣٣٧	الرواية الخامسة:
٣٣٩	الطريق الرابع والثلاثون بعد المئتين
٣٤٢	الأمر الأول:
٣٤٢	الأمر الثاني:
٣٤٢	الأمر الثالث:
٣٤٥	الطريق الخامس والثلاثون بعد المئتين
٣٥٥	الطريق السادس والثلاثون بعد المئتين
٣٥٧	الطريق السابع والثلاثون بعد المئتين
٣٦٣	فهرس المصادر والمراجع
٣٧٧	فهرس المحتويات